الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

المسار: تاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص : علم الاجتماع الحضري

الموسومة بـ:

العنف في الوسط الحضري

دراسة ميدانية حي "الشارة العشوائي - واد رهيو-

إعداد الطالب:

❖ هربان محمد

إشراف الاستاذة:

➢ د. بوسكرة عمر

لجنة المناقشة

الأستاذ: موهوب مولود

الأستاذ: ياحي عبد المالك

السنة الجامعية

1438-1439هـ/2017-2018م

لا شك أن لعملية التحضر السريعة في الجزائر مساوئ تتجلى في استمرار نمو المدن بمعدلات ديموغرافية هائلة تفوق النمو الاقتصادي، قد ترتب على ذلك العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة الى السكان سواء في مجال الإسكان
أو الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية و الخدمات المختلفة الصحية
و التعليمية و التجارية.
كما نجمت مشاكل التحضر في الجزائر عن عدة عوامل أبرزها غياب خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و عدم تحقيق التوازن بين الأقاليم الجاذبة (المناطق الساحلية) و المناطق الطاردة (الأقاليم الداخلية) خاصة منها ذات الطابع الجبلي، و هذا ما جعل المدن الساحلية ذات التوطين الصناعي تعاني في معظم الأحيان من غياب خطة تنموية متكاملة، و عليه فالمدينة الجزائرية كانت تنمو بوتيرة سكانية تتماشى عكسيا مع النوم الاقتصادي و الخدمات المتوفرة.
و بالفعل فالمدينة الجزائرية عرفت نموا حضريا كميا على حساب عملية التحضر النوعي و التي هي في الصميم عملية اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، و من ثم وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكديس السكاني أسماها " بارك park" بظاهرة تحضر زائدة
و مفرطة والموجودة داخل العديد من المجتمعات المختلفة، يشير هذا النوع من التحضر إلى قلة مناصب التصنيع، نسبة البطالة مرتفعة، أي أن معدلات التحضر تكبر معدلات التنمية الاقتصادية، فزيادة نسبة سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجة للوظائف و الأعمال نتيجة لظهور المشروعات الصناعية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة التي تستدعي وجود المزيد من الأيدي العاملة، و إنما ترجع إلى سوء أحول المناطق الريفية التي يسودها الفقر و التزايد السكاني و عجز العمل الزراعي على استيعاب هذا الفائض السكاني الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة نحو المدن. ففي المدينة يصعب إقامة الصداقة حيث يواجه سكان المدن بصفة خاصة بالأدوار المؤقتة و الجزئية إلى حد كبير، مما يؤدي إلى مستوى عال من السطحية و الإهمال و تكون النتيجة العامة لهذا الوضع ضعف التكامل الاجتماعي الذي ينعكس في صورة العزلة، الانسحاب ،الإحباط،
و بالتالي الاغتراب ثم السلوك المضاد للمجتمع.
و من أهم مظاهر التغير الاجتماعي في الحياة الحضرية هو هجرة العائلات الريفية إلى المدينة بحثا عن الاستقرار و التمدن، فنجد أن الطلب على السكن في المدن ارتفع.
و يؤدي التحضر و التصنع إلى ضعف الروابط الاجتماعية بين الناس، فقلما يتعاون سكان المدينة في إطفاء حريق أو إنشاء مدرسة، كما يضعف الضبط الاجتماعي القائم على العلاقات الأولية و تقل بذلك سلطة المجتمع على أفراده، و يفعل كل إنسان ما يريد أن يفعله دون مراعاة للتقاليد و العادات و دون حماية للآخرين. ففي الأحياء الشعبية نجد

أن الشباب يستمد قوته و راحة باله في الدين و الوافد من الريف إلى المدينة يجد أن منطقة إقامته و سكناه الأولي هي الأحياء المتهدمة المتخلفة بما فيها من مشكلات صحية و غذائية فضلا عن مشكلة الفقر و سوء التكيف، أما المهاجرين إلى المدينة ممن لا عمل لهم فيشعرون بالإحباط الذي يؤدي إلى فقدان الإحساس بالالتزام الاجتماعي و قيم المجتمع و تقاليده، مما يجعل الفرد لا يحس بالمسؤولية و يسعى للحصول على ما يراه حق له سواء كان ذلك بطرق مشروعة أو غير مشروعة.

تظهر في المدينة مشكلات مختلفة مثل الجريمة، القتل و السرقة و إتلاف الملكية العامة الخاصة و العنف، كما تظهر مشكلة الأحداث و المتسولين و المتشردين و البغاء و الأمراض العقلية و الإفراط في شرب الخمر و المخدرات و لعب الميسر.

كما ان شباب المدينة هم الفئة التي تمثل المجهول السوسيولوجي من خلال عدم معرفتنا لخصائص الشاب و ما يريد أن يفعله في المجتمع بصفته فاعل اجتماعي، و من تم فما علاقة هذا الشاب بأسرته و من حوله، و بالتالي نجد من مظاهر التفكك حدوث الشقاق أو النزاع بين أفراد الأسرة الحضرية و ارتفاع معدلات الطلاق بصورة لم تكن مألوفة من قبل و ارتفاع نسبة تشرد الأحداث.

إن شبابنا أصبحوا أكثر ميلا للعزلة و التشاؤم و الحقد و أكثر اندفاعا نحو العنف و التمرد و العصيان و الاغتراب و الضياع، و كذلك هم أكثر عرضة للانحراف الفكري و الشرذمة الثقافية، و تبني ثقافات غربية هدامة أحيانا، و مع الأسف أقول كذلك أنهم أكثر تخلفا تكنولوجيا، و أكثر توجها نحو جوانب الفكر و الثقافة الغير جيدة و هم اشد عرضة للانحراف السلوكي و الاجتماعي و الصحي و النفسي، و أقل مناعة لمواجهة التحديات المستقبلية أو القدرة على التعايش معها.

قمنا بتقسيم مذكرتنا إلى ثلاثة فصول ، حاولنا في كل فصل أن نبين و نجيب على إشكال هذه الدراسة ففي الفصل الأول الموسوم بالطرح النظري للدراسة، حيث قمنا بطرح اشكاليتنا و بظاهرتي العنف و الأحياء العشوائية و تحديد أبرز المفاهيم المتعلقة بهما، أما الفصل الثاني فقد عالجنا فيه الأطر النظرية التي عالجت مسألة العنف و الأحياء العشوائية.

و أخيرا الفصل الثالث الذي هو عبارة عن دراسة ميدانية في مدينة وادي رهيو من خلال الحي العشوائي " الشارة" و هذا من اجل تبيان العلاقة السوسيولوجية بين العنف و سكان هذا الحي و ما هي العوامل التي تساعد على تنامي ظاهرة العنف و بالضبط في الوسط الحضري و المتمثل في الحي العشوائي " الشارة".

1- إشكالية الدراسة:

الثابت أن العنف لا يصر عن عامل واحد منفرد وان حدود لا تنحصر عند شخص بعينه بل أصبح ظاهرة معقدة الدواعي والأبعاد، وبالمثل تبدو تجلياته في مظاهره العديدة، التي ليست إلا تعبيرا عن أنماط من السلوك الهدام لا محالة وقد تميز بها معظم المجتمعات،وخاصة مجتمعات الدول النامية فاندثرت لأجلها حضارات وسقطت بسببها حكومات، وألحقت أضرارا مادية وبشرية للأفراد والجماعات والمؤسسات على حد سواء.وإن كان هدا النوع من السلوكيات الخفية والعلنية القابلة للمعاينة البسيطة قد حظي باهتمام الباحثين والعلماء من جميع النواحي والميادين، فان هناك نمط العنف الذي يرسل بخيوطه الأولي في صلب كيان المجتمعات برمتها، فيضرب بناءها ويهدم استقرارها فقد اتخذ العنف بأشكاله العديدة والخفية مواقع حساسة تشكل خلفية قوية لظواهر تظل بلا اهتمام كافي وهي وجه أخر لا يقل أهمية عن الوجه المعلن، بل قد يكون تحليل نمط العنف ضرورة منهجية وحتمية منطقية للفهم العام له.

وبحديثنا هذا إنما نود أن نركز على ظاهرة العنف في الأحياء العشوائية، الذي يشكل محور نقاش فعال وإني في الدول الغربية وخاصة الدول العربية مثل الجزائر وماضيها، بدءا من الاستعمار الفرنسي إلى عنف العشرية السوداء التي أتت بثمارها ناضجة في الوقت الحالي.

وانطلاقا من هذا كانت إشكالية بحثنا تصب في هذا القالب وتتمحور حول التساؤل العام

- ما هي عوامل انتشار ظاهرة العنف في الأحياء العشوائية؟

من خلال هذا التساؤل العام تطرح الدراسة عددا من التساؤلات الفرعية التالية :

-ما هو دور العوامل الاجتماعية في تفشي ظاهرة العنف بالحي العشوائي (حي الشارة)؟

- ما طبيعة العوامل الثقافية التي تؤدي الى انتشار ظاهرة العنف بالحي العشوائي (حي الشارة)؟

2-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة نحو تحقيق هدف عام وهو التعرف على طبيعة العوامل الاجتماعية والثقافية داخل المناطق العشوائية، التي تساهم في تكريس ظاهرة العنف حيث أن البحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية بحيث تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدفين احداهما نظري والأخر تطبيقي.

بالنسبة للهدف النظري دراسة الموضوع من منظور علم الاجتماع الحضري كعلم قائم بذاته بغض النظر عن التخصصات الأخرى،أما بالنسبة للهدف الميداني فيكمن في النقاط التالية:

- معرفة العوامل المشجعة لممارسة العنف في المدينة.
- معرفة أشكال سلوك العنف.
- معرفة أنواع حالات العنف.

وإلى جانب الهدف العام هناك عدد من الأهداف الفرعية التالية:

-تحديد العوامل الاجتماعية الخاصة بالمسكن -الحي-لأهميتها في تشكيل العنف.

- التعرف على طبيعة العوامل الإقتصادية الدافعة للعنف.
- رصد الجوانب الثقافية السائدة في منطقة الدراسة.

3-أهمية موضوع الدراسة:

يستمد موضوع العنف في الأحياء العشوائية أهميته العلمية بالنظر إلى الدراسات العلمية الجادة، سواء على المستوى المحلي أو حتى العربي، وإن كان ما وجد منها ليس إلا محاولات بسيطة. لذا جاءت دراستنا هده لمعرفة طبيعة الأوضاع الإجتماعية والثقافية التي تساهم في تشكيل ظاهرة العنف في الأحياء العشوائية، كما ترجع أهمية موضوعنا

إلى الموقع الجوهري الذي يحتله كظاهرة تجمع عليها عادة الناس، وان كان هناك إختلاف في النظرة الإجتماعية حولها، فإنما مرد ذلك الى العديد من العوامل، كما تتضح أهمية الدراسة الراهنة في ان أكثر الأفراد عنفاً، هم سكان الأحياء العشوائية التي تعد بيئة خصبة لترويج المخدرات والسرقات والدعارة، بالإضافة إلى أن هذه المناطق تعتبر وكرا للمجرمين ويرجع دلك إلى أنهم اهم ضحايا التهميش وهضم حقوقهم وافقارهم.وأكثر من تعرضوا للحرمان من أبسط حقوقهم وحاجاتهم الإنسانية، فهم يعيشون في ظروف مزرية تجعل الإنسان أكثر عنفا وغلا ضد المجتمع، ومن هنا فقد أصبحت المناطق العشوائية مصنعا لتصدير العنف والظواهر الاجتماعية السيئة، وأفضل دليل على ذلك العشرية السوداء وما حدث بهذه المناطق العشوائية فنجد ان فلول الإرهاب استخدموا سكان هاته المناطق واستغلوهم في القيام بضرب النظام.

كما تتضح الأهمية العلمية للموضوع الحالي، في ظل الثورات العربية التي تجتاح المنطقة العربية مثل ثورة تونس مصر ليبيا وسوريا وغيرها، فقد أصبح العنف بمثابة ثقافة بين الحكام والشعوب وداخل المجتمعات نفسها.

4-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لن نطيل الحديث كثيرا لنلخص دوافع اختيارنا لموضوع العنف في الوسط الحضري المتمثل في الأحياء العشوائية في بضع نقاط وهي:

- حداثة الموضوع في علم الاجتماع عموما وعلم الإجتماع الحضري خصوصا.
- رغم وجود دراسات إلا أنها غير كافية لإحتواء موضوع العنف في الوسط الحضري وهو واقع مهم للبحث والتمسك بالموضوع.
- جملة التصورات الإجتماعية المتضاربة حول الموضوع فجاء اختيارنا ليس للفصل فيها وإنما لمعرفة محتواها أكثر.

-دوافع أخرى تتلخص في مجملها في تفاقم هذه الظاهرة وبشكل مثير ولفت انتباهها لهذه الظاهرة من خلال المظهر الجديد الذي أصبحت عليه مدننا وأحياؤنا.

-وأخيرا الرغبة الشخصية في دراسة موضوع حساس في الوسط الاجتماعي الحضري وبأسلوب بعيد نوعا ما عن الروتين النظري.

5-تحديد مفاهيم الدراسة:

5-1-مفهوم العنف:

ا-تعريف العنف في اللغة:

جاء في المعجم لسان العرب[1] على أن العنف "هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه يعنف عنفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا فيما لا يعطي على العنف، أما الأعنف كالعنيف والعنيف الذي لا يحسن الركوب أي ليس له رفق بركوب الخيل وأعنف الشيء أخذه بشدة واعتنق الشيء كرهه والتعنيف هو التوبيخ واللوم وعنف العين والنون والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق، قال الخليل العنف ضد الرفق، تقول عنف يعنف تعنيفا فهو عنيف إذا لم يرفق في أمره. ومن خلال هذا التعريف الملم لغة بالعنف، يتضح لنا أن كلمة عنف تشير الى عبارات عديدة كالخرق بالأمر وقلة الرفق والشدة، وهي عبارات تحمل الكثير من الإشارات التي سوف نتطرق إليها.

فمنذ قدم التاريخ ارتبط مفهوم العنف بالقوة الصادرة عن الطبيعة أو الآلهة[2] ففي اللغة الفرنسية كلمة عنف violence تعود اتيمولوجيا إلى الكلمة اللاتينية violentia و التي تشير إلى طابع غضوب شرس جموح و صعب الترويض [3]و كلمة violentia من الناحية الاشتقاقية (الأصل) او اتيمولوجيا تنبعث منها عدة كلمات أو مقاطع و تأخذ كلها معاني

[1] للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري: "لسان العرب، بيروت، دار الصادر، المجلد التاسع، سنة 1968، ص257،258.

[2] http://www.rezgar.com/debat/show.art.ASP? AId:20780,27 mars .2018.

[3] Grand dictionnaire de la langue française, LAROUSS, Vol 7.1989, page 6489,6496.

القوة والشراسة بحيث تحتوي على الفعل violare و الذي يعني التعامل بالعنف أي بالخرق والتدنيس[1].

و كلمة violentia ترتبط بكلمة vis وlatus و vis من معاني القوة و كلها تدل على طاقات الجسم و قدرته الأساسية كالنشاط وإلباس وهو نفس المعنى للكلمة is التي تعني العضلات و القوة هي بدورها ترتبط بالكلمة bia ولها نفس أصل كلمة bios و التي تعني الحياة [2]وهي كلمة تعطي معنى الحياة لكثير من العلوم مثل بيولوجي Biologie وبيو جسمي BIO-PHYSIQUE كما أن كلمات Bia-via-vita أنما تدل على رغبة البقاء وحب الحفاظ على الذات وعليه فان كلمة عنف Violence تأخذ معنى قوة الحياة والبقاء.

أما الشطر الثاني latus فهي اسم مفعول لكلمة firo وتعني يحمل فكلمة عنف violenceتعني إذا يحمل القوة وترمي في أولى معانيها إلى استعمال القوة عند الآخرين.

ان هذا المعنى لكلمة العنف انما يمتد في العديد من القواميس اللغوية [3]كمعجم Larousseالفرنسي الذي يعرف العنف بكونه خاصية لكل ما ينتج عنه مفعول بقوة شديدة متطرفة ووحشية فهو خاصية لما هو عدواني انه تعبير عن أقصى الشدة و هو تجاوز عبر اللفظ و السلوك و يعكس استخدام القوة كما ان موسوعة universalise المعجمية تحدده كفعل يمارس من طرف فرد أو أفراد اخرين عن طريق التعنيف قولا او فعلا ...

وهو فعل عنيف يجسد القوة التي يمكنها أن تكون فيزيقية أو رمزية ويشير القاموس راندوم هاوس RANDOM HOUSE إلى أن مفهوم العنف يتضمن ثلاثة مفاهيم وهي: الشدة الايذاء و القوة المادية .

[1] Gérard pirlot : la violence et la souffrance à l'adolescence, l'harrattan, 2003, p26

[2] Gérard Pirlot . نفس المرجعp27

[3]http : www.reggar.com/debat/show/ant.asp?aid:20780,27/03/2018.

أما قاموس روبير ROBERT[1] -فرنسي معاصر يشير الى أن العنف هو التأثير على الفرد وإرغامه دون إرادته وذلك باستعمال القوة واللجوء الى التهديد.

ويعرف لالاند[2] في موسوعته الفلسفية العنف على أنه سمة ظاهرة أو عمل عنيف بالمعاني وهو الاستعمال غير المشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة ويربط أيضا لالاند بين العنف وبين الانتقام /الثأر/ والذي يعني بهما –اشتقاقا-عقابا أو ثارا ولكن ينجو أخص هو ردة فعل عقوبة من الضمير الأخلاقي المهان الذي يطالب بمعاقبة الجريمة.

وهكذا يتبين مرة أخرى من هذه التعريفات اللغوية المختصرة بان في صلب كلمة العنف توجد فكرة القوة وان ممارستها ضد شيء ما أو شخص ما هو الذي يعطيها طابع العنف.

أن مفهوم العنف تشكل تدريجيا في المعاجم اللغوية و أيضا في الدراسات و الإختصاصات الفكرية و الميدانية التي تناولته حيث انفصل في الفكر المعاصر عن مجال الطبيعة

و الآلهة وأصبح يعرف باعتباره ظاهرة خاصة بالإنسان ككائن اجتماعي يتفاعل مع غيره ضمن صراعات اجتماعية و اقتصادية وسياسية و يؤكد الباحثون الذين تناولوا موضوع العنف ان اللبس الذي أحاط بمحاولات التعريف يعود عن وجهة إلى تعدد دلالات المفهوم و تنوع المضامين التي تشير إليها و من جهة أخرى غالى اختلاف المنطلقات

و التخصصات المعرفية التي تناولته حيث يمكن أن ينظر إليه من زوايا أو نواحي مختلفة.

ب-تعريف العنف في الاصطلاح:

وسنتطرق إلى معنى العنف من خلال عدة نواحي -من الناحية النفسية ويعرف العنف على أنه السلوك المشرب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوك يعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب

[1] Robert P : dictionnaire Le Robert alphabétique et malogique de la langue Française ; Société de nouveau livres(S.N.L) Paris1978 ; p2097

[2] أندرييه لالاند: **موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد 3** , منشورات عويدات' بيروت و باريس 1996، ص 1554.

والتقتيل للأفراد والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره[1] أي أن العنف هنا يضم كل التصرفات السيئة التي تهدف إلى تدمير الغير وإخضاعهم بالقوة والإكراه.

ويعرفه أدلر ADLER على انه استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف[2] على اعتبار أن الفرد تصاحبه جملة من الإحساسات كالإحباط والخوف من الموت ومن المستقبل تسارع لمثل هذه التصرفات بدافع تلك الصراعات الداخلية.

ويعرفه –سيد عويس-على أنه سلوك عدواني أو هو وليد الشعور بالعداوة قد يوجهه ضد الطبيعة أو يوجه من أفراد إلى أفراد أو من أفراد إلى جماعات منتظمة أو من جماعات منتظمة إلى جماعات منتظمة أخرى[3].

أي ان العنف ينتج بسبب الشعور بالحقد والكراهية والبغض للأخرين مهما كانوا سواء أفراد أو جماعات كما يمكن أن يأخذ عدة أشكال سواء فردي او جماعي.

ويرى سعد المغربي أن العنف هو استجابة سلوكية تتميز بصيغة انفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة و الفكر و يقول كذلك ان العنف لا يرتبط بالضرورة بالشر و التدمير فقد يقال أن فلان يحب بعنف أو يكره بعنف أو يعاقب بعنف وهنا يربط فكرة العنف بالقوة على اعتباره الاستعمال السيئ لها و هذا يعني أن كل عنف هو قوة و ليست كل قوة هي عنف كما يعرف العنف أيضا على أنه السلوك الذي يقوم به الفرد منتهكا معينا لوجود دافع معين و لوجود مجموعة من العوامل و الظروف

---

[1] د. فرج عبد القادر طه، و.د شاكر عطية قنديل، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، ط2، دار غريب للطباعة والنشروالتوزيع، 2003، ص589.

[2] د. الزين عباس عمارة، **مدخل إلى الطب النفسي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1986، ص194.

[3] د. الزين عباس عمارة، المرجع نفسه، ص195.

أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل[1] و هذا المعنى فإن العنف ظاهرة سلوكية تنشأ من خلال تفاعل الفرد بالآخرين حسب الظروف المحيطة به و حسب اسنارد HESNARD العنف هو نتاج مأزق علائقي بحيث التدمير للآخرين أو للفرد نفسه فيشكل العنف طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخرين[2] .

أما ميرز MERZ فيرى أن العنف هو سلوك يؤدي إلى إيقاع الأذى بالآخرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويرى الباحثون في مجال علم النفس أن العنف استجابة سلوكية تظهر في شكل من أشكال ممارسات القوة فوق إرادة الناس بالآخرين ويعني كلمة إثارة الفزع أو الرعب والهلع والخوف النفسي.ويعبر العنف عن سلوك عدواني ينتج عن حالة إحباط تكون مصحوبة بعلامات الثأر والغضب ويظهر على شكل سلوكيات الغرض منها إلحاق الأذى والضرر بالآخرين سواء من الناحية المادية أو المعنوية وهو ذو طبيعة غريزية وعاطفية[3] مثلما هو الأمر عند الطفل الذي يجد حوافز تحول دون إشباع رغباته البيولوجية والغريزية فيتولد لديه الإحساس بالارتباط ومن ثمة ينشا السلوك العنيف كردة فعل.

ويعرفه قاموس العلوم الإنسانية على أنه فعل خشن يهدف إلى الضغط وإرغام الآخرين.

أما بالنسبة لرائد النظرية التحليلية فرويد FREUD فيرى أن العنف والعدوان إنما هو ينتج عن غريزة الهدم التي تتعارض مع غريزة الحب والحياة كما يرى أن العنف هو قوة حياتية موجودة بالفطرة في اللاشعور الجماعي الثقافي.

والعنف كما عرفته الأمم المتحدة الفعل القائم على سلوك عنيف ينجم عنه الإيذاء

---

[1] زينب حميدة بقارة، **جنوح الأحداث و علاقته بالوسط الأسري**، رسالة ماجستير,معهد علم الاجتماع ,جامعة الجزائر,سنة1996,ص11.

[2] فيليب بارنو، وآخرون: **المجتمع و العنف**، ترجمة إلياس الزحلاوي، منشورات دار الثقافة و الإرشاد القومي؛ دمشق 1975، ص141.

[3] فيليب بارنو، آلان بيرو، رامون بلان: نفس المرجع،1 فيليب بارنوا، المرجع نفسه ،ص 142.

أو المعاناة (الجسمية او النفسية) او الحرمان النفسي من الحرية في الحياة العامة أو الخاصة[1].

أما عاطف عدلي عبد العبيد فيعرفه على انه صورة من التفاعل الإنساني يؤدي إلى الأذى الذي يصيب الجسد أو النفس آو كلاهما ويسبب ضرارا قد يؤدي إلى القتل ويكون موجها إلى الإنسان أو الحيوان أو الممتلكات سواء كان ذلك عمدا أو مصادفة [2].

- تعريف العنف من الناحية الاجتماعية: ويعرفه محمد عاطف غيث[3] في قاموس علم الاجتماع هو فعل ممنوع قانونا وغير موافق عليه اجتماعيا و يعني كل سلوكيات المخالفة للقانون و قيم المجتمع ويعرفه أيضا على انه تعبير صادم عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل من الأعمال المحددة يريدها الفرد او جماعة أخرى حيث يعبر العنف عن القوة الظاهرة التي تتخذ أسلوبا فيزيقيا مثال ذلك الضرب أو تأخذ شكل الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع أي أن العنف هو الاستعمال المباشر للقوة لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل ما و هنا يأخذ العنف هو الاستعمال المباشر للقوة لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل ما و هنا يأخذ العنف مظاهر جسدية واضحة كالضرب...

أما محمد جواد رضا فقد أعطى معنى اجتماعي للعنف بأنه الاستعمال غير القانوني لوسائل العصر المادي ابتغاء تحقيق مصالح فردية أو جماعية فيستعمل العنف بطريقة تعسفية وملتوية ويتخذ دوما مظهرا جسديا هدفه إلحاق الضرر والأذى بالغير.

---

[1] http : // www.alitihad.ae/details.asp? . a=1&channel = 76 journal=3/8/2005&id=1784.

[2] عدلي عاطف عبد العبيد: مدخل الإتصال و الرأي العام، القاهرة، مصر 1993، ص15.

[3] صالح حسين، العنف الاجتماعي و السياسي و الإعلامي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة 2011، ص92.

بينما عالمي الاجتماع الأمريكيين H.GRAHAMوT.GURR فيعرفان العنف على انه سلوك يميل إلى إيقاع الذي جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا او فرديا[1].

ويعرفه ساندا بول روكينغ على انه الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين كذلك يعرفه ديستين على انه استخدام وسائل القهر أو القوة أو التهديد لإلحاقه الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك من اجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعيا.

وأما مصطفى حجازي فيرى انه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع و مع الآخرين حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي و حيث تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه و قيمته و العنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري و كلما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي[2] أي أن العنف ناتج عن صراعات داخلية و عن الإحساس بالإحباط اتجاه مطالب الحياة فيأتي العنف كرد فعل لإثبات الذات وتحقيق السيطرة على الغير كما أن العنف يمكن أن يكون فردي(يصدر عن فرد واحد) أو جماعي (يصدر عن جماعة هيئة أو مؤسسة تستخدم جماعات أو إعداد كبيرة من الأفراد..).

على نحو ما يحدث في التظاهرات السلمية التي تتحول إلى عنف من تدمير واعتداء تستلزم تدخل الشرطة لفض هذه التظاهرات والاضطرابات.

وحسب بيار فيوPIERRE FIEW فالعنف هو ضغط جسدي و معنوي ذو طابع فردي جماعي ينزله الإنسان بالإنسان حيث يتخذ دائما الطابع الجسدي و المعنوي أما عنده

[1] صالح حسين، نفس المرجع، ص93.

[2] محمود سعيد إبراهيم الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات و تفاعلات، دار و مكتبة الإسراء للطبع و النشر و التوزيع؛ الطبعة الأولى، سنة2006، ص101.

Hilgard فهو نشاط تخريبي أو هدام من أي نوع أو انه نشاط يقوم به الفرد لإلحاق الأذى يشخص أخر أما عن طريق الجرح الفيزيقي أو عن طريق سلوك الاستهزاء أو السخرية أو الضحك ونستنتج من كل ما سبق من هده التشريفات أن العنف من المنظور الاجتماعي هو أي فعل يمارس القوة و يهدف إلى إلحاق الأذى بالفرد خاصة و بالجماعة عامة وهو استخدام غير قانوني للقوة وذلك لتحقيق أهداف و أغراض لا قانونية ولا اجتماعية أي يرفضها المجتمع لأنها مصالح فردية و ليست جماعية كذلك يتخذ العنف هنا مظهر واضح جدا وهو مظهر جسدي (مادي)[1].

تعريف العنف من الناحية السياسة :يعرفه حسين توفيق إبراهيم على انه مجموعة من الاختلافات والتناقض الكامنة في المجتمع وهنا يتخذ العنف ثلاثة اتجاهات.

الاتجاه الأول : العنف هو الاستخدام التخلي للقوة المادية وإلحاق الضرر بالذات أو الأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف وعلى هذا فان السلوك العنيف يتضمن معنى الأرقام والقهر من جانب الفاعل والخضوع أو المقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف.

الاتجاه الثاني:العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها وهد التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد بالقوة إلا جانب الاستخدام الفعلي لها

الاتجاه الثالث :ينضر للعنف باعتباره مجموعة من الاختلالات و التناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع وإطلاقا مما سبق فان العنف هو سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخدام للقوة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى بالذات أو الاخريين و إتلاف الممتلكات لتحقيق الأهداف وعندما تكون دوافع العنف و أهدافه سياسية فانه يصبح سياسيا هذا وان العتق من هذا المنظور عدة أشكال منها غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات إلى الانفصال عن الدولة (كأحداث القبائل

[1]محمود سعيد إبراهيم الخولي: نفس المرجع، ص102.

في الجزائر) و غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة داخل المجتمع مع بعض الحقوق السياسية أيضا إشباع الحاجة السياسية كالتعليم و الصحة و التغذية لقطاعات عريضة من المواطنين[1].

ويرى سعد المغربي أن العنف قد يكون ضرورة في موقف معين وظروف معينة للتعبير عن واقع يعينه أو تغييره تغييرا جذريا وقد يكون العنف ردة فعل أو استجابة لعنف قائم وهذا يبرز مثلا في المظاهرات التي تنادي بتنحي رئيس ما او تغيير نقاط في الدستور أو أنها تنشب نتيجة الظروف القهرية الممارسة[2].ويقول H.NEIBURG هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل وأدوات والتي تكون أثرها ذات صفة سياسية من شانها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في موقف السلوك و التي لا نتائج على النظام الاجتماعي[3] و نجد في تعريف و يكمان WEKMANالإشارة إلى كامل أوجه العنف سواء النفسي أو الاجتماعي أو القانوني أو السياسي حيث يعرف العنف بأنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى[4].

و يتضح مما سبق أن العنف من المنظور السياسي إنما هو ممارسة أعمال العنف بسبب ظروف معينة لحالة اجتماعية و معيشية مزرية أو لانعدام العدالة بين شرائح المجتمع أو التسلط السياسي كالمظاهرات المناهضة لرئيس ما أو المعادية له و التي تطالب بتنحية أو تغيير بنود في الدستور أو تنادي بجملة من المطالب كما حدث في الجزائر في أواخر الثمانينات .وهذه المظاهرات كردة فعل لعنف سلطوي أو سياسي فإنها في حد ذاتها تكتسب طابع العنف و هذا من خلال أعمال الشغب التي تستهدف تكسير و تدمير المنشآت

[1] صالح حسين، العنف الاجتماعي والسياسي والإعلامي، مرجع سابق، ص98/97.

[2] سعد المغربي: سيكولوجية العدوان والعنف، مجلة البحوث والدراسات النفسية، الهيئة العصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى سنة 1987، ص35.

[3] سعد المغربي: سيكولوجية العدوان والعنف، مرجع سابق، ص38.

[4] http : // www.alitihad.ae/details.asp? . a=1&channel = 76 journal=3/8/2005&id=1784.

و المرافق العمومية و يرى أن بعض أن هذه السلوكيات العنيفة ذات الطابع السياسي التي تظهر بين الحين و الأخر إنما هي دليل قاطع على وجود ثغرات في النظام أو الحكم وهي مؤشر بارز على انعدام الأمن في المجتمع.

تعريف العنف من الناحية القانونية:

و يعرفه حارث سليمان الفاروقي انه هو القوة المادية و الإرغام البدني و استعمال القوة بغير حق ويشير المعنى إلى كل ما هو شديد و غير عادي و يضف احمد بدوي زكي العنف بأنه الإكراه أو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من تأثير على إرادته فرد أو مجموعة من الأفراد[1].

فالعنف في نظر رجل القانون هو جريمة يعاقب عليها القانون حسب درجة ونوع العنف لأنه سلوك غير معترف به ويكون عن طريق استخدام القوة بمختلف أنواعها كما يعرف جورج جرينو العنف انه التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو للآخرين أو هو إجبار الفعل ضد الرغبة شخص على أساس إيذائه بالضرر والقتل أو قتل النفس أو إيلامها وجرحها مثال ذلك الاغتصاب والتحرشات الجنسية....

وعند بولكولينغ هو الاستخدام غير الشرعي والغير القانوني للقوة أو التهديد بهدف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين، كما أن مفهوم العنف يشير إلى أفعال التمرد و الانفصال / الفردية منها و الجماعية / والناتجة عن اختلاف الهياكل الاجتماعية أو التكامل الوطني وغياب العدالة الاجتماعية و إنشاء و الحرمان زيادة على هذا فالعنف أسلوب بدائي فانه يشكل في كثير من الأحيان جريمة يعاقب عليها المجتمع وككل الجرائم فهو ينخر في كيانه و ينال من وحدته وتماسكه واستقراره وأمنه[2] والعنف في مجمله من المنظور القانوني

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان 1982، ص441.

[2] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص442.

فهو مستنكر اجتماعيا و مرفوض قانونيا مهما كانت صفته و أسبابه لأنه أولا و قبل كل شيء يهدف إلى هدم الفرد و المجتمع عموما.

تعريف العنف من الناحية الاقتصادية:

يقول SWIZER و RIVER أن العنف هو الاستخدام الغير عادل من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين و الضرر بممتلكاتهم ويرى الدكتور* حسين توفيق إبراهيم * في مدخل كتابه * ظاهرة العنف السياسي في النظم هو *ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية *وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة * وهذا يعني أن العنف هو الاحتكار والسيطرة على الجزء الهام من الممتلكات العامة لفئة معينة و تهميش البقية وهذا دليل على انعدام تساوي الفرص في الربح والخسارة وهي دليل على سيطرة بعض الفئات في المجتمع على مداخل الأموال دون البقية وهذا ما يؤدي إلى زيادة رفاهية تلك الفئة وزيادة الفقر والتهميش للفئات الأخرى السيطرة وبالتالي زيادة الفوارق الاقتصادية ومن ثمة الفوارق الاجتماعية ومنها ينشأ الصراع بين الطبقات.

5-2- الوسط الحضري:

ا-تعريف المدينة:

كنا بصدد وضع تعريف محدد للمدنية فنقول أن علماء الاجتماع وغيرهم من الباحثين في مختلف من الصفات والموصفات على نحو يحدد نمط وظائفها وخصائصها الحضرية على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية تتسم بالمحلية وتنوع أساليب الحياة فيها والتي ارتبطت بدورها كما وكيف بأنماط التنظيم الاجتماعي الريفي لذلك انطلق بعض الباحثين في بناء تصوراتهم حول أنماط الحياة الحضرية من منظور الثنائيات الاجتماعية للمقابلة بين نمطين مختلفين في أسلوب الحياة بهدف فهم واقع المدنية و

تحديد سماتها الحضرية ومنهم من ركز على متغير النمط والبناء الاجتماعي الحضري.[1]

أما لويس ويورث فيعرف المدنية على أنها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبيا وبدرجة ملحوظة من التجانس بين سكانها حيث أن النظرة إلى المدنية بوصفها كيانا اجتماعيا له أنماط حياتية خاصة ك تتحدد بصورة كاملة إلا في وقت متأخر نسبيا ومن خلال بعض العقبات المهتمين بدراسة قضايا التحضر بالمدنية ويعد لويس ويرث أول من تناول قضية المدنية بشكل مباشر بوضعها كيانا اجتماعيا ودلك من خلال مقولة المشهورة – التحضير.

ما هو أسلوب للحياة – وكان يهدف إلى توجيه أنظار الباحثين إلى أهمية البعد الاجتماعي باعتباره من المقومات المهمة للحياة الحضرية لكن مقولته تعكس العلاقة الوطيدة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والإدارية التي تحدد في النهاية نوعية هذا الأسلوب من نوعية الحياة.[2]

أن الوصف الذي قدمه ويرث لنمط الحياة في المدنية يبرر قول علماء الاجتماع أن الحضرية أسلوب حياة بحيث اعتبر جميعهم المدنية مكان مأهول بالسكان وموطن دائم لأفراد غير متجانس اجتماعيا وبالتالي فان الحجم والكثافة وعدم التجانس كلها سمات أساسية تشكل المظهر الديمغرافي والاجتماعي العام للمدنية.

ب-تعريف الأحياء العشوائية:

تتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم العشوائيات كالتالي:

-يطلق مصطلح العشوائيات على التجمعات البشرية التي تكون على أطراف المدن الكبرى نتيجة عوامل عديدة أهمها الهجرة من الريف إلى المدن كما هو الحال في بعض

[1] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، بيروت، دار النهضة العربية، سنة 1981، ص 31.

[2] عبد المنعم شوقي، المرجع نفسه، ص 32.

الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية والدخول المنخفضة التي أدت إلى أزمة السكن اضطرت الكثير من السكان إلى تشيد بيوت من الصفيح والخشب والكرتون وهي مساكن غير مطابقة للمواصفات الهندسية ثم إنشاؤها دون ترخيص من الجهات المختصة[1]

-هي مناطق نشأت في غياب القانون وبعيدا عن التخطيط العام وأحيانا تعديا عن أملاك الدولة و هي مناطق محرومة من المرافق الأساسية و الخدمات-هناك بعض الاختلافات في تسمية العشوائية للمناطق السكنية بين المخططين و المفكرين في هذا المجال حيث أن الكثير يؤكدون ضرورة التمييز بين السكن المخالف للقوانين و بين التجمعات السكنية الكبيرة التي تظهر كنتيجة الكوارث طبيعية أو سياسية أو غيرها من الأسباب الطارئة والتي تؤدي بالتالي إلى ظهور تجمعات سكنية تعتمد على مواد بناء رديئة ذات عمر قصير نسبيا و غير ملائمة صحيا و بيئيا فضلا عن كونها تخلو من الحد الأدنى من الخدمات الأساسية المتمثلة من الكهرباء و الماء و الصرف الصحي أو الخدمات المهمة الأخرى مثل المدارس و المستشفيات و ملاعب الأطفال و موافق السيارات و المناطق المفتوحة[2].

-التفرقة بين النمو الطبيعي و النمو العشوائي للمدينة فالتجمعات السكنية العربية التقليدية لم تنشا على أساس مخططات تنظيمية مسبقة بل اتصفت بنموها الطبيعي المتناغم مع الاحتياجات و العادات و التقاليد و المبادئ الرديئة و الاجتماعية المتعارف عليها في كل بيئة حسب وضعها الخاص وهذا التكامل والتوافق بين احتياجات المجتمع والنمو الحضري مثل في السابق ارتقاء شموليا للمجتمعات المتحضرة و بالرغم من أن هذه التجمعات لم تخضع لمخططات تنظيمية إلا أن الكثير من المفكرين والباحثين في هذا المجال لم يطلقوا عليها صفة العشوائية بل لجاء بعضهم إلى تسميتها بالبيئة المرتبة وليست المنظمة.

[1] النعيم عبد الله العلي: الأحياء العشوائية إنعكاساته الأمنية، ندوة (الانعكاسات الأمنية و قضايا السكان و التنمية)، القاهرة، 2004 ص 63.

[2] غادة شحاتة: ثقافة العنف في المناطق العشوائية، المرجع السابق، ص 23-24.

ج-الشكل الحضري العشوائي:[1]

مناطق عشوائية داخل المدن وهي مناطق مكونة من مباني غير ملائمة للسكن ولا يمكن إدخال إصلاحات عليها وغالبا ما تتواجد في الأحياء القديمة للعينة وسكانها دو مستوى مادي محدود وتكون غالبا موضع مشاريع التحسين والتجديد الحضري.

مناطق عشوائية خارج المدن تقع على أطراف المدن وخارج نطاق الخدمات الحضرية أي ما يصطلح عليه بحدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فغالبا ما تكون فوق أراضي ملكا للدولة كالأراضي الزراعية الهامشية أو على أطراف المناطق الصناعية وتنقسم إلى قسمين هما:

مناطق مؤقتة غلبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة مستفيدة من مزايا الموقع.

مناطق دائمة غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة.

من حيث مخالفتها للضوابط والتشريعات التخطيطية فأنها مباني ومنشئات سكنية بدون ترخيص وهي لإسكان الذي لم يتم على أراضي مغتصبة أو غير مملوكة لحائزها حسب طبيعة نشأتها فهي سكن شبه رسمي وغير منتظم كالمناطق التاريخية والأحياء الشعبية التقليدية وكذلك المباني الفردية المشيدة في مناطق غير منتظمة بعضها بتراخيص والأخر بدونها.

3-5-الاندماج الحضري:

يعتبر من ضمن الظواهر المؤثرة في العديد من الجوانب المتعلقة بالحياة الاجتماعية وبالأخص منها ذلك الجانب المتعلق بالعلاقات الاجتماعية داخل المدينة بحيث أن

[1] غدة الشحاتة: ثقافة العنفي في المناطق العشوائية، المرجع السابق، ص27

الانتقال إلى الحياة الحضرية يصاحبها بالمزورة تفكك في العلاقات الاجتماعية وقلة التماسك الاجتماعي وانتشار روح الفردية التي تعد من أبرز خصائص الحياة في المدينة كما يعد الجانب العمراني لأنماط السكن بالمدينة بشقيه المخطط والعشوائي من أهم العوامل التي تؤثر في عملية الاندماج الاجتماعي سلبا وإيجابا وبالتالي المهاجر مندمج في الوسط الحضري مجاليًّا فقط لا ثقافيا ولا اجتماعيا أي أن الحاجز يتمسك بثقافته التقليدية وقرابته الأصلية.

5-4-التوسع العمراني:

مفهوم عام متعدد الأوجه يشير إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها ويعرفه هربت وكتمان انتشار الهيكل العمراني للمدينة خارج الحدود الموضوعة لها أي امتداد عمران وتحمل كلمة الانتشار طياتها عدم التقييد بحدود المناطق العمرانية كما عرف التوسع العمراني بامتداد المدن.

5-5-تعريف التنشئة الاجتماعية:

يمكن القول أن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي أو تهدف إلى اكتساب الفرد في كافة مراحل حياته سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة الأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسيه الطابع الاجتماعي وتسير له الاندماج في الحيات الاجتماعية وتعرف التنشئة بأنها مجموعة من العمليات التي تساعد على تنمية الشخصية الإنسانية للفرد كيف يؤدي الأدوار الاجتماعية.

وهناك تعريف أخر يرى بأنها تلك العملية التي يتحول الفرد خلالها من طفل يعتمد على غيره غير متمركز حول ذاته لا يهدف في حياته إلا لإشباع حاجاته الفسيولوجية إلى فرد ناضج يدرك معنى المسؤولية وكيف يتحملها[1] وتعريف كذلك بأنها من أخطر

[1] زينب حميدة بقادة: جنوح الاحداث وعلاقته بالوسط الاسري، المرجع السابق، ص 13

العمليات شانا في حياة الفرد لأنها تلعب دورا أساسيا في تكوين الشخصية الاجتماعية للفرد وهي في معناها العام العمليات التي يصبح فيها الفرد واعيا ومستجيبا للمؤثرات الاجتماعية بكل ما تشتمل عليه من حقوق وما تفرضه عليه من واجبات من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية[1].

أما فريق معجم العلوم الاجتماعية الذي يقول التنشئة الاجتماعية هي إعداد الفرد منذ ولادته لان يكون كائنا اجتماعيا وعضو مجتمع معين من كل هذه التعريفات يمكن أن نقول أن التنشئة الاجتماعية تشمل كافة الأساليب التي يتلقاها الفرد من الأسرة خاصة الوالدين والمحيطين به من اجل بناء شخصية نامية متوافقة جسميا ونفسيا واجتماعيا.[2]

6- الفرضيات:

تعد الفرضية إذن بناء وتأسيسا أوليا كما نريد كشفه والتخفيف منه على أرضية الميدان وبهذا نكون ملزمين بإيجاد فرضيات وجيهة ومقبولة فالفرضية أن صح التغير هي وضعية مسبقة لما نريد البحث والبرهنة عليه فتكون هذه الصياغة كخلاصة التي نستخلص منها قوة التبرير ويبرهن عليها منهجيا ونفسيا ومن هنا جاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

[1] Andre Michel, Sociologie de la famille et de mariage,P.U.F , 3ème édition, paris , 1986,P120.

[2] جماعة من المؤلفين، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، طبعة اولى، بدون تاريخ، ص 184.

1-6 الفرضية العامة :

هناك عدة وعوامل في انتشار ظاهرة العنف في الحي العشوائي (الشارة).

2-6 الفرضية الفرعية:

أ- الفرضية الفرعية الأولى: للعوامل الاجتماعية دور كبير في تفشي ظاهرة العنف بالحي العشوائي (الشارة).

ب- الفرضية الفرعية الثانية: طبيعة العوامل الثقافية تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف بالحي العشوائي(الشارة).

خلاصة الفصل:

لمسنا من خلال هذا الفصل المتمثل في الإطار التصوري للدراسة ضبطنا للإشكالية وتحديد المفاهيم المرتبطة بظاهرة العنف في الوسط الحضري المتمثل في الأحياء العشوائية والذي تعتبر أطرا للتنظير السوسيولوجي لواقع المجتمع، ومسألة العنف والعوامل التي انتهجت بصفة مباشرة وغير مباشرة لفهم تجليات ومظاهر العنف في الوقت الراهن، وقد شكلت لنا هذه المفاهيم تراكم معرفي وسوسيولوجي ثري استفدنا منه لفهم موضوعنا المتمثل في العنف بالحي العشوائي (الشارة).

تمهيد:

إن الطبيعة الإجرامية للحياة المدنية وخاصة في المناطق الفقيرة، أكد عليها كل من " كليفوردشو" و " هنري مكاي" وقد قاما ببحث معمق في شيكاغو ومدن أمريكية أخرى بين 1929 و بداية 1940 محاولة دراسة أسباب المشاكل الاجتماعية بصفة عامة وجنوح الأحداث بصفة خاصة وعلاقة ذلك بنمو المدن، وقد رأى " شو" أن كثافة المهاجرين الأجانب و التصنيع التدريجي في المناطق المركزية أدى إلى الانحلال و عليه فإن استمرارية المؤسسات التقليدية قد انهارت ودورها كوحدة للمراقبة ووسيط لتوصيل المقاييس الأخلاقية للمجتمع ضعف، زيادة على ذلك أكد " شو" أهمية الصراع الثقافي بين الأولاد وآبائهم على مستوى جيل المهاجرين كعامل مهم في انهيار الأنظمة الغير رسمية للضبط الاجتماعي وبالتالي في خلق الجنوح.

إلا أن "شو" في دراسته الأولى " مناطق الجنوح" بين رفضه لفكرة الحتمية الاجتماعية للسلوك المنحرف عن طريق الاعتراف بأهمية المواقف الفردية في توجيه أثار المحيط المحلي.

1 - واقع العنف.

1- 1 المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة العنف :

إن العنف ظاهرة إنسانية وتاريخية لازمته منذ التواجد الأول على سطح الأرض لكن هذه الظاهرة لم تبق على طبيعتها بل راحت تتعدد أشكالها و أماطها باختلاف أسبابها

وأصبحت هاجسا يؤرق البشرية عموما البشرية عموما والباحثين خصوصا ولأنها ظاهرة جد معقدة و صعبة المراس وشائكة بحيث أنها تدخل في جميع ميادين الحياة فإنه من الصعب جدا إيجاد تفسير شامل وموحد لها، لذلك فإننا سنتناول عدة مقاربات من أجل تفسيرها، فلا نكتفي بذكر قائمة من الأسباب كما سبق الذكر وإنه لا بد من تثمين ذلك بجملة من المقاربات النظرية وهي :

أ- المقاربة السيكولوجية (النفسية) :

ترى هذه النظرية أن العنف يحدث نتيجة الشعور بالإحباط فبدراسته نمو الطفل نجد أن أي حاجز يحول دون تحقيق إشباع لرغباته البيولوجية وحاجاته الغريزية، يولد لديه الشعور بالإحباط الذي تسبب في ظهور سلوك عدواني كتحطيم اللعب، وقد يستمر هذا السلوك مع الطفل ويترشح أكثر فأكثر إذا ما وجد الظروف المعززة لذلك ، وقد يصبح الطفل يشعر بالمتعة كلما مارس هذا النمط من السلوك لأنه يحقق له بعض الرغبات الشعورية وغير الشعورية ولكي نفهم وجهة النظر السيكولوجية فإنه ينبغي علينا التطرق إلى اتجاهين رئيسيين في هذه المدرسة وسنبدأ بالتحليلية ثم السلوكية :

- الاتجاه التحليلي: و يتزعمه مؤسس المدرسة التحليلية "س، فرويدFreud. S" حيث يقول :"أن العامل البيولوجي هو المرحلة الطويلة التي يقضيها صغار النوع البشري في حالة عجز و اعتماد على الغير ، ففترة وجود الطفل داخل الرحم تبدو قصيرة

إذا ما قورنت بمثيلتها عند بعض الحيوانات و هو يرسل إلى العالم في حالة أقل إعدادا وينتج عن ذلك أن تأثير العالم الواقعي عليه أن يكون أكثر شدة، كما يساعد ذلك

على التمييز المبكر بين الأنا واللهو فهذا العامل البيولوجي إذن إنما يكون حالات الخطر الأولى[1]....وحالات الخطر الأولى تشكل العديد من الحاجات: كثرة الخوف من الجوع، الحاجة للحماية من أخطار العالم الخارجي، ومن الأخطار الغريزية الداخلية والحاجة إلى الحب بالإضافة إلى الحاجات الأخرى الناتجة عن الأنا الأعلى.."

لقد وضع "فرويد" نظريات لتفسير العنف والعدوان فبالنسبة للأولى ربط بين غريزة العدوانية والجنسية والموت والعنف يظهر جيدا في المعجم التحليلي لأننا لا نتحدث عن العنف فقط وإنما عن النزوات، حيث عرض"فرويد" في أعماله نزوتين هما : النزوة الجنسية (الليبيدو) وهي مرتبطة بمبدأ الرغبة في حفظ النوع، حيث أنها تهدد وبدون منك توازن الجهاز النفسي، هذا من جهة أما النزوة الثانية والمعارضة فيسميها فرويد نزوة الأنا وهي الطاقة المهيأة لخدمة الدفاع عن الشخص المهدد من طرف نزواته الليبيدية الخاصة و يصف فرويد أن الفرد ما بين هاتين الثروتين يقع في ضغط نفسي كبير

أو في الإحباط لكنه ترك هذه النظرية عند إصداره لمؤلف « au-de la du principe de plaisir" حوالي 1920 حيث يرى أن العنف هو منبع غرائزي محض وهو ينشأ من تضاد غريزة الحياة و غريزة الموت و هو ما يجسد نظريته الثانية .

غريزة الحياة : أو غريزة "ايروسéros" أو اله الحب كما وجدت في الأساطير اليونانية و يمكن تسميتها بغريزة حفظ الذات و حب النفس و هي تتضمن مجموعة القوى الحيوية و الدوافع الغريزية التي تهدف إلى الحصول على اللذة الجنسية ومنه إلى حفظ النوع والذات وتأليف الأشياء يبعضها البعض والعمل على بقائها .

[1] http://www.protestants.org/textes/violence/friches.htm.

غريزة الموت[1]: أو غريزة "ثانوس thanos " وتعرف أيضا بغريزة الهدم وهدفها تفكيك الارتباطات وهي تتعارض مع غريزة الحياة، إن غريزة الموت هدفها النهائي هو الهدم و التفكيك و إرجاع الكائنات الحية إلى حالة غير عضوية فعملية الأكل عبارة عن تحطيم للطعام لغرض إدماجه في الجسم، والعملية الجنسية عبارة عن فعل عدواني الغرض منه الحصول على أوثق أنواع الاتحاد ... ويصدر عن هذا التفاعل بين الغريزتين الأساسيتين في ائتلافهما و تعارضهما جميع ظواهر الحياة المختلفة ... وتنشأ

عن التغييرات التي تحدث في النسب بين هاتين الغريزتين نتائج هامة فزيادة العنف الجنسي من شأنه أن يجعل من المحب قائلا جنبيا بينما يؤدي النقصان الكبير في العنف إلى الخجل أو فقدان القدرة الجنسية "

حيث يرى فرويد أن العنف هو شكل من مظاهر رغبة الموت على اعتبارها غريزة فطرية وحيوية وقد ذكر هذا في رسالته الشهيرة pour quoi la guerre في 1933 مركزا على غريزة الموت تأتي على تهديم كل شيء و هذا حينما ينحني الفرد بخطر

ما يهدد هويته ويرى أيضا أنه طالما كان عمل غريزة الموت مقتصرا على عمليات داخلية فهي تظل صامتة و نحن لا نتفطن لها و لا ندركها إلا حينما تتجه إلى الخارج

وتصبح غريزة هدم في تحويل غريزة الهدم هذه إلى الخارج كما نرى ذلك

في السادية و لأن جزء من هذه الغريزة المهدمة إنما هو مرتبط باللاشعور

وهذا ما نلمحه في المازوشية [2].

إن غريزة الهدم أو الموت تدور حول الفرد في حد ذاته وتهدف إلى تدميره وهذا

ما نلمسه بقوة في حالات الانتحار حيث تنتصر هذه الغريزة على غريزة الحياة

---

[1] فرويد : معالم التحليل النفسي ، ترجمة: د، عثمان نجاتي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص49-52، بدون تاريخ

[2] فرويد : معالم التحليل النفسي ، مرجع سابق ، ص 53

وعلى العموم فإن النظرة التحليلية للعنف تعتبر أن نزوة الهدم أو الموت هي المسؤولة عن أعمال العنف بمختلف أشكالها لأنها غريزة الموت – سواء كانت اتجاه الفرد نفسه كالانتحار أو تعاطي المخدرات أو تجاه الغير (كالنهب و الاغتصاب و الإجرام والإرهاب ...) فإنها في مجملها مهدمة وأسباب ذلك عديدة منها:

- عند إحساس الفرد بالدونية واستحقار الناس له وبخسهم لإمكاناته، تتحرك دفاعاته (الأنا) ساعيا إلى الانتقام من المجتمع .
- عند إحساس الفرد بخطر الموت، يختل توازنه النفسي، الجسدي، الاجتماعي و يتلاشى التزامه بمبادئ المجتمع و تقاليده.
- عندما تنحدر السادية في الإنسان ويصبح العنف عنده سهلا فيؤمن بذلك لنفسه الإشباع النفسي ويصبح العنف منطلقا للتقليد والتخطيط وهكذا اعتبر فرويد أن العنف فطري في الإنسان عكس بقية الآراء التي سنراها لاحقا وبعده كان عدد من المحللين الذين خلفوه في الميدان أمثال :"Bergeret et strem " حيث أجمعوا على وجود نزعة فطرية عنيفة ومشتركة بين الإنسان والحيوان لكنها مختلفة عن العدوانية وهدفها حفظ البقاء .

الاتجاه السلوكي : يرى أن العنف لا يورث بالفطرة و إنما يكتسب بتعلم الفرد من خلال معايشته الأحداث وخصوصا في مرحلة الطفولة، إذا ما تعرض لخيرة العنف خلالها فإنه في الغالب سيمارس ذلك ذلك لاحقا مع غيره من الناس وحق مع غيره من عناصر الطبيعة نبات أو حيوان ويقول : "ألبرت باندورا ALBERT BANDURA " يحدث الكثير من التعلم من خلال المحاكاة، فالسلوك العدواني والعنف والهياج الاجتماعي من محاكاة الناس المحيطين بنا ضمن الإطار الذي تحدده الفروق الفطرية .[1]

[1] ديفيد فونتانا : الشخصية و التربية ، ترجمة عبد الحميد يعقوب جبرائيل و صلاح محمد نوري داود ، مطابع التعليم العالي ، العراق ، 1986، 156.

وهناك رأي يقول بأن احتمال إقدام الأطفال على العنف لدى الذين سبق وأن شاهدوا العنف الصادر من الراشدين يكون أقوى من أقدام الأطفال الذين لم يشاهدوا هذا النوع من العنف فالطفل الذي يعيش في وسط عنيف يتبئ القسوة والاستهتار وعدم التقيد بالمعايير الاجتماعية و الأعراف ولا يجعل لها وزنا يذكر في التعامل مع الآخرين فيكون سلوكه مشحون بالنزعة العنيفة و يعبر عن طلباته بطرائق فيها الكثير من الغلطة و الشدة ومن رغبته فالعنف يكون عند الطفل في وقت مبكر من حياته بحيث تؤدي التربية الخاطئة إلى نقص الشعور بالثبات والاتزان من خلال ملاحظاتنا ذلك عن المحيطين بنا

ويرى "عبد الرحمن عيسوي " أن العنف هو عادة مكتسبة تتدعم كلما مارس المجرم مزيدا من العنف [1].

وخلاصة القول أن هذه المدرسة إنما هي ذات حديث الأول بزعامة فرويد والذي يرى بغريزتي الحياة والهدم الضروريتان وأن اتفاقهما أو تعارضهما إنما يولد نزعة العنف والشر، أما الثاني فهو الاتجاه السلوكي الذي يرى أن العنف غير فطري وإنما مكتسب ومتعلم عن طريق المحاكاة والتقليد والدليل أن الفرد إذا ما وجد الظروف المشجعة على العنف زادت عنده هذه النزعة والعكس وعلى العموم يمكن القول أن هذان الاتجاهان بتعارضهما إنما يضيفان رصيدا معرفيا ثريا لتفسير هذه الظاهرة وفهمها.

ب- المقاربة التاريخية l'approche historique:

ترى هذه المقاربة أن الإنسان منذ تواجده على سطح الأرض وهو يتزود بطاقة عنيفة عدوانية حاول استثمارها من أجل الحفاظ على بقائه و من أجل اكتساب القوة والسلطة لقد بينت الدراسات التاريخية ذلك من حادثة قتل هابيل لأخيه قابيل، وهكذا تعددت الأسباب التي تدفعه إلى هذه السلوكات العنيفة سواء أكانت متأصلة فيه بالفطرة أو أنها

[1] عبد الرحمن عيسوي : مبحث الجريمة و الوقاية منها ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1996، ص157.

مكتسبة من أجل تحقيق غايات وأغراض شخصية، ويعتبر باحثوا التاريخ العنف محركا له في محاولة الفرد البسيطة السيطرة على الطبيعة والتحكم فيها، بل وتسييرها فيما يخدم نشاطاته بالإضافة إلى سيطرته على أخيه الإنسان، وضع جملة من المبادئ والأفكار التي تبلورت مع مرور الزمن لتصبح عقائد وأعراف متعامل بها عبر التاريخ، يحكم من خلالها على أفعاله إن كانت عنيفة أو مسالمة وهناك فريق من الباحثين يرى أن العنف لا يمكن إرجاعه إلى طبيعة الفرد كغريزة فطرية كما تدعي ذلك مدرسة التحليل النفس بل يعتبرونه وليد الحياة الاجتماعية و بالضبط لازم ظهور وضعيات اللامساواة بين الأفراد (الطبقة الاجتماعية) وبروز الملكية الفردية وما تبع عن ذلك من صراعات حيث يرى J.P.Sarterأن العنف هو وليد الندرة ،أي ندرة الثروة و احتكارها من طرف طبقة معينة ، و أن الصراع الذي نشأ منه العنف إنما سببه الحيرة و الخوف من المستقبل و عدم القدرة على التحكم في الإمكانيات و تملكها .

و هناك وجهة نظر أخرى تبناها Norbert Elias[1] حيث يرى " أن العنف يتراجع تاريخيا و يعود ذلك إلى نمو و تطور الاتجاه نحو التحكم في الغرائز أو ما يسميه بحضارة الأخلاق civilisation و إلى احتكار العنف الشرعي من طرف الدولة ".

و يعتقد أن العدوانية قد تم التحكم فيها تدريجيا عبر التاريخ و تم تهذيبها بل و يحدد القرن الخامس عشر بالتقريب كبداية لتهذيب السلوكات (إلباسها طابع حضاري يوافق عليه المجتمع) و تخليها عن طابعها الغرائزي و من خلال هذه المقاربة نستكشف عدة عناصر مهمة لفهم ظاهرة العنف :

- العنف متواجد بتواجد الإنسان .
- لازم كل انجازاته (حيث أن هذه الانجازات العلمية و التكنولوجية من جهة و العنف من جهة أخرى) إنما يشكلان وجهان لعملة واحدة و هي تاريخ الانسانية.

[1] http://www.membres.fortunecity.com/2000-2001.

كل الدراسات ومهما تعددت أشكالها ثقافية و اجتماعية أو سياسية إنما اختلافها تراه علمي لفهم الظاهرة فكما ينظر "فرويد "للعنف على أنه غريزة فطرية أو أنه سمة طبيعية متوحشة عند " لوميروزو " أو الإنسان الذئب عند "هويز" أو الكائن الطبيعي ألما قبل الثقافي عند "كانط" أو كما ينظر إليه على أنه الخطيئة الأولى كما في المسيحية و غير ذلك من الأبحاث عند "روسو" و " باولو" و "بورديو" و غيرهم من الباحثين إنما هذا دليل واحد على إشكالية هذه الظاهرة التي كانت و لا زالت تؤرق الباحثين .

إن العنف يتماشى مع التطور الإنساني و يبدو أن بصمته لا يمكن محوها من تاريخ الانسانية فشاهده من سنة لأخرى و من قرن لآخر و هو يتغير طبيعة المجتمع و يمكن أن يأخذ عدة أقنعة لكنه لا يختفي أبدا .

ج- المقاربة الأنتروبولوجية L'approche d'anthropologie: إن هذه المقاربة إنما تتدخل مع غيرها من المقاربات و لا سيما التاريخية و الاجتماعية بحيث تتجه عموما إلى اعتبار ظاهرة العنف ظاهرة ثقافية بالدرجة الأولى و تذهب إلى أن إدراك و تحديد و تقييم العنف يختلف من مجتمع لآخر و من مرحلة تاريخية إلى أخرى .

لكن المنبع لتاريخ البشرية و حسب الدراسات الأنتروبولوجية يتفق مع هذه الدراسات التي ترى بأن هذا التاريخ إنما هو حافل بالعنف كممارسة فردية أو جماعية و أنه صاحب كل أطوار التقدم البشري و يجمع المحللون الأنتروبولوجيون على أن السمة التي كانت تتميز بها المجتمعان قديما هي ما يسمونه بالسلوك البدائي للإنسان المتوحش ، أي سمته الوحشية الطبيعية التي تناولها " لوميروزو" في نظريته نحو العنف و هذه السمة كانت بداية من قتل أحد أبناء آدم لأخيه " قتل هابيل لأخيه قابيل" حفاظا على البقاء و رغبة في السلطة و فرض القوة و هذه النزعة البدائية و الأصيلة في الإنسان إنما لازمته طوال انجازاته التاريخية و الحضارية ، و أثبتت دوما سعيه لتحقيق أهدافه مهما كلفه الأمر و طموحه للارتقاء و المجد و نشدانه لأفضل الحياة و بكل الطرق سواء بفرض

ذاته على الغير و استعمال القوة و القهر و الاستعباد كما نلمح ذلك في تاريخ الفراعنة في الحضارة المصرية و الاستبداد لأخيه الإنسان مرورا بكل المراحل تطور المجتمعات من طور الوحشية البدائية إلى طور القبيلة ثم الملوكية و الألوهية ، كما ذكرها الدكتور خليل سعادة [1] في دراسته مشددا بأن الحضارات الشرقية القديمة البابلية و الآشورية و الفارسية و الفينيقية و الهندية و الصينية ، رغم مساهمتها المبكرة في تقدم البشرية نحو التمدن و التحضر إلا أن لها وجها آخر للعنف مارسته و بوحشية تجاوزت صوره المظاهر الطبيعية العادية ، كإيذاء البدن إلى المس بالكرامة و الحرية حتى سقطت علاقة الإنسان بأخيه الإنسان في النموذج الفرعوني ، كما سبق الذكر إلى حدودها الدنيئة .

كما أن الديانات و المعتقدات تعرضت لكل أنواع القمع و منها المسيحية في بدايتها حيث تعرض المسيحيون لأشد أنواع التعذيب على يد الوثنيين الرومان و تعرض الإسلام بدرجة أكبر إلى كل أنواع العنف و الحصار و القمع منذ بداية نشر الإسلام إلى وقتنا الحالي .

و حسب الباحث الأنتروبولوجي « rene Girard » الذي يرى بأن المسيحية هي الديانة الوحيدة التي ترفض و تدين كل أنواع العنف و تدعو إلى السلم رغم ما تعرضت من حصار و اضطهاد .

و في أول دراسة لهذا الباحث عام 1961 mesonois rpmantiques et verite romensque أو في انجازه لعام 1978 les choses caches depuis la fondation du monde حيث درس النصوص القديمة و الطقوس الإغريقية و الديانات كالتوراة و تحدث مطولا عن مفهوم "كبش الفداء" الوارد في قصة إبراهيم الخليل و في

[1] غادة حامد شحاتة : ثقافة العنف بالمناطق العشوائية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 2012، ص 46،47.

هذه النقطة إنما يتفق مع "غاستون بوتول" [1] الذي أدرج هذه الفكرة لكن ضمن عقدة إبراهيم مضيفا إليها عقدة كبش الفداء و عقدة ديمو قليس في تفسيره للعدوانية .

و يرى "جيرار" أن كبش الفداء الذي كان يرمز للتضحية حينما حاول إبراهيم ذبح ابنه إسماعيل فحل محله الكبش الذي نزل من السماء إنما ذلك تعبير عن حالة الخوف و الصراع ما بين الأجيال أي بين جيل الآباء و الأبناء و خوف الأب من جحود خليفته دفعه إلى محاولة ذبحه و هذا أقصى أنواع التعذيب و العنف ، و يضيف أن التاريخ حافل بمثل هذا القصص التي تعبر عن هذه الصراعات كقصة "فليب المقدوني " و "ايفان الرهيب " و غيرهم من الملوك الذي اعدموا ورثتهم إن هذه القصص أو غيرها إنما تشير إلى حالة الخوف و الصراع الذي لازم تواجد الإنسان و إن تعددت مظاهره و يستنتج "جيرار " أن التطور التاريخي البشري حول ذلك الكبش إلى إنسان و أصبح هو الضحية و يضيف بأن معظم الطقوس و العادات وحق الديانات التي يعتبرها الإنسان محكا يحكم من خلالها على أفعاله بالخطأ أو الصواب ، إنما منشؤها مأسوي عنيف لأنها قامت في الأساس على بذرة من العنف كالقتل و الاغتصاب و النهب و الاستعباد وحق أنها اتخذت مظاهر مخزية و معيبة شأنها شأن الكثير من القصص التي تحولت مع مرور الزمن إلى عادات وطقوس الواجب إتباعها و يضيف دائما أننا ننسى أو نتناسى منشأها الدموي و تتعامل معها كأحكام الواجب الامتثال لها لذلك فهو يرى بأن العنف من المعطيات الضرورية لتواجد الإنسان و هو قائم على الفطرة و الغريزة .

و الدراسات الأنتروبولوجية تعتبر العنف كما ذكرنا سابقا ظاهرة ثقافية و إنسانية تختلف من مجتمع إلى آخر و من مرحلة تاريخية إلى أخرى و عليه فإنه عند تحديد مفهوم العنف لا بد من العودة إلى مثل هذه المرجعيات و المعايير التي تسمح لنا بالحكم

[1] إسماعيل محمد الزيود : العنف المجتمعي ، إطلالة نظرية ، كنوز المعرفة ، الطبعة الأولى سنة 2012، ص71.

على عنف تلك الأفعال أو الوضعيات المتغيرة تاريخيا و ثقافيا حتى و إن كانت بعض حالات العنف هي محل إجماع لا نقاش فيه كالقتل و الضرب و الخنق ...

فإن حالات أخرى هي محل نقاش كالعنف العقابي و أحكام الإعدام و العنف التأديبي (ضرب الزوج لزوجته في حالات معينة و تهذيب الأطفال ...) و بعض العادات كختان البنات في شمال إفريقيا خاصة في مصر و غيرها من الأفعال و الممارسات التي تعتبر أحيانا مقبولة و لا نرى فيها العنف بالنظر إلى نسق القيم و المعايير المتأصلة تاريخيا و ثقافيا في هذه المجتمع أو ذاك كما أن هناك مجتمعات تتمنى السلم و أخرى تثمن العنف و الحرب كما بينت ذلك الباحثة الأنتروبولوجية margared Mead في كتابها Mœurs et sexualité en Océanie عند دراسة خصائص كل من الأرباش les arapesh و المندقمور les mandugumors أن الأوائل لا يحاربون و لا ينظمون غزوات النهب و الاستيلاء و لا يعتقدون أن المروءة و الفحولة تكمن في القتل بل تكمن في الحكمة و التعقل و التعاون بدل الحسد و الغيرة و مثلهم الأعلى هو الرجل الحكيم و الحساس و عكسهم توجد قبائل "المندقمور" les mundugumors فهم متوحشون و يعيشون بعدوانية جنسية و يتميزون بالغيرة و الحسد و سرعة التأثر و الأخذ بالثأر و مثلهم الأعلى هو الرجل العنيف و العدواني .[1]

و خلاصة القول أن المقاربة الأنتروبولوجية إنما هي متداخلة و متشابكة مع المقاربة الاجتماعية و التاريخية و هي ترى أن لكل مجتمع عادات و طقوس و ديانة و مزيجهم يشكل المعيار الذي يرجع إليه أفراد ذلك المجتمع للحكم على أفعالهم و تصرفاتهم بالعنف أو دون ذلك و أن لكل حقبة تاريخية ولكل مجتمع خصائص تميزه لكن ما يتفق عليه

[1] غادة حامد شحاتة : ثقافة العنف بالمناطق العشوائية ، مرجع سابق ، ص 48.

الجميع أن ظاهرة العنف هي ظاهرة إنسانية و تاريخية كانت و لازالت تهدد الكيان البشري من كل النواحي .

د - المقاربة السوسيو - اقتصادية L'approche socio économique:

من المتفق عليه أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يتأثر و يؤثر اجتماعيا يتأثر بأسرته و بمجتمعه و تاريخه و عاداته وطقوسه و كل ما تعلمه خلال تنشئته الاجتماعية

و كذلك في نفس الوقت فإنه يؤثر في غيره مما يحيطون به فيساهم في بناء شخصيتهم و بلورة حياتهم و يشارك في رسم الأطراف التي يتحركون ضمنها .[1]

و ينتج عن ذلك الاحتكاك و التفاعل المتبادل خلق جملة من القيم و العادات أو بالأحرى معايير (قواعد غير مكتوبة تحدد السلوك المقبول من غير المقبول في حالات معينة) التي يتعامل بها المجتمع الوحيد حيث يلقنها و يغرسها في أفراده من خلال التنشئة الاجتماعية عبر مؤسساته المختلفة انطلاقا من الأسرة إلى المدرسة ... و هذه المعايير إنما تتجسد في مجمل السلوكات التي يقوم بها الفرد مهما كانت نوعية و شدة هذا السلوك الذي عادة يتراوح ما بين اللين و الرفق ، كالشامخ و المعاملة الطيبة و التعاون و الحب إلى سلوكات أكثر شدة و غلاضة كالعنف بكل أشكاله معنويا كان أو ماديا فرديا أو جماعيا .

فالعنف كسلوك متعلم اجتماعيا تحدده البيئة الاجتماعية و ميول الأفراد بالإضافة إلى دعم قوانين بعض الدول التي تراه سلوكا مناسبا لابد أن يتعلمهم الأفراد حتى أن البرامج التدريبات العسكرية دليل واضح لما يمكن أن يفعله التعليم لتقوية المثيرة للعنف حيث تستقبل الأكاديميات العسكرية الشباب الصغار من مختلف فئات المجتمع و يعرضون لهم برامج و يلقونهم أساليب و سلوكات عنيفة اتجاه العدو ، و إن كان هذا النوع من العنف ،

[1] إحسان محمد الحسن : علم اجتماع العنف و الإرهاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، سنة 2008.

عنف دفاعي مبرر ، مطبق في مختلف أنحاء العالم فإن هناك ثقافات أخرى تعتبره عنفا فيحد ذاته ، هذا و إن الظروف الاجتماعية تلعب دورا هما في تحديد سلوك الفرد و نقصد بها بيئة الفرد التي يحيا فيها و تشمل كل ما أخذه من معايير ثقافية و اجتماعية تسمو بها نحو الانسانية و لذلك فإن غياب التنشئة الاجتماعية و القطيعة ما بين طبقات المجتمع إنما تؤدي إلى عدم الثبات و التحول في المجتمع و الذي يتجسد في زوال الانتساب و بالتالي زوال الهوية الثقافية و الاجتماعية [1] و هذا ما يظهر في سلوكات كامنة كالعنف ، حيث بينت الدراسات و الأبحاث في الشروط السوسيو-اقتصادية أن الظروف كالبطالة و المرض المزمن ، الاغتراب و الإمكانيات المادية الضئيلة .. بالتزامن مع الظروف الاجتماعية كأحادية الأبوين –وفاة أو انفصال الأبوين – المشاكل الأسرية ... كلها تهيئ الظروف و تمهد لظهور العنف .

و بالإضافة إلى كل هذا يوجد دافع آخر يتمثل في القهر الاجتماعي [2] مما يحتويه من الازدراء و السخرية و الاستهزاء و لا يتوقف عند هذا الحد فحسب بل يتعداه إلى أشكال أخرى كعدم المساواة و عدم تكافؤ الفرص و اغتصاب الحقوق و اختلاف اللغة و انعدام العدالة في بعض المواقف و استغلال المنصب أو السلطة (عنف مؤسساتي) لإذلال الغير و غيرها من المظاهر الكفيلة بتفجير العنف مهما كان نوعه .

هذا من المنظور الاجتماعي و نفس الشيء من الناحية الاقتصادية حيث يرى علماء الاقتصاد أن فهم ظاهرة العنف لا يتم دون الكشف عن لعبته الجماعات المسيطرة التي تستغل القوى الطبيعية و ثروات المجتمع و وسائله التقنية لخدمة مصالحهم الضيقة و المتخفية غالبا خلف اكراهات توصف عادة أنها حتمية اقتصادية .

---

[1] صالح حسين : العنف الاجتماعي و السياسي و الإسلامي ، مرجع سابق ، ص102.
[2] إحسان محمد الحسن : علم الاجتماع العنف و الإرهاب ، مرجع سابق ، ص 98.

كما يرون أن العنف مرتبط بالتنافس و الصراع من أجل الكسب و تلبية الحاجات الضرورية المحققة من أجل البقاء و السيطرة و نضيف إلى كل هذه العوامل ما سبق الحديث عنه من الظروف الاقتصادية الحرجة التي يعيشها الفرد من ضعف الراتب أو انعدامه إلى الواجبات الضخمة (المصاريف العائلية) و العوز و الحاجة للماديات و كل هذه الظروف إنما تهيئ لبروز العنف الذي يتخذ عدة مظاهر :

- الظلم و السيطرة للممارسين من قبل أقلية غالبة .
- التشريعات و القوانين المتعسفة التي تضعها الأقلية من المجتمع لحماية مصالحها .
- التعسف في توزيع الثروة و استخدامها بطرق غير عادلة من قبل الأقليات المسيطرة .

و مما سبق يتضح لنا أن الوضع الاجتماعي و الاقتصادي له تأثير كبير في بناء و تسيير شخصية الفرد فكما أن الفرد يحتاج إلى قيم ثقافية و اجتماعية لتأطير تنشئته و تكوين شخصيته التي يشهدها من العادات و الطقوس التي تزوده بأنماط سلوكية و تصرفات يرضى عنها المجتمع فإنه كذلك بحاجة إلى دعائم اقتصادية تحفظ وجوده من مدخل مادي و مسكن ملائم و ظروف أخرى تسمح له بالتكيف الإيجابي مع هذا المحيط الذي يحي فيه ، و لقد بينت الدراسات أن المحيط الاجتماعي و الاقتصادي السيئ يلعب دورا بارزا في ظهور سلوكات عنيفة و عدائية لدى الأفراد كانحراف الأحداث و الإجرام و المخدرات و السوق السوداء و غيرها .[1]

إن العنف ينشأ في المجال الاجتماعي و عند بعض الكتاب و الباحثين فهو مجرد تعبيرات أو نتاج لصراع طبيعي و يأتي في المقدمة الصراع بين الأفراد المنحدرين من الطبقات الكادحة [2] إن هذا المفهوم أو الرأي يعود إلى الباحثة "engele " التي تقول بأن

---

[1] محمود سعيد إبراهيم الخولي : العنف في مواقف الحياة اليومية ، مرجع سابق ، ص102،103.
[2] إسماعيل محمد الزيود : العنف المجتمعي إطلالة نظرية ، مرجع سابق ، ص 85.

العنف محدد بعوامل اقتصادية و لعل جذور العنف الاجتماعي ترجع بالبحث إلى التناقض بين الطبقات الاجتماعية ومختلف و مسائل و أدوات الإنتاج حسب "Dühring" الذي عارض نظرية « engele » التي يرى بأن العنف هو مسبب لظاهرة استغلال الإنسان من طرف الإنسان التي تحدد تقارير الإنتاج كما يعتبر أن "العنف هو محرك التاريخ " من خلال المعارك بين الطبقات الاجتماعية و التي ليست إلا انعكاسا للغريزة الإنسانية للعنف

ه- المقاربة البيولوجية L'approche de biologie :

و تفسر العنف على أساس وراثي و يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشخص الضعيف "لديه استعدادات وراثية و تركيبة نفسية مميزة جعلته يتجه اتجاها يتحقق بوراثة جهاز عصبي سريع الاستشارة و في نفس السياق تشير "أمال عبد السميع" و " حليمي المليجي" إلى أهمية نشاط الجهاز الطرفي و الميبوتلاموس بالنسبة للعدوان و يذهب "عزت الطويل " إلى اعتبار "الأسباب البيولوجية استعدادات وراثية لا تصبح بالضرورة مقلقة و إنما توجد عوامل مباشرة تفجر موقفا ما ليتحول إلى واجهة سلبية من الحياة الاجتماعية بالعنف"

و هنا تأكيد على عدم وجود شخص عنيف بطبيعته المكتسبة بل إن العنف هو نتيجة لتفاعل عوامل بيولوجية و نفسية و اجتماعية .[1]

إن العنف الفردي أو الجماعي هو شكل مكمل للإنسانية بحيث يشكل جزء من تراثها و كذلك يغذي الذاكرة المتوارثة بين الأجيال و هذا بفضل الخيال الجماعي و في نهاية المطاف يسوي العلاقات ما بين الإنسانية و فعليا فإن فقدان معالم الطقوس و سماتها في تصورات مرتبطة بمزيج إنساني يطغى على مجتمعنا بنفس العناوين التي تكونه .

[1] غادة حامد شحاتة : ثقافة العنف في المناطق العشوائية ، مرجع سابق ، ص33.

و من خلال ما سبق عرضه من المقاربات التاريخية و الأنتروبولوجية النفسية والسوسيو-اقتصادية و أخيرا البيولوجية يتضح لنا أن العنف ظاهرة معقدة و شائكة بتعقد الظروف التي تحيط بالإنسان كما أن ظاهرة تحنو إلى مسارات عديدة تبعا لتقدم المجتمعات في كل الميادين ، و إن اختلفت بعض هذه المجتمعات في الحكم و الإدانة لبعض السلوكات فإنها تتفق في مجملها على سلبية هذه الظاهرة تبعا لما يتركه من آثار عليها و رغم كل ما قدمه الإنسان من رقي و ازدهار و تقدم علمي شمل معظم إشكاليات الحياة إلا أن مشكلة العنف تؤرق استقراره و تزيد من قلقه اتجاهها فهي تتفاقم يوميا و تتطور أشكالها بتطور أساليب الحياة .

1-2- أنواع العنف :

تعد ظاهرة العنف من الظواهر التي لقت صدى و حظيت باهتمام كبير و هذا دل على شيء فإنما يدل على خطورتها المتفشية في كل المجتمعات على حد سواء المتخلفة منها و المتقدمة القوية منها و الضعيفة و إن كان معظم الباحثين يجمعون على ذلك فأنهم قد يختلفون في تصنيف أشكال هذا العنف و لكي تكون أكثر إلماما لبحثنا هذا ، سنحاول ذكر أهم هذه التصنيفات و الأكثر بروز على الساحة العامة و يمكن تقسيمه إلى :

أ- **من حيث الشكل:** و يقسم على عنف مادي و عنف معنوي و قبل البدء في إعطاء مفهوم حولهما لا بد من التفريق ما بين العنف المادي و العنف الجسدي :[1]

- العنف المادي : هو الذي يلحق أضرار ملموسة بالممتلكات مثل حرق المزارع و عقارات الثابتة و المتنقلة ، و تهديم البنايات العمرانية و المنشآت الاقتصادية و سرقة الأشياء أو تجريبها و إتلاف بعض المواد مثل الوثائق أو الغذاء أو غيرها بينما العنف الجسدي هو الذي تستخدم فيه القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين من أجل إيذائهم

[1] عامر نورة : التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية ، رسالة ماجيستر في علم النفس الاجتماعي ، معهد علم النفس ، قسنطينة سنة 2005- 2006، ص 86-87.

و إلحاق أضرار جسمية بهم وهذا ما يدعي بلوي عضو أو عوجة و ذلك كوسيلة عقاب غير شرعية مما يؤدي إلى الآلام و الأوجاع و إلى معاناة نفسية جراء تلك الأضرار و التي قد تعرض صحة الفرد إلى الخطر و من أمثلة العنف الجسدي ، الضرب ، الحرق ، الكي بالنار و رفسات الأرجل (ركلات) ، خنق ، ضرب بالأيدي أو استعمال أدوات أخرى : صلبة – حادة و مسننة ... ، ودفع الشخص ، لطمات ... و غيرها من الحركات والأفعال الممارسة بالقوة الجسدية بغية إلحاق الألم و الضرر بالشخص الآخر و عليه يمكننا القول بأن العنف المادي و الجسدي و إن اختلفا بالهدف الملحق به الضرر فإنما يتفقان بالطريقة التي تلحق ذلك الضرر ، سواء بالإنسان في حد ذاته أو بالإنسان و الممتلكات العقارية ، كما يمكننا من خلال هذا التفصيل أن تقول بأن العنف المادي أشمل من العنف الجسدي .

- **العنف المعنوي** : و يصطلح عليه بالعنف النفسي أو الفكري أو الذهني و هو العنف الذي يمارس من خلاله التسلط على الأفكار و المشاعر و تكبح فيه المبادرات الذهنية و اختيارات الفرد و الجماعات و تفرض فيه تبعية فكرية معينة مع محاولة محو نمط التفكير السابق و يعرفه البعض بأنه ممارسة التهديد باستعمال المتفجرات أو غيرها من الأساليب من أجل إثارة القلق النفسي و الشعور بعدم الأمن و الاستقرار ، و إشاعة الرعب و الخوف بين السكان لخلق جو من التوتر و أضعاف المعنويات كأسلوب من أساليب الضغط و فرض المفاهيم التي تروج لها جماعة إرهابية عدوانية .

و قد برز هذا النوع من العنف في شكل اغتصاب الوعي و غسل العقول و غيرها من الأساليب التي تؤدي إلى الشعور بالاغتراب ، كما يوصف هذا النوع أيضا بالاضطهاد .

و العنف المعنوي أو النفسي يضم كذلك نوع آخر يسمى بالعنف الرمزي و الذي هو استخدام الغير مباشر لوسائل القوة و القهر و الإخضاع بل يظهر كرموز و هي ذات أثر نفسي عميق و يعتبر العنف المعنوي أخطر من المادي كونه يمتاز بضغوط على الفرد

هاته الأخيرة إنما تقيد من حريته و تؤدي به إلى حالة نفسية مزرية بالإحباط و الألم النفسي و الصراع الذي يعيشه .[1]

ب- **من حيث الأداء :**

-العنف الفردي : و هو العنف الذي يلحق الأذى بالسلامة الجسدية أو المعنوية لشخص ما ، قد يكون المتضرر من هذا العنف الشخص الممارس له ذاته إذ وجه الاعتداء نحو نفسه و من مظاهر العنف الفردي الانتحار، تعاطي المخدرات الكحول بكل أنواعها و حتى ممارسة الدعارة و في ذلك لإيلام للنفس و هذا إن عبر عن شيء فإنما حسب المحللين النفسانيين هو تعبير عن الجرح النرجسي الذي يصيب ذلك الفرد فينتقم لنفسه من نفسه و هذا العنف حسب y.morhain طريقة للقيام بالتصريح بالحقيقة إلى الخارج من أجل التعبير عن حقيقة داخلية كما قد يكون المتضرر من العنف الشخصي أخر إذا الحق به أذى جسدي أو معنوي أو مادي كالمساس بسلامة شخصه بالقتل أو الضرب و الجرح و التعدي على حريته و حقوقه الانسانية حرية رأيه معتقده ودينه

-العنف الجماعي: و هو الذي يستعمل من طرف مجموعة أفراد آخرين باستخدام القوة و التهديد الخ و من أمثلة ذلك الإرهاب و العصابات و معروف أن العنف قد يكون فرديا أو جماعيا كما هو الحال الحرب التي تستخدم القتل و التخريب كما يحدث في حالات المظاهرات الصاخبة أو حالات العصيان و التمرد الجماعي مثلما نلحظه في كثير من الدول المتقدمة منها و المتخلفة .[2]

ج- **من حيث أسلوب الأداء :** و يمكن و تقسيم العنف إلى **:**

[1] عامر نورة : التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجسدية ، مرجع سابق ، ص87.
[2] عبد الرحمن عيسوي : مبحث الجريمة ، مرجع سابق ، ص 157 .

- عنف مباشر: و هو العنف الموجه للمصدر المتسبب في إنتاج السلوك العنيف على اعتبار أن ممارسة العنف كسلوك عدواني يكون في الغالب رد فعل لسلوك أو أفعال من طرف أو من أطراف أخرى .

- عنف غير مباشر : وهو العنف الموجه نحو جهة أخرى لها علاقة بالمصدر الأصلي المتسبب في السلوك العنيف و يطلق على هذا النوع بالعنف الخفي أو المقنع بحيث لا يظهر بشكل مباشر و إنما عن طريق مؤشرات يحاول العنيف من خلالها إلحاق الأذى و الألم بغيره فردا كان أو جماعة دون أن يتصدى له وجها لوجه لذلك يسميه البعض الأخر بالعنف الرمزي و الذي هدفه إلحاق الأذى سواء كان مادي أو نفسي بينما يمكننا القول عن العنف المباشر أنه المواجهة الصريحة ما بين العنيف و ضحيته مهما كان فردا أو جماعة و عادة ما يكون الألم و الضرر مادي و جسمي أكثر منه نفسي .

د- من حيث التنظيم : [1] يصنفه بعض الباحثين إلى صنفين :

-عنف منظم : و يتم بصورة منظمة ومهيأة مسبقا و غالبا ما يتخذ طابعا جماعيا منظما كالعمليات الإرهابية و الإجرامية.

-عنف غير منظم: و هو يندلع بصورة عفوية كردود أفعال على أوضاع مزرية أو قرارات تعسفية سواء بشكل فردي أو جماعي و غالبا ما تكون جماعية مثال ذلك المظاهرات التي تظم أعمال الشغب و العنف و الانقلابات سواء عسكرية أو مدنية و غير ذلك من أعمال العنف .

[1] إبراهيم توهامي : إسماعيل قيرة : عبد الحميد ديلمي : التهميش و العنف الحضري ، مخبر الإنسان و المدينة ، جامعة قسنطينة ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2004، ص45.

ه- حيث الموقع: و يمكن تصنيفه إلى:[1]

- عنف محلي : و هو العنف الذي يتم داخل الوطن أو الجماعة ذاتها و عادة ما يكون بين أفراد نفس الجماعة سواء العنيف أو الضحية و تتخذ عدة أشكال سواء فردي أو جماعي و من مظاهره عنف المواطنين ضد الدولة و أجهزتها أو عنف الدولة ضد المواطنين و الجماعات ...الخ.

-عنف دولي: و هو شكل آخر من العنف يعبر على شمولية الصراع فيه بين الدول و يبرز في شكل حروب و فرض الحصار (على العراق مثلا) من طرف بعض الدول على بعضها الآخر ...الخ

و من هنا يمكننا القول أن للعنف مظاهر عديدة و كثيرة و كل باحث يضع التصنيفات تبعا للنظرية التي يرى بها العنف لكن على العموم لا يمكن حصر هذه الأصناف إلا أننا سندرج تصنيفا آخر بشكل نقطة الخلاف ما بين الباحثين و لعل هذا الخلاف إنما هو راجع إلى جملة المقاربات التي تفسر هذه الظاهرة سواء أكانت تاريخية أو نفسية أو حتى أنتروبولوجية أو اجتماعية و إلا هذه الظاهرة سارية في طريقها نحو التعقيد بتعقد الحياة و تشابك المعايير و القيم فان هناك من يقسم العنف إلى :

- العنف المشروع و العنف غير مشروع[2]

-العنف المشروع : و هو على حد رأي بعضهم العنف الذي يستخدم كل أنماط القوة لاستعادة حق مسلوب أو رفع الظلم و استعادة الممتلكات سواء كانت وطنا أو أرضا و هو العنف المستخدم في حالات الدفاع عن النفس و هناك من يسميه بالعنف الثوري الذي يهدف إلى تحرير الإنسان من الظلم و الاستغلال و الاستعمار و يدعى بالعنف المحمود

[1] عامر نورة : التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية ، مرجع سابق ، ص 88.
[2] إبراهيم توهامي ، إسماعيل قيرة ، عبد الحميد ديلمي : التهميش و العنف الحضري ، مرجع سابق ، ص46.

و اعتمادا على مصادر ابن تيمية الذي يقدم تعريفا نظريا للعنف المحمود باعتباره وسيلة للترويض و ينبع من مبدأ الذكورة حيث يقول إن الدين و السياسة و العائلة من ناحية الترويض السياسي تنبع من مبدأ الذكورة بالعنف مما هو وسيلة للترويض يقع موقع المركز من المؤسسات الأربع الأبوة و الحكم و الزوجية و الآلوهية مشهدا بالربط الذي يقيمه ابن تيمية بين الإمام و رب العائلة مؤكدا أن العنف التأديبي مثلا لا يقوم به إلا من أوكل لهم أمر التأديب و الإصلاح أنمى الآباء و الأزواج و الأسياد و هو ما يتفق مع مبدأ الذكورة [1] .

إن المقصود بالعنف المحمود عند ابن تيمية هو ذلك العنف المستعمل في تأديب الزوج لزوجته في حالة العصيان في حدود يسمح به الدين كذلك في تأديب الأولاد لأداء الصلاة و كل هذا بغرض الإصلاح في التصرفات و ليس بهدف الاهانة و التحقير .

- **العنف الغير مشروع:** وهو استعمال للقوة بغرض الاحتفاظ بما ليس ملكا سواء أكان لفرد أو جماعة و هو الذي يخالف المعايير الاجتماعية أو الأخلاقية و حتى العقائدية و القانونية على اختلاف أساليبها و يسمى أيضا بالعنف المذموم و الذي يحدد بالانتهاك و التعدي و الضرر و يتجلى في الأعمال المنافية و المعارضة للأحكام و النظام الاجتماعي كالزنا و الانتحار و الضرب و الجرح و الحروب و الكفر و الارتداد و يسمى هذا العنف بالعنف السلبي بينما العنف المشروع فيسمى بالعنف الإيجابي بالإضافة إلى كل هذه الأنواع إلا أن هناك عدة أشكال يظهر من خلالها العنف في المدرسة و العائلة الجامعة في السجون و في الحياة العامة في الأندية و الأحزاب السياسية و الدينية و هو في مجمله يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأشخاص أو الممتلكات و حتى تكون أكثر إلماما بذلك سنحاول فيما يلي ذكر أهمها

[1] شليح توفيق : العنف في الوسط الحضري ، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع ، جامعة وهران ، سنة، ص.

1-3-أشكال العنف:

أ- العنف الأسري :[1] و هو الذي يحدث داخل الأسرة و يعرف بأنه أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة و الرجل داخل الأسرة ما يترتب عن ذلك من تحديد الأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع و هذا يعني العنف الممارس من الرجل ضد المرأة (العنف الزوجي) لكن العنف الأسري أشمل منه لأنه يضم كل أفراد الأسرة و لا سيما الأطفال حيث نشهد في كل أنحاء العالم أنواع العنف و الاضطهاد و التحرش الجنسي الممارس ضدهم باختلاف المجتمعات و الطبقات الاجتماعي .

و يعرف العنف الأسري أيضا بأنه كل استخدام للقوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في العائلة و حسب العديد من الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة فإنه يمكن إرجاعه إلى ثلاثة دوافع أو عوامل :

-عوامل ذاتية : و هي النابعة عن الإنسان نفسه و تنتج تبعا لنوعية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد و كذلك من خلال التعلم و المحاكاة و اكتسابه صفات العنف التي شاهدها خلال طفولته (ضرب الزوج لزوجته على ما رأى من الأطفال كذلك الشجار و الشتم و الاهانة.[2]

-عوامل اجتماعية : تتمثل في العادات و التقاليد التي اعتاد المجتمع غرسها في عقول الأشخاص و خصوصا جنس الذكور حيث هذه المعايير الاجتماعية تتطلب قدرا من الرجولة لإدارة المنزل و شؤونه و هذه الرجولة تثبت بغرض القوة و العنف كحل بسيط و كيداني (نلمح هذا جليا في المجتمعات العربية أكثر من غيرها) .

---

[1] شليح توفيق : العنف في الوسط الحضري ، مرجع سابق ،ص162.
[2] شليح توفيق : العنف في الوسط الحضري ، ص162.

-عوامل اقتصادية : العنف هنا يحدث سبب تفجير ثورات الغضب و الإحباط و غلاء المعيشة و صعوبتها و عليه فان العنف الأسري أو العائلي يحدث يسبب عوامل عديدة ومتداخلة سواء أكانت فردية ذاتية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها و غالبا من يكون المرأة هي الضحية الأولى في العنف الأسري سواء كان العنف مادي جسدي (كالتكبيل و الضرب و الحرث) أو معنوي كالشتم و الاهانة .

و يعد العنف ضد المرأة من المحاور الأساسية التي أخذت الخير الكبير من الدراسة سواء في الدول المتقدمة أو في دول العالم الثالث و العنف الأسري يشمل كلما يحدث من أعمال عنف ضد أي فرد في الأسرة من طرف فرد أو أفراد من نفس تلك الأسرة .

ب- العنف المدرسي:

و هو من نوع آخر من العنف الأكثر شيوعا في الأوساط التعليمية و يطرح جملة من التساؤلات عن أسبابه و عن نتائجه التي هي لا محال وخيمة و يعرف العنف المدرسي على أنه العنف الممارس في إطار مؤسسة المدرسة و من أوجهه العنف الممارس من طرف المعلمين على التلاميذ (الضرب التهميش السب الشتم التحقير) و كذلك عنف التلاميذ فيما بينهم (الشجار) و أيضا عنف التلاميذ على المعلمين في الطور الثانوي خاصة و عنف إداري على المعلمين على التلاميذ ،أما أسباب الكامنة خلف هذه الظاهرة فهي كثيرة و متعددة .[1]

* أسباب خاصة بالتلاميذ بسبب التنشئة الاجتماعية و الظروف الاجتماعية الخاصة كالمخدرات الإحباط و سهولة الحصول على السلاح ، التأثر بأفلام و مسلسلات العنف .

* أسباب بيداغوجية اعتماد مناهج تدريسية قديمة لا تتماشى مع متطلبات العصر .

* أسباب تنظيمية خاصة بالإدارة.

[1] عامر نورة : التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية، مرجع سابق ، ص91

* أسباب أمنية كانعدام وجود رجال الأمن أو نقص كفاءاتهم أو قلة عددهم.

* أسباب خاصة بالمدرسين كنقص الوعي و الكفاءة و الخبرة و هذا عدم خضوعهم لتربصات نفسية تربوية خصوصا في الطور الثاني و الثالث حيث يكون التلاميذ في فترة المراهقة التي تطبع تصرفاتهم بالتسرع و الغضب و سرعة الاستشارة و عدم التحكم في الأعصاب بسبب جملة التحولات النفسية و الفيزيولوجية لهاته الفترة إن ظاهرة العنف المدرسي كانت ومازالت تجسد إشكالية ضخمة بسبب أبعادها و أثارها الشديدة الوطأة على الأجيال المتمدرسة التي تمثل المستقبل و إن كانت قد حظيت باهتمام كبير مقارنة بغيرها من الظواهر .

ج- العنف الاجتماعي :[1]

و هو الأكثر شمولية لأنه يتم في الوسط الاجتماعي بغض النظر عن بقية العوامل الأخرى سواء كانت فردية أو جماعية منظمة أو غير منظمة و يعرف حسب العالم راموث علما أنه كل مبادرة أو فعل بتدخل بصورة غير مشروعة و خطيرة في حرية الآخرين في التفكير و الرأي و التعديد لأن العنف داخل حيزه الاجتماعي سواء كان ذلك المساس مادي جسمي أو معنوي يمس قيمه و عاداته و أفكاره حيث يعتبر أفق الحياة الاجتماعية التي يغلفها من كل ناحية انه يشكل الحدود الدنيا و العتبة التي لا يعود الأفراد ليشكلوا دونها جماعة حقيقية و هذا يعني أن العنف هو آخر الوسائل التي تتكون أو تتفرق بها الجماعة و هناك من الباحثين من ينظر إلى العنف الاجتماعي انطلاقا من البني الاجتماعية أو المؤسساتية و المتمثلة في الأسرة و المدرسة و غيرها من المؤسسات التي تشكل دعائم المجتمع فكل عنف يوجه ضد هذه المؤسسات أو يتم فيها فهو اجتماعي لأن هدفه هو فك ترابط و انسجام هذه البنى إن العنف الاجتماعي يواجه القوانين

[1] صالح حسين : العنف الاجتماعي و السياسي و الإعلامي ، مرجع سابق ، ص 170.

المدنية و البدنية بانتهاكها في المجتمع متمردا في ذلك على الإصلاحات التقليدية كما يذكرها Jean Claude chênaies بحيث أن الدور و الوظيفة الاجتماعية لكل فرد هي شيء متوارث و ثابت و يكون حسب مستوى الصبغات و المرات الاجتماعية و لكن العنف الذي يمكن أن يبدو هنا هو العنف لمجموعة اجتماعية مختلفة من مجتمع إلى آخر و حتى من مكان أو موضع إلى آخر و يرى chesnais أن العنف هو : القانون الوصيد لمجتمعات بدون قانون حيث أن المجتمعات التي تعيش في حالة من الفوضى و انعدام الرقابة تحتاج إلى العنف من أجل البقاء لتفتيت السلوكات و ضبط التصرفات و كذا لاسترجاع الحقوق المهضومة كما يرى الدكتور مصطفى حجازي أن العنف الاجتماعي يحدث بسبب خلل في الأنظمة السائدة و هو دليل قاطع على وجود ثغرات كعدم تكافؤ الفرص و عدم المساواة و الاضطهاد و التهميش حيث يقول هو العنف الذي يمارسه الإنسان المقهور بشكل اجتماعي ليفجر قهره تحت أي شكل من أشكال العنف ، إن العنف الاجتماعي يشكل أهمية كبيرة على الصعيد الاجتماعي و السياسي لأنه لا يفهم بمصطلحه فقد بل هو الأرضية الخصبة التي تصب فيها كل قنوات المجتمع فثمة تجتمع كل مظاهر العنف مهما كان نوعه فردي أو جماعي مباشر أو غير مباشر ومهما كان شكله رياضي أسري و مدرسي فالعنف الاجتماعي يضم كل قنوات العنف .

إن هذا التمييز للعنف المتمثل في ردات الفعل الجماعية عفوية كانت أو منظمة إنما يجسد جملة السلوكات الاجتماعية و الجماعية بوجه أخص كمحاولة بعض الجماعات الضغط على السلطة بغية تعديل ما في الدستور أو بغية فرض نفسها على الساحة السياسية و هذا ما حدث في الجزائر و غيرها من الدول إن العنف من خلال هذان الجدولان السابقان يظهر جليا كيف يتدخل في معظم قنوات المجتمع و بمختلف أصنافه .

د- العنف الحضري :

و يشير إلى تلك العمليات التي تقوم بها جماعة من الجماعات قصد أحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو في السياسية القائمة من أجل المطالبة بحقوق مهضومة أو أحداث تغيير في القوانين و ذلك باستخدام أساليب سلمية و مشروعة كالإضراب أو المظاهرات السلمية بدون خسائر مادية أو معنوية أو باستخدام طرق أخرى فوضوية أو عنيفة و هذا داخل المحيط الحضري .

و من الطبيعي أن المدينة هي العامل المساعد لمد بذور التغيير بكافة أشكاله العنيفة و الهادئة على اعتبار أن هذا داخل المحيط الحضري[1].

ه- العنف الرياضي:

و هو عنف ممارس بحي الشباب عموما في الأندية الرياضية و الملاعب ..الخ و يطلق بعض الباحثين على الرياضة الحرب بدون سلاح و من مظاهره الشغب أثناء المباريات الرياضية ضمن مناصرتهم لفريق معين و أيضا الضرب و الحرق العشوائي و إلحاق الأذى بكل شيء مما يعبر عن ثورة الغضب التي تصيب المناصرين في حالة خسران فريقهم أو التحيز ضده و يسفر العنف الرياضي عن خسائر مادية منشآت ،ملاعب، و عنف معنوي و الأمثلة كثيرة مثل ما حدث عام 1969 بين الهندوراس و السلفادور حيث سميت بحرب كرة القدم و هذا ضمن تصفيات أمريكا اللاتينية لكأس العالم التي نظمت في المكسيك وغيرها من المظاهر مثلما حدث في مدينة أم درمان السودانية 2009 ضد الجمهور الجزائري و غيرها، و الملف الرياضي حافل بمثل هذه المظاهر للعنف الرياضي.

و- العنف السياسي:

[1] إبراهيم توهامي ،إسماعيل قيرة ، عبد الحميد ديلمي : التهميش و العنف الحضري ، مرجع سابق ، ص43.

و يصطلح عليه الإرهاب السياسي و الجريمة السياسية و العنف المنظم رغم أن بعض الباحثين يشيرون إلى وجود فرق بين الإرهاب و العنف السياسي و الجريمة المنظمة و هو العنف الذي يحدث نتيجة أسباب و مؤشرات سياسية محضة سواء داخل الجماعة نفسها أو من خارجها و من مظاهره الحروب، الاغتيالات و المقتل الجماعي و أحسن مثال ما شهدنه الجزائر في نهاية الثمانينيات و أواسط التسعينات كما قد يتخذ أساليب التهريب و التخوين الجماعي الذي يمارس على جماعة من طرف جماعة أخرى أومن طرف دولة أخرى و عموما فإن العنف السياسي مهما تعددت مظاهره و أساليبه إلا أنه يجسد مؤشرا هاما على وجود ثغرات أو خلل في النظام القائم كما أنه يؤدي عادة إلى مظاهرات التمرد الجماعي بتنحي الحكم القائم في البلد أو المطالبة بتعديل النقاط الحساسة في الدستور المتعامل به مثلما حدث بدارفور بالسودان [1].

من خلال كل ما سبق ذكره حول أنواع و أشكال العنف نستكشف أنها صعبة الحصر و سنحاول فيما يلي ذكرها تقرير منظمة الصحة العالمية

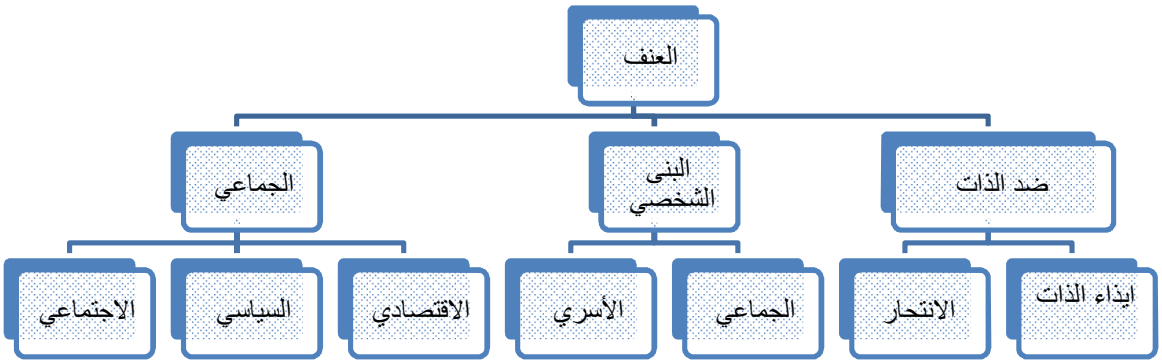

[1] عامر نورة : التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية ، مرجع سابق ، ص95.

2- واقع الأحياء العشوائية:

تمهيد:

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدنه معظم الدول النامية و خاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية و اجتماعية و ديموغرافية و أمنية و غيرها و من إفرازات ذلك النمو الحضري المتسارع ظهور العشوائيات حول أطراف المدن و قد كشفت عن أن النمو الحضري في معظم الدول العربية قد أدى لظهور العديد من المناطق العشوائية و لم يقتصر وجود المناطق العشوائية على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية و أينما ظهرت أيضا في بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط و قد بدأت ظاهرة الإسكان غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة منها الاقتصادية و السياسية و الديمغرافية و الظروف الطبيعية ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية و غيرها للنزوح نحو المدن و العواصم للإقامة على أطرافها دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي و دون التقيد بنظم و لوائح التخطيط العمراني و عادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة ذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها و غالبا ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة و الصرف الصحي و إصلاح البيئة والخدمات الأمنية و غيرها من الخدمات الأساسية و استخدمت العديد من المصطلحات للمناطق العشوائية كمدن الكرتون و مدن الصفيح و الأحياء الفقيرة و المدن العشوائية التي تعرف بأنها مناطق أقيمت مساكنها دون ترخيص و هي أراضي ملك للدولة .

2-1-أسباب الأحياء العشوائية :[1]

ترصد دراسة لمعهد التخطيط القومي في مصر ثمانية أسباب لوجود العشوائيات تتمثل في زيادة معدلات نمو السكان و تدفق الهجرة من الريف للحضر و ارتفاع أسعار الأراضي المعدة للبناء بما فيها المملوكة للدولة و زيادة القيمة الإيجارية للمعروض من الإسكان و رغبة الأهالي في سكن أبنائهم و أقاربهم بجوارهم و تزايد عمليات الهجرة من الريف و الصعيد و تقلص و محدودية المساكن الشعبية التي كانت قائمة في الستينات و ترجع الدراسات نمو العشوائيات أساسا إلى عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالمباني و كذلك حماية الأراضي المملوكة للدولة في مقابل تقاعس الأجهزة الحكومية المعنية عن التنفيذ

و كذلك ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية و التي تهدف إلى إعادة توزيع سكان البلاد و الخروج من الوادي الضيق إلى مجتمعات جديدة تستقطب تيارات الهجرة و الأهم من ذلك خلل سوق الإسكان وانخفاض المعروض من الوحدات السكنية و عدم ملائمة العرض من نوعية الطلب حيث انخفضت نسبة الإسكان الاقتصادي حتى إجمالي الوحدات السكنية و يرجع ازدياد عدد العشوائيات في البلاد العربية لعوامل عديدة كذلك أهمها الهجرات المتزايدة نحو المدن و المراكز الحضرية الناتجة عن التنمية غير المتوازنة

و عدم الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تحسين الأجور و تحسين الخدمات كما أدى ارتفاع قيمة الأراضي في المدن و العواصم لنزوح بعض الأسر الفقيرة لأطراف المدن و الإقامة في الأحياء العشوائية هذا بالإضافة لعدم تطبيق قوانين ملكية الأراضي و القوانين الخاصة بترخيص المباني.

[1] غادة حامد شحاتة : ثقافة العنف في الأحياء العشوائية ، مرجع سابق ، ص 72.

2-2-حجم الأحياء العشوائية :

بدأ ظهور العشوائيات في الدول العربية على أطراف المدن ذات الكثافة السكانية العالية كالقاهرة ودمشق والجزائر لتمتد بعد ذلك إلى دول بترولية غنية مثل المملكة السعودية و في دراسة أجراها المعهد العربي [1]لإنماء المدن كشف عن نحو 60 في المائة من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن 30 في المائة توجد خارج النطاق العمراني و توجد 1 في المائة وسط العاصمة كما ذكرت الدراسة أن 70 في المائة من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و 22 في المائة شيدت بطريقة جماعية .

المناطق السكنية القائمة كمنطقة شرق القرني ومنطقة رأس عشير كما أوضحت تلك الدراسة أن المناطق العشوائية في الكويت تمثل مناخا ملائما لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين عن القانون حيث يصعب على قوات الأمن السيطرة عليها نتيجة لضيق الأزقة و عدم انتظام الطرق وصعوبة معرفة دروبها مسبقا .

2-3-أثار الأحياء العشوائية:

تصف الدكتورة غرة كريم أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية المناطق العشوائية بأنها قنبلة موقوتة تشمل جميع الأنماط السلبية و المتدنية في المجتمع أخلاقيا و اجتماعيا و هي النماذج المحرومة من الرعاية ومن حقوقها في المأكل و المشرب و السكن و التعلم و الصحة و أشارت دراسة قدمتها د.نادية حليم سليمان المستشارة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية إلى أن الأمية و النقص في المهارات يدفع نساء تلك الفئة العشوائيات خاصة اللاتي يعلن أسر للعمل في القطاع غير الرسمي و بينت الدراسة أن نساء تلك الفئة لا يمكن القدرة على حماية أنفسهم أو القدرة

[1] عمرو صلاح تركي ، آليات التصميم و البناء ،موقع عمران نت:
http://www.omrannet.com/vb/ardive/inder.php/t-896.html.

على الخروج من دائرة الفقر بالنظر إلى افتقارهن للوعي بالكثير من الحقوق أو إجراءات الحصول على تلك الحقوق مثال ذلك الحق في الحصول على نفقة لهن و لأطفالهن [1].

و تعاني العشوائيات من نقص أو عدم وجود المرافق الأساسية و الخدمات و لذلك فهي تفرز العديد من المشكلات التي تؤرق المجتمع و تؤثر سلبيا على أمنه و أمانه وينتشر بين سكانها الفقر و البطالة و الانحراف و الجريمة و الإدمان و غيرها من المشكلات و هي من الخصائص العامة لهذه المناطق.

2-4- المناطق العشوائية في ضوء التوجهات النظرية:

ثار جدل طويل حول العوامل المؤدية إلى نمو المناطق العشوائية خلال العقود الأخيرة و قد أكدت الكتابات المعنية بهذه القضية في كافة التخصصات أن النمو الحضري يتخذ طابعا عشوائيا يصاحبه زيادة في أعداد الفقراء الحضريين الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الحضرية .

و تتفق الكتابات بشكل أساسي على أن هذا التضخم الحضري كان نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية و استمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى وجود عوامل طرد قوية في الريف و عوامل جذب أقوى في الحضر و قد أشارت الكتابات من ناحية أخرى أن التضخم الحضري أصبح يتجاوز إمكانات المدن القائمة حيث عجز قطاع الصناعة في استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين و صاحب ذلك نمو عشوائي مصطنع في القطاع الخدمي الذي صار بدوره يضم أعداد كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الصناعي و هكذا تولد الأنشطة الثقيلة أو الهامشية أو غير الرسمية التي لا تسهم في زيادة الإنتاج القومي بشكل ملموس و قد ظهرت إحدى

[1] النعيم عبد الله العي : الأحياء العشوائية و انعكاساتها الأمنية، مرجع سابق ، ص65.

الدراسات التي أجريت في مصر إلى أن هذه الأنشطة التي يقوم بها فقراء الحضر تعد رأس مالا سكانا أو عاطلا لأنه غير منشغل اقتصاديا بسبب صعوبة تحديده أو تقنية أو تبادله بشكل رسمي أو قانوني و قد قدرت هذه الدراسة نسبة الملكية غير الرسمية للعقارات و الأراضي في الحضر بحوالي 92% من إجمالي الملكية وأن أكثر من 80 % منها مملوك للفقراء و هي النسبة التي تعادل ما قيمته 240 مليار دولار من رأس المال الميت[1].

و تميز الازدواجية الحضرية أغلب مدن العالم الثالث ومن بينها مصر و المقصود بهذه الازدواجية وجود أحياء حديثة راقية في مقابل أحياء قديمة شعبية و قد ظهرت بالإضافة إلى ذلك أنماط جديدة من الأحياء الحضرية التي اختلفت مسمياتها وسماتها من دولة لأخرى .

إلا أنها في الغالب تتميز بنموها العشوائي السريع على أطراف المدن و حرمانها من المرافق و الخدمات الأساسية و استقبالها لأعداد ضخمة من المعدمين الريفيين و الفقراء الحضريين و يحدث أحيانا أن تتحول بعض الأحياء الحضرية من مجرد مبان مؤقتة مصنوعة من الصفيح إلى أحياء ضخمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية و يحدث أن تنمو هذه الأحياء بجوار مشروعات البناء أو في مناطق الفضاء البعيدة في مختلف أنحاء المدينة و تتميز هذه الأحياء بأنها من أكثر المناطق تخلفا في المدينة ويعيش سكانها في ظل ظروف سكنية و اقتصادية متدنية.

[1] مشنان فوزي ، الأحياء العشوائية واقعها و تأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، العدد 20، جامعة باتنة ، سبتمبر 2005، ص32.

أ- عوامل الطرد و الجذب:

ترتبط عوامل الطرد و الجذب بالهجرة بشكل عام و الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بشكل عام و تعتبر هذه العوامل من أفضل الأدوات التحليلية التي تنظر إلى قضية الهجرة الريفية الحضرية كأحد أسباب حدوث التحضر العشوائي في المدن و نموه .

و تشير عوامل الطرد إلى كل العوامل التي تدفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدينة هربا من واقع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الفيزيقية في الريف بينما تشير عوامل الجذب إلى كل العوامل التي تجذب هؤلاء المهاجرين إلى المدينة أملا في فرص عمل أفضل وظروف معيشية أرقى و بالرغم من هذه الحقائق فإن النتيجة المباشرة التي تترتب على عوامل الطرد و الجذب أيا كان طبيعتها أ شدتها هي التضخم الحضري و بالتالي التحضر العشوائي في كافة أنحاء المدينة الوافدين و خاصة على أطرافها .[1]

-فائض قوة العمل :

بالإضافة إلى ما سبق فإن للهجرة الريفية الحضرية بعدا اقتصاديا يمكنه فهمه من خلال بعض المفاهيم الاقتصادية التحليلية فهناك اتجاه برى أن الهجرة الريفية هي نتائج لتحويل فائض قوة العمل من القطاع الزراعي التقليدي ذي التوجه نحو الكفاف إلى القطاع الحضري الصناعي الحديث وأنها تعتمد عملية الانتقال من الريف إلى الحضر كنتاج للفروق في الدخل بين القطاعين .[2]

ب- التفصيل السكني :

تفترض فكرة التفضيل السكني أن اختيار السكن يتحدد كنتيجة للتفاعل بين ثلاث متغيرات رئيسية:

1.نمط الحيازة أي الاختيار ما بين الملك أو الإيجار .

---

[1] مشنان فوزي : الاحياء العشوائية واقعها و تأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، مرجع سابق ، ص 33.

[2] د,علي بوعناقة : الأحياء غير المخططة و انعكاساتها الاجتماعية والنفسية على الشباب ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ص 48.

2.قرب الموقع من فرص العمل المتاحة و خاصة في قلب المدينة.

3.التسهيلات و المزايا نوعية السكن.

ومعنى ذلك أن المهاجرين الجدد يفضلون الإيجار الرخيص في المناطق القريبة نسبيا من فرص العمل على ملكية مسكن متميز نوعيا و يتغير هذا التفضيل بمرور الزمن إذ يصبح المهاجرون تدريجيا أكثر فقها بالبيئة الحضرية و أكثر تكاملا مع المجتمع من خلال العمل و مع ازدياد حجم أسرهم و استقرارهم يتحول تفضيلهم بعد ذلك من الإيجار إلى التملك .

ومعنى ذلك أن المهاجرين محدودي الدخل يعيشون بصفة أساسية كمستأجرين في المناطق القريبة من قلب المدينة ثم لا يلبثون و ينتقلون إلى الأطراف ليتحولوا إلى ملاك إحدى مدن العشش أو السكن الفقير .[1]

ج- الازدواجية الاقتصادية :

بعض المناطق العشوائية يقيم سكانها فيها بوضع اليد و قد أوضحت بعض الدراسات أن ظهور هذه الأحياء لا يكون نتيجة للاختبارات الفردية العشوائية حيث يتحرك إليها السكان في شكل جماعات ثم يضعون يدهم على قطعة من الأرض الفضاء التي تكون مملوكة عادة للدولة يظهر فورا واضعوا اليد على تلك الأرض و يقسمونها إلى قطع صغيرة فيها مأوى يبنونها عادة من مواد مؤقتة سريعة و هكذا تتمتع هذه الأحياء بحد أدنى من التنظيم مما يؤدي إلى اختبار ممثلين عن سكانها للتعامل مع السلطات الحكومية أو أصحاب الأرض و يتطلب هذا الوضع وجود وسائل معينة لحفظ الأمن الداخلي مما يفرض على القادمين من الجدد مسبقا الحصول على إذن قبل الانضمام لهذا المجتمع و عادة ما تفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثير من المرافق الحضرية كالماء و الكهرباء

[1] د, علي بوعناقة : الأحياء غير المخططة و انعكاساتها الاجتماعية و النفسية على الشباب ، مرجع سابق ، ص 49.

و الصرف الصحي و لذلك يحاول السكان إدخال تلك المرافق بموافقة السلطات البلدية التي غالبا ما ترفض ذلك و يبذل سكان أحياء واضعي اليد جهودا كبيرة للحصول على الاعتراف بالأمر الواقع ، و خاصة فيما يتعلق بالملكية للأرض ، و ما إن تقوم سلطات المدينة بإنشاء الطرق و رصفها أو إدخال المرافق التي على أن اعتراف بحقوق الملكية و بالتالي يبدأ سكان هذه الأحياء في تشييد مبان (كريات) و بمرور الوقت يفقد قادة الحي نفوذهم السياسي و يزداد انصهار الحي في مجتمع المدينة .[1]

د- الهاشمية الاقتصادية :

تلعب التحولات العالمية و المحلية دورا كبيرا في فهم أسباب نشوء العشوائيات في أي مجتمع فالقادة للسياسات الليبرالية مثل سياسات التكيف الهيكلي و تحرير التجارة و الخصخصة إلى تعميق الازدواجية الاقتصادية في أغلب الدول النامية و هو الأمر الذي أدى إلى ظهور قطاعين اقتصاديين متعارضين أحدهما مستقر و دائم و الآخر قلق و مؤقت و من الطبيعي أن يكون القطاع الثاني من نصيب الهامشيين من فقراء الحضر .

و تعبر الهامشية في هذا السياق عن واقع الأحياء العشوائية فسكانها يمارسون نشاطات اقتصادية غير رسمية أو هامشية يضاف إلى ذلك العزلة المكانية عن أحياء المنطقة العليا والوسطى و الحرمان من كثير من الخدمات الحضرية و يرى المتخصصون أن عدم قدرة القطاع في كثير من الدول النامية محدود التأثيرات في المدن و لأن القطاع الصناعي يعجز عن استيعاب العمالة الحضرية الموجودة و العمالة الزراعية الوافدة إلى المدينة فإن القطاع الخدمي يصبح هو المجال الوحيد لاستيعاب هذه العمالة و نظرا لافتقار هذه العمالة إلى المؤهلات و الكفاءات الفنية اللازمة لمواجهة منافسة السوق فإنها تلحق بالأعمال اليدوية أو الفنية البسيطة في المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات

[1] السيد حنفي عوض : سكان المدينة بين الزمان و المكان ، المكتب العلمي ، الإسكندرية ، سنة 1997، ص195.

أو البيع المتجول .[1]

و عموما فإن فهم آليات نشوء العشوائيات في الجزائر و غيرها من دول العالم الثالث يتطلب الوقوف على مجموعة من العوامل مثل نمط الملكية و ظروف العمل و نظام الأجور و أنماط المساكن و دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تنظيم الحياة السكان و طبيعة علاقة التفاعل الاجتماعي بين السكان بعضهم لبعض و بينهم و بين المجتمع الخارجي .

كما يوجه العديد من النظريات التي حاولت دراسته المناطق العشوائية ضمن هذه النظريات:

1-النظرية الإيكولوجية .

2-النظرية البنائية للوظيفة .

3-نظرية الضغوط الاجتماعية و البيئية.

ه- النظرية الإيكولوجية[2]:

مفهوم الأيكولوجيا : ظهر اصطلاح الأيكولوجيا لأول مرة سنة 1869 عندما استخدمه عالم الأحياء الألماني Haeckel حيث عرف الأيكولوجيا البيولوجية بأنها ذلك العلم الذي يدرس التشابه المتبادل بين النباتات و الحيوانات التي تعيش معا في مناطق طبيعية .

أما اصطلاح الأيكولوجيا البشرية فقد استخدمه كل من بارك و بيرجس في كتابها الأساسي مقدمة في علم الاجتماع .

و كلمة ايكولوجيا مشتقة من أصل يوناني ومكونة من مقطعين هما :

Gikgs أي ما يحيط بالشيء أو الكائن الحي أو السكن و كلمة logus و تعني كلمة علم أو دراسة عوامل المحيطة بالكائن الحي و ما يتم بينها من تفاعلات متداولة.

---

[1] أحمد بوذراع : التطوير الحضري و لمناطق الحضرية المتخلفة للمدن ، منشورات جامعية ، باتنة ، 1997، ص 228.

[2] جهاد صالح عبد اللطيف سلامة : الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء ،مرجع سابق ص 75-76.

و تلقي هذه النظرية الضوء على التأثيرات المتداولة بين البيئة الطبيعة و منها المسكن كعوامل محيطة بالإنسان وبين السلوك الإنساني بوجه عام كما أن علماء الأيكولوجيا يميلون إلى ربط الظواهر الاجتماعية و الثقافية بالمناطق الطبيعية في المدينة و اهتموا على وجه الخصوص بدراسة مناطق التجول و الأحياء المتخلفة و العشوائية باعتبارها تسهم في ظهور و انتشار الجريمة و الأمراض و الانتحار و التفكك الأسري و أنماط أخرى من السلوك المنحرف .

و حينما يؤكد بعض الباحثين أن سكان منطقة متخلفة معينة لديهم اتجاهات إنحرافية كالجريمة مثل هذا التأكد قد يوحي أن هؤلاء الباحثين يقصدون بذلك أن المباني المتهدمة و الشوارع الضيقة القذرة التي تلعب الدور الأساسي في تشكيل أنماط السلوك و الواقع أن هذا التفسير البيئي قد شاع في كثير من أعمال علماء الاجتماع سواء من أفادوا بالاتجاه الايكولوجي في بحوثهم أو أية اتجاهات أخرى .

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات كثيرة منها تجاهلا للدور الذي تلعبه العوامل الثقافية أو التقليل من شأن هذه العوامل في تشكيل السلوك الإنساني .

و بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية إلا أنها قدمت لنا إسهامات مهمة فهي تفيد في الدراسة من خلالها نظرائها الشاملة للتفاعل بين العوامل البيئية المحيطة بالأسرة و الأسرة بكافة أفرادها حيث يمكن اعتبار أن بيئة المسكن أو الحي

أو العمل جزء من الشق الايكولوجي الذي يمثل الجانب المادي للشق الايكولوجي و يؤثر على أفراد الأسرة بما يضمه في تشكلات تنعكس على العلاقات الأسرية داخل الشقة

وتفسر هذه النظرية العديد من المشكلات الأسرية التي تنشأ بسبب عدم وجود مسكن مناسب أو بيئة فيزيقية محيطة غير مناسبة لعملية التنشئة الاجتماعية الصحيحة .

و - النظرية البنائية الوظيفية [1]:

يذهب الكثيرون من أنصار المدخل الوظيفي إلى أنه لا بد من النظر إلى المسكن في ضوء الوظيفة التي يؤديها وفق لخصائصه الفيزيقية كما يجب تقييم ملاءمة المسكن أو صلاحيته أيضا في ضوء قيم الاستعمال البشري و يفسر أصحاب هذه الاتجاه ذلك بأن الأفراد تتكون لديهم حاجات متنوعة و أولويات و إمكانات متباينة و بالتالي يعب على الحكومات تلبيتها أو حتى أخذها في الاعتبار و يؤدي ذلك في بعض الأحوال أن يتولى عملية الإسكان من سيستعملون المسكن في ضوء احتياجاتهم و إمكاناتهم على المستوى المحلي و تشير الكثير من الدراسات إلى أن سكان العشوائيات يتمكنون بطريقة غير رسمية أو غير قانونية من التحكم في عدد كبير من العمليات المتصلة المتصلة بالسكن و لذلك فإن البعض ينادي الحكومات بضرورة إعادة النظر فيما يتعلق بإقرار و احترام النظام السكني القائم حتى لو كان عشوائيات.

و قد لاقت مثل هذه الأفكار انتقادات كثيرة باعتبارها دعوة لتثبيت الأوضاع الراهنة وباعتبارها تفريقا لمشكلة العشوائيات من مضمونها السياسي غير أن أصحاب الاتجاهات الماركسية قد اعتبروا أن السكن العشوائي و إن كان لا يدخل خلال عملية إنشائه في إطار الدائرة الرأسمالية إلا أنه يدخل في إطار الإنتاج السلمي الصغير يتكامل مع النظام الرأسمالي القائم و يدعمه .

ن- نظرية الضغوط الاجتماعية و البيئية [2]:

[1] مشنان فوزي : الأحياء العشوائية واقعها و تأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة ، مرجع سابق ، ص 35،36.
[2] السيد حنفي عوض : سكان المدينة بين الزمان و المكان ، مرجع سابق ، ص197.

أستخدم مصطلح الضغوط في البداية في العلوم البيولوجية ثم استخدمه علماء الاجتماع و علم النفس .

و تعرف الضغوط الاجتماعية : بأنها تنشأ عندما يواجه الفرد سلسلة من الأحداث

والمواقف الصحية و لا يستطيع التكيف معها و تؤثر عدم قدرته على التكيف أو تحمل الضغوط على سلوكه .

أما من أنواع الضغوط:

أ- ضغوط شخصية: ناتجة عن الفشل أو الإحباط أو الخوف و القلق بسبب مرض أو فقد شخص عزيز.

ب- ضغوط اجتماعية: و ترتبط بأداء الفرد لدوره و عدم قدرته على أداء هذه الأدوار.

ج- ضغوط مهنية : وتنتج عن وجود مشاكل في العمل مثل التعرض لمخاطر العمل أو الصراعات في العمل ...الخ.

د-ضغوط فيزيقية: مثل الازدحام و الحرارة و الضوضاء و مختلف أنواع التلوث .

ه-ضغوط مادية : و هي خاصة بقلة الدخل و انخفاض المستوى الاقتصادي .

مما سبق توضح هذه النظرية نقطتين هامتين تفيد الدراسة الراهنة هما :

1- أن الضغوط الفيزيقية مثل حالة المسكن أو الحي أو المنطقة المحيطة تؤثر سلبا على الأفراد مما ينعكس سلبا على أداء الأفراد لأدوارهم الاجتماعية بالإضافة إلى التأثير على الحالة النفسية مما يعكس على سلوكيات في العنف في تلك المناطق .

2-أن الضغوط الاجتماعية و الاقتصادية التي يتعرض لها الأفراد قد تكون عاملا مؤثرا في حدوث الكثير من المشكلات الأسرية و هذا يؤثر بالسلب على العنف و طبيعة الجرائم في المناطق العشوائية .

-الإستخلاصات النظرية :

إذا استعرضنا النظريات السابقة لوجدنا أنها تتمحور حول مجموعة من العوامل التي تبدأ في حياة الفرد و في أسرته و بيئته السكنية و طبيعة الأوضاع الاقتصادية و تمتد عبر تفاعلاته في مؤسسات التنشئة الاجتماعية عبر عمليات التعلم ، ثقافة العنف و الإحباط و تنتهي و غيرها من النظريات التي تفسر سلوك العنف و لا تركز الدراسة الراهنة على عامل واحد من هذه العوامل بل تنظر فيها جميعا و تنطلق من رؤية نظرية تقوم على عدد من الافتراضات :

1- تلعب الظروف الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد دورا في تشكيل سلوكه في المناطق العشوائية و يظهر هذا التشكيل في طبيعة الدخل، ظروف العمل (من حيث طبيعة العمل و ثبات الأجر) المستوى التعليمي.

2- تلعب الظروف الاجتماعية والأسرية التي يعيش فيها الفرد دورا في تشكيل سلوكه في المناطق العشوائية و ذلك من خلال شكلين الدور الإيجابي الذي تسهم به الأسرة في التنشئة الاجتماعية و تدعيم القيم الاجتماعية والتعليم والتربية ومدى التماسك و الاستقرار الدور السلبي في حالة عدم قيام الأسرة بأدوارها في حالة معاناتها من مشكلات تفكك كثافة عددية و حرمان و أمن ، كذلك في الأسر التي ينشغل أهلها بهموم الحياة و البحث عن احتياجاتها .

3- تلعب البيئة السكنية و الثقافية في المناطق العشوائية دورا في تشكيل ظاهرة العنف ، فالبيئة قد ترمز بصور من العنف المتمثل في التكدس السكاني و انخفاض مستوى السكن و ازدحام المكان بالبشر و مستوى الخدمات و قد تظهر فيها مؤشرات على ثقافة العنف التي تنعكس في تكرار مشاهد العنف على مرأى و مسمع مختلف الفئات العمرية أو وجود صور العنف داخل الأسرة فهي في نطاق الجيرة وفي نطاق التفاعلات اليومية للأسرة في الشارع و في السوق مما تنعكس هذه المؤثرات على الأطفال و الشباب و

يحتمل أن تشكل سلوكه في الاتجاه السلبي خاصة في ظل توافر ظروف أخرى مثل العنف الأسري

أو سوء استغلال الأطفال أو مخالطة رفقاء السوء .

2-5: أنماط المناطق العشوائية :

نجد أن هناك نمطا عبارة عن أرض صحراوية (وضع يد) غير مخططة جاء إليها المهاجرون من الريف و من قبل المدينة و قد تعددت الدراسات التي تناولت هذا النوع من المناطق العشوائية مثل : منطقة منشأة ناصر بالقاهرة .

كما يوجد نمط عبارة عن أرض زراعية ملك الأوقاف استقر بها المزارعون الذين كانوا يعملون في أحد القصور الملكية القريبة منها و ينتشر هذا النمط في شكل عشوائي حول المدن .

بالإضافة إلى نمط أرض الإصلاح الزراعي المقسمة لأغراض الزراعة و كان يتم تأجيرها لهذا الغرض إلا أن مؤجر بها قاموا بالبناء عليها بغرض السكن و بالتالي فهي أرض زراعية أغلبها ملكية خاصة للأفراد لكن يتم البناء عليها بشكل غير رسمي و غير مخطط عمرانيا[1].

وهناك نمط عشوائي آخر من العشوائيات و هو نمط الإسكان العشوائي الراقي و هو عشوائي لأنه ينطوي على أحد محددات العشوائية أو بعضها كأن تكون الأرض غير مخططة عمرانيا أو تكون أرضا زراعية غير مسموح بالبناء عليها أي أنها تعتبر عشوائية من المنظور العمراني التخطيطي و هو إسكان راق لأن الفئات الاجتماعية التي تقطن هذه الأماكن و تعمرها تندرج تحت الفئات الاجتماعية العليا في المجتمع .

[1] غادة حامد شحاتة : ثقافة العنف في المناطق العشوائية ، مرجع سابق ، ص89-90.

من هذا يتضح أن العشوائية ترتبط فيها تعريفها بالمكان والأفراد الذين يعمرون المكان و لأن هذا الإسكان العشوائي الراقي يقتصر على عشوائية المكان و ليس على عشوائية البناء الاجتماعي فقد خرج عن نطاق هذه الدراسة و التي ترتكز على العشوائيات من هذين البعدين بعد المكان وبعد الإنسان و لا بد أن نؤكد على الفرق بين المناطق المتدهورة عمرانيا أو المتخلفة بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي stums و بين العشوائية squatiers قد تكون مخططة و لكنها متدهورة بالمعنى العمراني مثل الأحياء القديمة أما الثانية فهي عادة ما تكون غير مخططة أو تم البناء عليها بشكل غير قانوني سواء من حيث الحصول على الأرض أو من حيث عملية البناء نفسها إلى جانب أنها متدهورة عمرانيا .

فالمناطق العشوائية ما هي إلا مناطق متخلفة يطلق عليها بعض علماء الأنتروبولوجيا مصيدة (الفقر و الحرمان) أو (أحزمة البؤس) حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعي في حضانات لجميع أنواع الأمراض الاجتماعية من فقر و إغتراب و جريمة و عدم تكييف و يسكنها المهاجرون من المناطق الريفية و الأميون والمتعطلون و العاجزون عن الاندماج في حياة المدينة و يوصف سكان هذه المناطق بالهامشيين الحضريين لأنهم جغرافيا يسكنون أطراف المدينة و هم طبيعيا محرومون من الخدمات العامة و اقتصاديا و اجتماعيا بعيدون تماما عن الحياة العصرية .

و يستخدم الدارسون مسميات عديدة عند دراستهم للمناطق العشوائية و لعل أكثرهم استخداما الآن هو مصطلح أحياء أو مناطق (واضعي اليد) و هي المناطق السكنية التي يسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أرض فضاء مملوكة للدولة توجد على أطراف المدن في العالم الثالث، والصورة العامة لهذه المناطق أنها متخلفة ومنخفضة المستوى بالنسبة للمعايير .

مشكلة الإسكان قديمة تأتي في المرتبة الثانية بعد مشكلة حصول الإنسان على الطعام و لقد كان سوء الأحوال السكنية من المشكلات التي ميزت المدن و المراكز الحضرية على مر العصور فالحفريات المرتبطة بالمدن القديمة تشير إلى أن الأكواخ المصنوعة من الطين قد وجدت جنبا إلى جنب مع القلاع الضخمة و المعابد، أن مدينة قديمة مثل مدينة روما و إن كانت مبانيها صنعت من الرخام فإن الغالبية العظمى من سكانها عاشت في أكواخ و مساكن رديئة .

و يعد حق الإنسان في الحصول على مسكن ملائم يندرج ضمن حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة و في الحصول على الطعام الكافي لاحتياجاته و الحق في العلاج و الحق في التعليم ...الخ. غير أن شرط الملائمة له مواصفات منها ما هي كمية تكون المسكن عدد أفراد الأسرة و أن تكون تكلفة كالإيجار إذا كان مؤجرا .

في متناول الإمكانيات المادية للأسرة وهناك بعض المواصفات الكيفية الإنسانية كالتكدس و التزاحم و مدى الخصوصية به غير أن نمط السكن في المناطق العشوائية لا يتفق مع أي من هذه المواصفات سواء الكمية منها أو الكيفية و سوف يتضح من خلال عرض أنماط السكن و خصائصه في تلك المناطق .

فهناك سكن الأكواخ و التي تتبنى جمودا غير ثابتة كالأخشاب و الصفيح أو الطين مع البوص ومخلفات البناء والتي عادة يتم بناؤها على أرض الدولة ذات نفع للعاملين في أطراف المدن والإسكان الجواري هو الإسكان في أماكن غير معدة أصلا للسكن ، كسكن الأماكن الأثرية والدكاكين والخراجات والفراغات تحت السلالم وإسكان الغرف حيث أسكن عائلة كاملة في غرفة واحدة و تشترك مع غيرها من الأسر في دورة مياه واحدة وهناك نوع من المسكن تتسم فيه الحياة بالخطورة مثل احتلال أراض وتسكن بجوار هضبة منحدرة و قد تجلى ذلك بوضوح خلال أحداث منطقة الجونة التابعة لعزبة بحيث الدويقة في سبتمبر 2008 في الساعة الثامنة والنصف صباحا فوجئ سكان المنطقة

بإنهيارأجزاء ضخمة 80 كتلة صخرية وزن الواحدة منها يتراوح ما بين 100 و 500 طن من جبل المعظم على رؤوس سكان المنطقة دفن على آثره ما يزيد عن 500 شخص تحت الأنقاض و دمر أكثر من 80 منزلا و قدرت المصادر الرسمية الضحايا بحوالي 45 مصابا مشيرة إلى انتشال 35 جثة و هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه و لم يكن الأخير فقد سبقه العديد من الحوادث التي راح على آثرها العديد من الضحايا وشردت العشرات من الأسر الفقيرة أوعلى ضفاف نهر والإقامة في سكك حديدية مهجورة أو الأماكن المحيطة بالمنشآت الصناعية و كل هذه الأماكن يمكن أن تمثل خطورة على الحياة ذاتها فعندما هب إعصار في المكسيك في أكتوبر عام 1998 فإن هناك مئات من الأكواخ قد انجرفت بعيدا بسكانها .

بالإضافة إلى أنماط أخرى من الإسكان بمصر منها ما يسمى بإسكان القوارب النبيلة حيث تقيم أسرة كاملة في قوارب صغيرة بالنيل تأكل و تشرب و تطهو طعامها و تستقبل ضيوفها وتمارس كل أنشطة الحياة اليومية في هذه القوارب ويعتمدون في دخلهم على الصيد و حياة القاطنين بهذه القوارب غاية في القسوة بسبب الظروف الجوية وملاحظة شرطة المسطحات لهم .

و هناك نمط آخر من السكن الرديء هو سكن المقابر أو سكن المعتبرة وهذه الظاهرة تنفرد بها مدينة القاهرة وترجع إمكانية السكن في المقابر إلى طبيعة هذه المقابر

وتصميمها المعماري الذي يضم أحيانا كثيرة حوشا مفتوحا و غرفة وغرفتين على الجانبين وهناك العديد من الأسر التي ترى أن السكن في هذه الأحواش أفضل حالا من سكن العشش والأكواخ نظرا لوقوعها على شوارع رئيسية ممهدة جغرافيا وقريبة من وسط المدينة .

و ينقسم ساكنوا المقابر إلى أربع فئات رئيسية فمنهم أصحاب المهن المرتبطة بالمقابر مثل التربية والخفراء ثم الذين اضطروا إلى السكن فيها بسبب الإخلاء الإداري لمنازلهم

أما الفئة الثالثة فهم مستأجرو الأحواش الكبيرة مقابل أجر وتأتي الفئة الرابعة من المنحرفين من صغار تجار المخدرات وذوي السوابق وغيرهم، وهناك نمط أخير من أنماط الإسكان العشوائي الرث هو سكن جمع القمامة حيث يرتبط السكن هناك بعملية جمع القمامة و نقلها و التخلص منها و القيام بتربية الخنازير على هذه القمامة داخل نفس المنطقة كنشاط تجاري و اقتصادي و من أبرز هذه المناطق القاهرة .

-خلاصة الفصل:

إن العنف هو في الأساس مشكل حضري ففي دراسة قام بها " ريدوح"

والمتعلقة بمقارنة حجم الجريمة خلال السنوات 1967 – 1969 في ثلاثة مناطق جزائرية (الجزائر، تيزي وزو، ورقلة)، و التي كانت لها نسب مختلفة في التمدن و جد بأن أكثر المناطق تمدنا و هي الجزائر العاصمة هي أكثر انحرافا كما بينت دراسة حوالي 15229 قضية جنائية من مختلف جهات البلاد لسنتي 1966، 1977 بأن 45 % منها كانت من الحضر، 35% منها لها خلفية ريفية و 20 % منها غير معروف، علما أن عدد السكان الريفيين كان يمثل 3/2 من مجموع السكان وهذا يدل على أن الإجرام متمركز في المناطق الحضرية وفي دراسة أخرى منجزة من طرف وزارة العدل حول تحليل 100472 قضية جنائية لفترة 1965- 1978، وجد بأن 61,76 % من هذه القضايا كانت من مناطق حضرية و 38,24 % من مناطق ريفية و بالنسبة لسنة 1978 وجدت نفس النتائج و في دراسة 7126 حالة من طرف نفس الوزارة، حيث أن 60,54 % من هذه القضايا كانت حضرية و 39,46 % كانت ريفية.

زيادة على ذلك تتمركز الجرائم في الجزائر في المدن الكبيرة و هي حقيقة معترف بها في بلدان العالم ففي سنة 1976 ارتكب 40 % من مجموع الجرائم في أكبر المدن الجزائرية " الجزائر، وهران، قسنطينة "

بالإضافة إلى ذلك تتمركز الجريمة فيما يسمى بالأحياء القصديرية أي المناطق المنهارة والمنحلة اجتماعيا والواقعة على ضواحي أو مراكز المدن، فكثير من المجرمين يعيشون في المناطق الكوخية و يرتكبون جرائمهم في وسط المدينة حيث المتاجر، الأماكن العامة المكثفة مثل محطات السكك الحديدية والحافلات وفي أماكن ترفيهية مثل السينما،الملاعب الرياضية، والمقاهي وغيرها، يمكن القول بأن هناك مناطق تفريخ، حيث يقيم المجرمون حيث يرتكبون جرائمهم.

تمهيد:

في هذا الفصل الذي هو عبارة عن دراسة ميدانية لحي " الشارة" حيث سيتم تبيان العلاقة السوسيولوجية بين شباب المدينة و العنف، التي نغطي من خلالها إلى تحليل عينة من المقابلات تشترك في الأسئلة و تختلف في الأجوبة من حيث الأفكار و التصورات و التمثلات حول العنف و شباب المدينة، و كذا مؤسسات التنشئة الاجتماعية و علاقتها بالعنف.

1-مجال الدراسة:

1-1 المجال المكاني للدراسة:

تقع ولاية غليزان في الخط الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر العاصمة و وهران مما أهلها أن تكون همزة وصل بين الغرب و الوسط و الشرق و الجنوب، فخي بذلك تحتل موقع استراتيجي ممتاز اقتصاديا و تجاريا إذ يحدها من الشرق ولاية الشلف و من الغرب معسكر و من الشمال ولاية مستغانم و من الجنوب كل من تيارت و تيسمسيلت ، و تمتد على رقعة جغرافية مساحتها: 4851.21 كم^2 معظمها أراضي فلاحية خصبة و بذلك تعتبر ولاية فلاحية.

- يمتد تاريخ هذه الولاية إلى العصور الحجرية إذ أن سكانها من أصل أمازيغي حسب ابن خلدون و قد عرفت تحت اسم " مينا"

كما يتفق المؤرخون على أن تاريخ غليزان يعود إلى مرحلة المملكة النوميدية ما بين سنتي 203 و 213 قبل الميلاد، و يقال أن تسمية غليزان تعني الهضبة الحارة و جاء في كتاب ابن خلدون " العبر" إن قبيلة بربرية حطت و سكنت بمنطقة مينا سنة 40 قبل الميلاد سميت بالعلومين.

تم تغيير اسم مينا إلى " اغيل ايزان" الذي يرمز إلى السهل المحروق، و في عام 1873 قام المستعمر بوضع تنظيمة إدارية خاصة و جرت أول انتخابات بلدية.

تتوفر ولاية غليزان على مؤهلات طبيعية و تضاريس هامة فهي محاطة بسلاسل جبلية مقسمة إلى ثلاث مناطق:

* في الشمال : نجد جبال الظهرة التي تغطي دائرة مازونة و سيدي أمحمد بن علي.
* في الجنوب: نجد جبال الونشريس التي تغطي دائرة وادي رهيو و عمي موسى.
* سهول مينا و الشلف الأسفل، و كل هذه المناطق يكسوها غطاء نباتي في حين يوجد مجموعة من الأودية و المستنقعات كوادي رهيو و المرجة سيدي عابد و سد قرقار.

أ- المناخ والسكان:

- يسود ولاية غليزان مناخ قاري بارد و ممطرا شتاءا و حار صيفا مع سقوط الثلج ببعض المناطق التي يزيد علوها عن سطح البحر 800 متر و ذلك في جبال الونشريس، كما أن متوسط كمية الأمطار المتساقطة هي في حدود 300 ملم خلال السنة..

- أما بالنسبة لسكان ولاية غليزان فقد بلغ في التعداد العام للسكان سنة 2008 حوالي 646175 نسمة.

ب- موقع " حي الشارة " :

لمحة عن مدينة وادي رهيو أو عين كرمان كما كانت تسمى سابقا من بين أقدم البلديات من حيث نشأتها حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1870 وفقا للمرسوم المؤرخ في 28 جانفي 1870.[1]

وتحتل المدينة مرتبة جد هامة من حيث الموقع كونها همزة وصل تربط مختلف مدن الوطن (طرق ولائية ووطنية) ، حيث أن هذه المكانة ساعدها في ميادين شتى كالنقل و الفلاحة علما أن مدينة وادي رهيو تأتي في المرتبة الثانية في الولاية من حيث الكثافة السكانية و قدر حسب إحصاء 2008 بـ 70574 نسمة موزعين على مساحة قدرها 98.62 كلم^2، و تستقطب المدينة كثيرا من النازحين من القرى و المدن المجاورة و التي بدورها خلقت لنا بعض الأحياء الجديدة من الحي العشوائي الشارة و الذي يعتبر حيا غير مخطط من طرف الدولة فهو يتربع على مساحة 36 هكتار ارض غير صالحة للزراعة، فهي عبارة عن ارض صخرية جبلية يبعد عن وسط المدينة بـ 01 كلم يحده من الشرق حي بن زيان و من الغرب حي بوجلة و من الشمال (حي الشارة القديم المخطط) و من الجنوب شساعة الأرض نفسها و التي يقام عليها الآن بناء حوالي 5000 وحدة سكنية من مختلف الصيغ الاجتماعية و قد قدر عدد سكان الحي سنة 2008 [2] بـ 5362 ساكن و هناك تنبؤ بحوالي 8215 سنة 2018.

أما فيما يخص البنايات (السكنات) العشوائية فقد بلغ عددها 801 بناية سنة 2008 و هناك تنبؤ بحوالي 1370 بناية سنة 2018.

ج- التجهيزات:

إن حي الشارة شبه مجهز بالكهرباء و الماء و ذلك من الشبكة القديمة للحي المخطط، و أن معظم ساكني هذا الحي يمتلكون الماء و الغاز بصفة غير رسمية خاصة السكان الذين تقع سكناهم في أعالي الحي و ذلك لاستحالة توفير شركة سونلغاز للأعمدة الكهربائية و تدهور و ضيق شبكة الطرق بالحي.

أما بالنسبة للمرافق الخاصة بالتعليم فقد سجلنا وجود مؤسستين (02) تربويتين تتمثلان في مدرسة ابتدائية و أخرى للتعليم المتوسط.

وهناك مسجد واحد بالحي، كما نسجل وجود مصليان داخل الحي.

---

[1] مصلحة الأرشيف ببلدية وادي رهيو

[2] مصلحة الأرشيف ببلدية واد ارهيو

كما تنعدم فيه فضاءات الترفيه و الملاعب و دور الشباب و المراكز الثقافية.
باعتبار أن المدينة هي عبارة عن فضاء عام واسع المجال فإنها لا تخلوا من الظواهر الاجتماعية بحيث أصبح العنف يشكل آفة اجتماعية انتشرت و تعددت أنواعه فأصبحنا نسمع عن العنف اللفظي، العنف الجسدي، العنف المدرسي، بحيث ركزت دراستنا على الشباب و العنف في المدينة.
و لكي نحلل العلاقة السوسيولوجية ما بين الشباب و العنف في المدينة نسعى إلى تحليل عينة من المقابلات تشترك في الأسئلة و تختلف في الأجوبة.

2-1 المجال الزمني للدراسة:

لقد دامت الدراسة الميدانية حوالي 04 أشهر و ذلك ابتدءا من بداية شهر فيفري 2018 إلى 18 شهر ماي 2018 مع اعلم أن الباحث هو من حي مجاور لحي الشارة فقمنا بزيادة ربط علاقات مع بعض سكان الحي و الهدف من ذلك هو الاطلاع عن قرب لميدان الدراسة و ضبط الموضوع و تحديد المنهج المناسب لها، و كذا الأدوات اللازمة لجمع المعلومات و البيانات لميدان الدراسة، كما قمنا بإجراء بعض المقابلات مع المسؤولين عن ميدان الدراسة حسب المراحل التالية:

أ- المرحلة الأولى: التي قمنا فيها بدراسة استطلاعية نظرية وميدانية وذلك لجمع القدر المناسب من المعلومات والبيانات لبناء مشروع البحث ودامت هذه المرحلة حوالي ثلاثة أسابيع إلى غاية ضبط عنوان الموضوع ومتغيرات الدراسة، وتسجيل الموضوع خلال الموسع الجامعي 2017-2017، وخلال هذه المرحلة تمكنا من ضبط المجال المكاني والبشري وتحديد المنهج المتبع ميدانيا.

ب- المرحلة الثانية: وقمنا خلال هذه الفترة بالعديد من المقابلات مع المسؤولين وذلك لتسهيل الدراسة الميدانية، كرئيس المجلس الشعبي البلدي وادي رهيو، بالإضافة إلى العمل المكتبي لجمع المعلومات النظرية حول موضوع الدراسة، من الكتب والمراجع والبحوث والدراسات ذات الصلة، إلا أن هذه المرحلة امتدت وتداخلت مع المراحل مع بعضها البعض إلى غاية إكمال الدراسة.

ج- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة النهائية، وتم خلال هذه المرحلة الضبط النهائي للجانب النظري للدراسة، وتنقيحه في بعض الحالات بمراجع جديدة، وتفريغ البيانات في بدايات شهر ماي 2018 وتحليل نتائج الدراسة.

2-منهجية الدراسة وأسلوب جمع البيانات:

العمل الميداني في البحث العلمي هو عمل مضبوط الخطوات والمراحل محدد الوسائل والأهداف، فهو عبارة عن إستراتيجية متكاملة تجمع بين خطة العمل النظري والعمل الميداني، تدرس من خلالهم كل التوقعات والصعوبات التي يمكنها أن تواجه الباحث؛ لأن عمل علمي يحتاج إلى تحديد القواعد المنهجية التي سيتبعها من أجل الحصول على النتائج كما يحتاج إلى تقديم مجتمع البحث وتعريفه بدقة وبصورة مضبوطة، وهذا كله من أجل الاطمئنان إلى النتائج المستحقة من البحث.[1]

1-2 منهج الدراسة:

إن اختيار الباحث للمنهج المتبع في دراسته لا يكون بالصدفة و لا بالاختيار العشوائي، حيث أن المناهج العلمية تختلف باختلاف المواضيع المدروسة، كما أن لكل منهج علمي وظيفته و خصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، و في الكشف عن الظاهرة محل الدراسة الميدانية.

و انطلاقا من محاولة الوقوف على واقع العنف في الوسط الحضري و بالضبط بحي الشارة العشوائي في مدينة وادي رهيو، فإنه يتعين على الباحث استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد أساسا على وصف و تحليل الظاهرة كما هي عليه في الواقع.

2-2 -أدوات جمع البيانات:

و بالنظر إلى إجراءات المنهج الوصفي الذي يتضمن الملاحظة، الاستقصاء، فإن الباحث يجد بأنها تتوافق إلى حد كبير مع الأهداف المحددة لهذه الدراسة التي تتناول إحدى الظواهر الاجتماعية ، و التي تشغل اهتمام الراغبين في الكشف عن واقع العنف في الأحياء العشوائية غير المخططة من خلال العوامل المختلفة (اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية) التي تساعد على نمو الظاهرة (العنف) في الحي العشوائي (الشارة) حتى يسهل إدراكها و فهمها.

كما تعتبر الملاحظة أداة لجمع البيانات من الميدان، عنصرا هاما من عناصر الدراسة الاجتماعية العلمية و ذلك أن الدارس بتحديده للوسائل التي يعتمد عليها في الميدان يكون قد أثار الطريق أمامه للوصول إلى اكتشاف الحقائق العلمية و الموضوعية و التي تعتبر

---

[1] (محمد بومخلوف: **التوطين الصناعي وآثاره العمرانية، دراسة سوسيولوجية لأطراف مدينة الجزائر**، ص226.

إجابات عن التساؤل الذي طرح في بادئ الدراسة، و هي: المشاهدة الدقيقة للظاهرة مع الاستعانة بأساليب البحث و الدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة.[1]

و من بين أنواع الملاحظة المستخدمة ما يلي:

أ- الملاحظة البسيطة: و يقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها العادية دون إخضاعها العلمي، و بدون استخدام أدوات دقيقة للقياس بغية الدقة في الملاحظة و التحلي بالموضوعية، و قد استخدمت هذه التقنية فيما يلي:

- الوقوف على معرفة الظروف المساعدة على تنامي ظاهرة العنف بالحي العشوائي (الشارة) و تعدد العوامل الاجتماعية و الثقافية لأفراد الحي.

ب- الملاحظة بالمشاركة: و فيها يندمج الباحث مع عينة بحثه و يصبح مصاحبا لهم في معظم الأوقات و من خلال دراستنا حاولنا التعرف على بعض النازحين الجدد إلى الحي العشوائي (الشارة) و ذلك إثر ظروف أمنية (العشرية السوداء). أي ملاحظة المظاهر المادية واللامادية للتغير الاجتماعي ومظاهر العنف التي ظهرت في الوسط الحضري؛ أي ملاحظة كل من:

أولا- المظاهر الاجتماعية:

- طريقة التفاعل بين الأفراد
- أساليب وطرق التواصل بين الأفراد.
- مظاهر الاحتفال والعزاء.

ثانيا- المظاهر الاقتصادية والفيزيقية:

- نوع السكنات التي تم إنجازها جديا وطبيعة النمط العمراني في المنطقة.
- نوع الممتلكات المادية للأشخاص من سيارات وشاحنات ووسائل نقل أخرى وعتاد.
- نوع النشاطات الاقتصادية والمهنية الجديدة في المنطقة.
- مظاهر الرفاهية المادية والبذخ في المنطقة.
- اتجاه التوسع العمراني في المنطقة.

ثالثا- المظاهر الثقافية:

[1] رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الاولى، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، ، عين مليلة، الجزائر، سنة 2002، ص 154.

- الثقافة الاستهلاكية لسكان المنطقة من خلال نوعية السلع والمواد الموجودة في المنطقة
- درجة تردد سكان حي الشارة على المحلات والمقاهي في المنطقة.
- طريقة اللباس ونوعه.
- طريقة التعامل مع التكنولوجيا من خلال أسلوب استعمال الهواتف النقالة والإنترنيت.

والشيء الذي سهل علينا هذه العملية نوعا ما هو الزيارات المتكررة للمنطقة بحكم الانتماء، والإقامة في المنطقة لمدة طويلة؛ مما جعل إمكانية ملاحظة التغيرات السريعة وظاهر العنف في هذه المنطقة وتسجيلها في العديد من الحالات وتعتبر الملاحظة هي الأداة الرئيسية في الدراسة، وجاءت باقي الأدوات مدعمة ومكملة لها، لأنها احتوت على عدة محاور رئيسية تخدم فرضيات الدراسة.

كما استعملنا المقابلة بشتى أنواعها فهي أداة لجمع الخطاب المعتمدة على كفاءة الباحث في استنطاق المبحوث، مبتعدين في ذلك عن أي نوع من أنواع التواصل الضيق كما يفسره " بورديو" في تعقيبه لكتابه " بؤس العالم" ، و لقد اعتمدنا في ذلك على دليل المقابلة و فيه جملة من المحاور لكي تفسح مجال للتحاور و الأخذ و الرد.

كما عرفها الأستاذ رشيد زرواتي على أنها : " وسيلة يلتقي بفضلها الباحث و المبحوث و يتبادلا الحوار و التفاعل اللفظي، و بذلك يحصل الباحث على المعلومات و البيانات المتعلقة بالبحث.[1]

ج- **الوثائق الإدارية:** تعتبر الوثائق الإدارية إحدى أدوات جمع المعلومات و البيانات التي يرجع إليها الباحث، فهي بمثابة الوعاء الملموس المادي الذي يحمل معلومات أو بيانات يمكن أن يستخلص منها معلومات موثوق بها، أو هي وسيط يقدم معلومات و حقائق مختلفة مثل الوثائق الإحصائية المقدمة من طرف المصلحة التقنية لبلدية وادي رهيو عن وضعية الحي العشوائي (الشارة) و المتمثلة في عدد سكان الحي و البنايات القائمة عليه.

د- الصور: و هي أداة مساعدة على تقديم معطيات متنوعة و هي تمثل مشهدا معينا تختلف زاوية التقاطه باختلاف الهدف من دراسته و من خلالها يمكن بناء الحقائق التي تبرز أهمية

[1] رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص 155.

الحي العشوائي و مظاهره فيما يخص شبكة الطرق و الكهرباء و الغاز و النظافة و الخصوصية في المسكن.

3-2 العينة :

أ- مجتمع الدراسة: من خلال الأهداف التي بنيت عليها الدراسة، ومن اجل اختبار الفرضيات لتي تمت صياغتها كإجابة احتمالية على التساؤلات المطروحة في الدراسة الحالية، وعليه فإن مجتمع الدراسة يتمثل في ولاية غليزان وبالضبط دائرة واد ارهيو، وفيما يخص تحديد مجتمع الدراسة هو من الأهمية بمكان البحث، حيث انه يساعد في تشكيل الأسلوب العلمي الأمثل للدراسة، وحصره في مجتمع صغير ومميز يمكن للباحث من التعرف عليه كليا، مما يضمن عدم تشتت العينة ومجتمع الدراسة في هذا البحث، هو كل ما يسوده من عدة ظواهر سيئة والتي منها ظاهرة العنف بمختلف أنواعها: الجسدي واللفظي في الحي العشوائي (الشارة) كنموذج ويمكن بسهولة التعرف عليه، كما يشمل على جميع عناصر ومفردات الظاهرة.

ومنه فالعينة هي جزء من مجتمع الدراسة الذي نجمع منه البيانات الميدانية، و هي تعتبر جزءا من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، لم تعميم نتائج الدراسة على المجتمع كله، وحدات العينة قد تكون أشخاصا كما تكون أحياءا أو شوارعا أو مدنا أو غير ذلك.[1]

ب- حجم العينة: تعد عملية اختيار العينة من أساسيات الدراسة، والمجتمع الذي اخترنا فيه عينتنا هو مجموع عدد سكان حي (الشارة) العشوائي والبالغ 8215 ساكن، ولأن عينة الدراسة هي عينة قصدية التي تستخدم في البحوث الاستطلاعية التي كان عددها 30 فرد من سكان الحي العشوائي (الشارة) مختارة من الوحدات التي تلائم غرض البحث، وكان الاختيار لهذا النوع من العينة القصدية وذلك للسبب الرئيسي والمتمثل في معرفة الباحث للمنطقة مما يسهل عملية الاطلاع على بعض الخفايا ووجود التسهيلات التي لا يمكن إيجادها في حي آخر.

ج- خصائص العينة : في هذا الصدد تهتم الدراسة الميدانية بعرض خصائص وسمات عينة الدراسة من حيث النوع ،السن ، الحالة الاجتماعية ، محل الميلاد، الحالة التعليمية ، الحالة المهنية و سوف نعرض في الجدول التالي حالات الدراسة وأهم سماتها:

[1] رشيد زرواتي، نفس المرجع السابق، ص 191.

جدول رقم 01: يوضح خصائص عينة الدراسة.

الرقم	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	مكان الميلاد	الحالة التعليمية	المهنة
1	ذكر	40	متزوج	خارج الحي	ابتدائي	عامل يومي
2	ذكر	23	أعزب	خارج الحي	متوسط	عاطل
3	أنثى	35	أعزب	خارج الحي	ابتدائي	عاطل
4	أنثى	52	متزوج	الحي(الشارة)	ابتدائي	عامل يومي
5	أنثى	36	متزوج	خارج الحي	ابتدائي	عاطل
6	ذكر	18	أعزب	خارج الحي	ثانوي	عاطل
7	ذكر	35	متزوج	الحي(الشارة)	ابتدائي	عامل يومي
8	ذكر	28	متزوج	خارج الحي	ثانوي	موظف حكومي
9	ذكر	23	متزوج	خارج الحي	متوسط	عاطل
10	ذكر	53	متزوج	الحي (الشارة)	ابتدائي	متقاعد
11	أنثى	47	متزوج	الحي(الشارة)	ابتدائي	متقاعد
12	أنثى	26	أعزب	خارج الحي	متوسط	عاطل
13	ذكر	20	أعزب	خارج الحي	ثانوي	عامل يومي
14	ذكر	39	أعزب	الحي (الشارة)	ابتدائي	عاطل
15	أنثى	43	مطلق	الحي (الشارة)	متوسط	عامل
16	أنثى	39	أعزب	خارج الحي	ابتدائي	عامل يومي
17	أنثى	38	أرملة	الحي(الشارة)	ابتدائي	عامل يومي
18	أنثى	54	مطلقة	الحي (الشارة)	ابتدائي	متقاعد
19	ذكر	25	متزوج	خارج الحي	متوسط	عاطل
20	ذكر	56	متزوج	الحي الشارة	ابتدائي	متقاعد
21	ذكر	30	متزوج	خارج الحي	متوسط	عامل يومي
22	أنثى	44	أعزب	الحي (الشارة)	ابتدائي	عاطل
23	ذكر	32	متزوج	خارج الحي	ثانوي	موظف حكومي
24	أنثى	25	مطلق	خارج الحي	متوسط	عاطل
25	ذكر	37	متزوج	خارج الحي	ابتدائي	موظف حكومي

26	ذكر	41	متزوج	الحي(الشارة)	ابتدائي	عامل يومي
27	ذكر	38	أرمل	خارج الحي	متوسط	عاطل
28	ذكر	43	مطلق	الحي(الشارة)	متوسط	موظف حكومي
29	ذكر	24	أعزب	الحي(الشارة)	ثانوي	عاطل
30	ذكر	28	مطلق	خارج الحي	ثانوي	موظف حكومي

جدول رقم02: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

النوع	الذكور	الإناث	المجموع
العدد	19	11	30
النسبة المئوية	63,4	36,6	100

يشير الجدول رقم (02) إلى أن نسبة الذكور 63,4% مقابل 36,6% للإناث فقد تنوعت عينة الدراسة ،أما بالنسبة للسن فإن فئة الشباب هي الغالبة مما يعتبر ذي أحد خصائص الأحياء العشوائية و أما الحالة الاجتماعية فنسبة العينة المتزوجة هي الغالبة 46,6% تليها نسبة العينة العازبة 30% و ذلك حسب الجدول التالي :

جدول رقم 03: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة المدنية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة%
متزوج	14	%46,6
أعزب	09	%30
مطلق	05	%16,7
أرمل	02	%6,7

الحالة المهنية :

تبين أن معظم حالات الدراسة تنتمي إلى القطاع الحضري غير الرسمي و هو يتناسب مع طبيعة الوضع السكني و الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للأحياء العشوائية من حيث أنه نشاط اقتصادي يمكن أ يكون إنتاجيا أو تجاريا أو خدماتيا و ليس نشاط حكومي بقدر ما هو خاص و هامشي و غير ملحوظ و غير مسجل و عادة ما يلجأ القطاع غير الرسمي إلى اختيار مواقع بعيدة لنشاطاته قد تكون أماكن مفتقرة إلى المرافق و الخدمات و قد تقام منشآته على أماكن في مناطق سكنية حيث يختلط السكن بالعمل و قد لا تكون هناك منشأة كما في حالة الباعة المتجولون .

3- العوامل الاجتماعية لظاهرة العنف في حي الشارة:

الحي السكني : تناول كثير من العلماء خلال المؤتمرات التي تعقد بشأن الأحياء الحضرية المختلفة و تأثير الظروف الفيزيقية السيئة للسكان على حياة و سلوك السكان فقد حاول العديد من علماء الاجتماع و السلوك المنحرف على تأكيد العلاقة بين الأحياء العشوائية و الانحراف على اعتبار أن السلوك المنحرف هو نتيجة طبيعة لمجموعة ن التناقضات البنائية التي ينطوي عليها هذا لمجتمع كما صرح أحد السكان (العينة رقم 10) "الدولة راهي تشوف فينا قاع ارهاب و ما نصلحوش" باعتبار أن حي الشارة العشوائي عاش فترة عصيبة خلال العشرين السوداء ، بالإضافة إلى عدة عوامل ايكولوجية قد تؤثر في انتشار الانحراف و تزايد معدلات الجريمة كالحجم السكاني و الكثافة .

و قد أوضح لنا المكلف بالاعلام على مستوى الأمن الوطني لمدينة وادي رهيو أن حي الشارة العشوائي ليس به أمان مما يدل على انتشار العنف ووجود علاقة بين الحي العشوائي و انتشار نشاطات و ظواهر إجرامية مرتبطة بفئات خارجة عن القانون تمتهن السرقة على أحياء أخرى مجاورة والمتاجرة في المخدرات بكل أنواعها و الخمور بشكل غير رسمي و حتى مراكز دعارة خاصة في الجهة الجنوبية (الأعالي) من الحي[1].

[1] تصريح العون المكلف بالإعلام بمصلحة الشرطة القضائية (محافظ شرطة) بمدينة واد يرهيو

و أثناء توغلك إلى حي الشارة ما يميزه عن باقي الأحياء هو انتشار القمامة هنا و هناك و ذلك لانعدام مفرغة عمومية وكذلك اللاوعي من طرف السكان و في نفس الوقت تتجاهل الأجهزة المختصة (البلدية) هذه الظاهرة و ذلك لأنه حي عشوائي ذو شوارع ترابية صخرية و به منازل متلاصقة مما يؤدي إلى انتشار التلوث في المنطقة ومعاناة معظم سكانها من الأمراض المختلفة حيث صرح العينة رقم (26) " راك تشوف كيفاش رانا عايشين تقول مراناش في 2018 ، الوسخ كلانا ، لا حنا و لا البلدية ، رحنا نشتكوا يشوفونا حل ، قالونا ما عندكمش الطريق وين تفوت الشاحنة، هذا ما خسروا علينا "

و أضاف آخر العينة رقم (20) "حنا أربعة في العائلة قاع مرضى بالربو، رانا عايشين موتى "

مع العلم أنه عند تراكم القمامة و تعفنها تشعل بها النار ما يزيد الجو تلوثا و انبعاث روائح كريهة ما يفسر افتقار معظم سكان الحي للوعي البيئي و عنفهم في تعاملهم مع البيئة المحيطة .

المسكن: نقصد به حالة السكن العشوائي الذي يمكن سكان المنطقة من تأسيسه وذلك باعتبار أن المسكن يعد حاجة اجتماعية أساسية ومطلبا حيويا من متطلبات الحياة الإنسانية ومنه سوف نبرز أهم ملامح السكن من حيث نوع المسكن ، نمط المسكن (ملكك-ايجار) ، حالة المسكن (مستقل، مشترك) عدد الغرف، المرافق الأساسية

و الخدمات المتصلة به، حيث نجد تعدد في أنواع المساكن بالحي فحي ليست نوعا واحدا بقدر ما هي أنواع متعددة منها المسكن الريفي (تقليدي ، حديث) حضري، العشة .

فالمساكن الغالبة في حي الشارة العشوائي هي عبارة عن منزل مبني من المواد الإسمنتية غير مخطط أي دون مراعاة معايير البناء و تتكون في بعض المنازل على أكثر من طابق و نجد بعض المنازل ذات طابع ريفي و ذلك لتربية بعض السكان للحيوانات الأليفة كالمواشي و الدجاج في الساحة أو كما يسمى بالحوش و هناك بعض المنازل عبارة عن صفيح أو عشة مبنية بمواد إسمنتية و مغطاة بسقف حديدي ، و كل هذه المنازل بالحي العشوائي الشارة لا يملك ساكنيه ملكية أرض و إنما هي ملك للدولة والساكن حائز فقط .

و قد صرح أحد المبحوثين العينة رقم (28) "جيت سكنت هنا في 1998 و حطيت دوسي نتاع سكنى في 2000 دعم ريفي حتى من بعد ردولي دوسي و قالولي أنت راك ساكن في سيكتور حضري عاودت درت طلب سكن اجتماعي و راني نستنى"

و قد صرح مبحوث آخر العينة رقم(1) " أنا موظف عند الدولة ما عندي حتى حق فالسوسيال، ما بغاو يسقمونا الوضعية نتاع الملكية و نبني نورمال الطريق هي التالية ماكاش "

و قد تبين من خلال المقابلات أن معظم الحي العشوائي الشارة ه سكان جدد ترجع أصولهم إلى مناطق أخرى و ذلك بسبب النزوح الريفي خلال فترة التسعينات مما جعل الحي خليط أو فسيفساء و انتشر و ساد العنف بصفة كثيفة في الآونة الأخيرة ، كما صرح أحد السكان القدامى بالحي العينة (10) "كل يوم نشوف وجوه جديدة ما تعرف اللي ساكن من اللي كاري من الضيف و لا المليح من القبيح ، و وراء المغرب ما نحكيلكش راك تعرف؟؟" .

كما اتضح لنا أن بعض المساكن مستقلة و البعض مشتركة في دورة مياه واحدة وساحة واحدة و ذلك ما يفسر لنا عدم وجود الخصوصية حتى بعض البناءات أعلى من بعض مطلة بالبناية أو المسكن في الأسفل .

ناهيك عن شبكات الصرف الصحي فهي متوفرة فقط للجهة السفلية(الشمالية) من حي الشارة ،أما ما تبقى فمازال السكان يستعملون شبكة الصرف التقليدي (المطمورة) مما يساهم في انتشار المياه بصفة مستمرة في شوارع الحي و ما ينجم عنها من تلوث و حشرات ، أما المياه و الكهرباء فهي متوفرة تنجذب في التوزيع و قد لوحظ وجود المجاري في الشوارع بصفة دائمة .

ناهيك عن وجود بعض المساكن الفارغة هجرها ساكنوها و بقيت تحت تصرف مشبوه كبيع الخمور و المخدرات و الدعارة مع العلم أن الحي آهل بالسكان و أن الأشخاص هم من أبناء الحي و الأحياء المجاورة لها لا يجرؤ أي ساكن أن يقدم شكوى ضدهم إلا إذا تعرض أحد (أجنبي عن الحي) إلى سرقة أو اعتداء .

أما عن الأسرة و علاقتها بالعنف نجد أن معظم المستجوبين يرى أن الصراعات و المشاكل العائلية هي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة العنف ، كما جاء في عبارة العينة رقم (24) " أنا راني عايشة في دارنا و ضغط كبير عليا ،أي واحد يخرب فيا نطرطق عليه أنا ديجا معمرة و يزيدوني "

و هذا ما يحيلنا إلى معرفة العلاقة بين أبناء الأسرة باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية و بين اكتساب الفرد للسلوك المتسم بالعنف ، و هي تعد إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأبناء العادات و التقاليد و القيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها .

كما أن للمناخ الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة يساهم في تبني أساليب معينة في التنشئة الاجتماعية تختلف من مكان لآخر باختلاف الثقافة الفرعية للمجتمع إلى جانب المستوى التعليمي و ثقافة الوالدين داخل الأسرة كلها مؤشرات تدل على سبب أو دافع من دوافع العنف ، فكيف لشخص يعيش في جو مغيم بالمأساة لا يفكر في ممارسة العنف حتى و لو كان انتقام للذات أو من أجل إبراز الوجود كما صرح أحد المبحوثين العينة رقم(02)

"desfois نقول ندير كوردة و لا هذي الحياة لا خدمة لا زهر و desfois اللي جا نفرغ فيه زعافي "

و كذلك المبحوث العينة رقم (é1) "واحد Chaumeur مين يجيب الدراهم ، يسرق و يدابز و يدير ميات حاجة باش يجيب الدراهم Chommage يدير بزاف صوالح ، des jeunes surtout، راك حاصي تبغي تلبس و لا تتزوج بصح ما عندكش ريال كي تدير ، أيا و من بعد تفوت عليك وحدة دايرة سلسلة تاع ذهب تسوى 50 مليون واش تدير تبقى تكحل فيها ،آ فالدورة تخدم تصوفيطة و تبلع باب"

مما يجعلنا نستنتج أن تدهور الحالة المعيشية و المشاكل العائلية من أهم أسباب العنف في الوسط الحضري

كما تلقي المبحوثة العينة رقم (05) " دروك لا الأسرة و لا المدرسة ما رباوش شكون يربي ، باينة الشارع يربيه على حسابو"

و يضيف مبحوث آخر العينة رقم (23) " مين الشيخ يطيح في القسم راه يعلم التطياح ماشي القرايا و كلشي من الخلطة و الكارطي و يخليك تولي عنيف بسيف عليك"

ومن أهم الأسباب المؤدية إلى ممارسة العنف و خاصة لدى فئة الشباب الصراعات العائلية و هذا ما أولى به أحد المبحوثين الذي تعرض للعنف من قبل أسرته مما سبب له حالة من القلق النفسي و الخوف أو نوع من اضطرابات النفسية التي تنعكس سلبا على مستوى تكيفه الذاتي و الاجتماعي و كذا تدهور الحالة المعيشية للفرد من شأنها أن تكون دافعا لممارسة العنف حسب ما جاء به أحد المبحوثين العينة رقم (30) " normalment تدخل للدار تريح بصح كي تلقى المشاكل تتقود قاع و مع ذلك الضغط تخرج قاع زعافك برا"

دون أن نهمل أحد العوامل المهمة حاليا و هي انتشار ظاهرة المخدرات بقوة في أوساط الشباب محاولة منهم الهروب من الواقع في رأيهم حيث صرح أحد المبحوثين العينة رقم (29) " أنا نوض على الواحدة 13:00 ندور كاش ما نافيقي دخاني و كميتي (الزطلة) و نبات سهران فالقبة مع جماعتي و كل واحد يحط واش دبر فالنهار و نعمرو ريسانا و هكذا "

و ما لوحظ في ذلك أن هذا الانحراف سببه الإهمال العائلي كا جاء على لسان المبحوث العينة رقم (06) " وحدة نعرفها تدخل للدار على 03:00تاع الليل و وماعلابالهاش بولادها، ياكلو برا، يشربوا برا، واش تقارع فيه يخرج وليدها ،طبيب...؟"

كما أن للبيئة السوسيوثقافية والبيئة الاقتصادية علاقة مباشرة بظاهرة العنف وأن العشرية السوداء ساهمت بشكل كبير في نمو هذه الظاهرة ، كما أوضح أحد المبحوثين من السكان الأصليين العينة رقم (10) " الإرهاب أثر بزاف ، أنا زدت هنا في حي الشارة

ماكانش كيما هاك كانت الحرمة بصح من الإرهاب و لاو صحاب الدواوير يهربوا و سكنوا بزاف هنا حتى ولات شخشوخة حارة ".

ومن خلال أجوبة المبحوثين يتضح لنا كذلك أن الصراعات العائلية تؤدي بالفرد إلى انحراف سلوكياته و إدمانه على المخدرات ومنه الانحراف الأخلاقي و بالتالي الأسرة التي تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية لم تقم بوظائفها فالنتائج تكون وخيمة

و هذا ما يسميه الوظيفيون بالخلل الوظيفي في نسق المجتمع ، بحيث يمكن أن ندعم ذلك بقول المبحوثة العينة رقم (12) " خويا لوكا نجا حارض عليه الأب كيما كانت ماما حية

ويدخل للدار بكري ويعسو لوكان خويا ما وصلش هكا ، يشرب ، يخون ، حتى اللي دخل للحبس" وهنا نشير إلى نقطة مهمة وهو غياب الأم (موتها) و الدور الذي تلعبه في السيطرة على سلوكيات أبناءها .

نقطة أخرى شاعت بين أوساط شباب و شابات بلادنا و هو الاستماع إلى الأغاني الإباحية المحلية و هاته الأغاني التي تترجم ثقافة العنف في مجتمعنا و الغنية بألفاظ تدعم و تدعو إلى العنف و هذا ما أكده أحد المبحوثين العينة رقم (28) " فالغنا نتاعنا واش تلقى؟ غير نقطعكك ، ننتحر ، نكوي روحي ، و زيد أي آي و الواي واي ،حتى بنتي في عمرها 4 سنوات كي رحت نشوفها قالتلي بابا راني لاصقة و بدأت ترقص الآي آي ، من ثم عرفت بلي بنتي راهي تقرا فالتحضيري "

و قد كان واضحا في مقابلاتنا الميدانية أنه إذا انفك كيان الأسرة و تصدع فيجوبها الخلاف و البغض و الشجار .[1]

فمثلا الموت خاصة وفاة الوالد تؤدي في غالب الأحيان إلى خروج الأم للعمل أي شيء مقابل دخل بسيط ، فملاحظة الابن هذا الشيء إما يجعله يعمل أي شيء للحصول على المال ،أو إدمان أي مخدر كنوع من النسيان أو عدم العيش في الواقع و هذه الظاهرة الخطيرة أصبحت جد خطيرة و شائعة في مجتمعنا و حسب درايتي شخصيا أن معظم جرائم العنف بكل أنواعه تكون في الغالب تحت تأثير المخدرات .

كما جاء على لسان أحد المبحوثين العينة رقم (06) "أبي مات وأنا نخون و نبيع الكيف و الكاسيات و حواتي كامل يخدموا هاذ الخدمة "

---

[1] معمر السويدي ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، بدون تاريخ ، ص75.

و يضيف آخر العينة رقم (13) : " وليت نشرب و نبلع بسبب لي بروبلام اللي فالدار بويا ما عندهمش باش يصرف علينا و أنا الكبير و حواتي قاع صغار وأنا ما لقيتش خدمة وما مريضة بالكلاوي ".

هكذا تنوعت إجابات المبحوثين حملت في طياتها هموم المدينة التي يتشوف إليها الجميع للسكن فيها خاصة سكان الريف لكن يبدوا أن المدينة تختفي وراء قناع يجب أن نكشف عليه و نعرف الوجه الحقيقي لها .

4- مشاكل الإسكان في المناطق الحضرية :

يمكن القول بأن واحدة من أهم المشاكل التي تجابه البشرية هي مشكلة النمو السكاني السريع و الإحصائيات تشير على أن سكان العالم يزدادون بما يساوي مدينة نيويورك كل شهر وليس معنى هذا أن سكان العالم سوف يتضاعفون بعد عشرين سنة فقط بل يعني أيضا أن البشر إذا أرادوا الحفاظ على مستويات المعيشة الحالية فان عليهم أن يبذلوا كل ما في طاقتهم لمضاعفة ما هو متاح الآن من تسهيلات و خدمات

وهناك اتجاه تأزم النمو السكاني في العقود الأخيرة وهذا الاتجاه هو انتقال السكان من المناطق الريفية إلى الحضر

و في هذا الاتجاه تترسخ العديد من مسببات المشاكل التي تواجه المدن و المراكز الحضرية و تكمن مشكلة السكن في ارتفاع قيمة إيجارات المنازل بصورة تفوق القدرة الشرائية للأفراد محدودي الدخل .

و من هذه المشكلة الحضرية كان الواقع متر فكما جاء على لسان مبحوثتنا في المقابلة رقم (23) و أن مشكلته مرتبطة بعدم حصول عائلته على مسكن يأويهم ، فهو يقول أن الإيجار مرتفع في مدينة (وادرهيو) و العجز أدى بهم إلى اللجوء إلى الأحياء العشوائية و يضيف آخر العينة رقم (14) بأن مشكل المال يلعب دورا كبيرا لأن أبوه متقاعد و رغم مستواه التعليمي الثانوي لم يحصل على عمل يساعده ، كل هذه المشاكل كانت سببا في دخوله السجن و تسجيله في قائمة المجرمين ، فمحيطه و عجزه هو الذي أوصله إلى ما هو عليه و عدة عائلات يحصل معهم نفس الشيء ، يكونون عائلات محترمة و يتغيرون بسبب سوء المعيشة فنا المحيط يفرض نفسه عليهم و بالتالي هذه المشكلة هي واحدة من أسباب الإجرام و وصول الفرد إلى أن يصبح مذنبا في حق نفسه و في حق المدينة و في حق المجتمع .

أ- الفقر :

أدت الصعوبات الاقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر إلى سوء تسيير الاقتصاد الوطني و فشل المؤسسات الإنتاجية العمومية و عدم استغلال الكفاءات العلمية المخلصة و تهميشها و انتشار مظاهر الفساد الإدراكي و المالي و كثرة الاختلاسات

والسرقات و التبذير إضافة إلى ذلك مرت سنوات الإرهاب حيث توقفت الاستثمارات

وتفاقمت ظاهرة البطالة و كلها عوامل أدت إلى مشاكل متداخلة و معقدة كانت نتيجتها تفشي الفقر بين أفراد المجتمع خاصة و أن الجزائر تعرف نموا ديموغرافيا عالي ، مما يؤدي إلى تزايد مستويات البطالة و انتشار الآفات الاجتماعية و انتشار الفقر الذي أدى إلى ظهور الانحراف و ارتكاب الجرائم كما جاء على لسان المبحوث العينة رقم (19) " ماعندناش و احنا بزاف في الدار ، ماكانش اللي يخدم آبار الشيبانية ".

كما أن الكثير من الأسر اضطرت إلى إيقاف أبنائهم عن الدراسة بسبب عدم القدرة على تلبية حاجاتهم و متطلباتهم الدراسية و من خلال المقابلات التي قمنا بها فمعظمهم كانوا فقراء ، بحيث لدينا 11 حالة لهم مستوى تعليمي ابتدائي .

ومن أحد أشكال العنف الأسري كذلك العنف اللفظي و الجسدي عند الأفراد المتزوجين ذلك كل حسب ظروفه و غالبا ما تكون النتيجة هي الطلاق وحسب المبحوثة العينة (18) " كي كنت متزوجة كان عندي مشاكل بزاف مع راجلي ، كل حاجة قاع ماكانش يطيحلي و يشمت بيا حتى وصلت وين ولا يضربني سورتو كي يجي سكران ،هكا و صبرت معاه حتى وين لحقت بيه ولا يجيب النسا لداري و يقولي غادي نبسط مع صحابي ، كنت عايشة في جحيم ".

و عندما تتصل الحياة الزوجية يأتي الطلاق هو الآخر ذو صبغة أخرى من العنف جزء من المشاكل النفسية و الاجتماعية و المالية محل النزاعات و سببا من أسباب اللجوء إلى ممارسة العنف و خاصة أن المرأة تشعر بمرارة العيش جراء فشل تجربتها في الزواج خاصة و أن مجتمعنا محافظ فالمرأة المطلقة ينظر إليها نظرة خاصة أو يقال عنها "ماشي تاع دار" و غيرها من الكلام الذي يؤذي .

فربما تلقى هذه المرأة المطلقة مشاكل من طرف أسرتها و تزيد عليها الضغوطات هذا ما يؤدي بها إلى الانحراف و ممارسة العنف حيث التقينا بأحد المبحوثات و هي معروفة في كل المدينة و صرحت بما يلي العينة رقم (15) " أنا زوجوني بسيف و كي ماتفاهمتش مع راجلي طلقني و رحت لدارنا ولا مرة على مرة وخويا يشريهالي

ويضربني ما قدرتش نتحمل و خرجت من الدار و راني دورتها تبزنيس مع الشبيبة ".

كما أن الكثير من الأطفال اتجهوا إلى العمل بسبب الفقر و ذلك لمساعدة أولياءهم كما جاء على لسان المبحوث رقم (08) " كي حبست قرايتي خدمت في حانوت عند واحد باش نعاون والديا "

كما أضاف المبحوث العينة رقم (21) " كنت نخدم مع ماصو(بناء) ملي كانت في عمري 15 سنة" .

و بالتالي السجون مليئة بأشخاص فقراء و أغلبيتهم موقوفون محكوم عليهم بالسجن لارتكابهم جرائم مختلفة متعلقة بالعنف و المخدرات .

ب- البطالة :

يقوم العمل بدور كبير و هام في حياة الإنسان فهو يشغل من حياته أغلب سنواته و يشغل من نهاره ساعاته ، و هو فضلا عن ذلك بالنسبة للإنسان إشباعا لرغباته و متنفسا

لطاقاته و موردا لرزقه ، و العمل من ناحية ثالثة يتيح للإنسان فرصة الاتصال بغيره ممن يعملون معه .[1]

إن سياسة التصنيع و التعليم في الجزائر قد جلبت كثيرا من العاملين للبحث عن عمل مأجور لكي يستطيع الشخص أن يعتبر نفسه عاملا وعلى هنا يعجز الشخص على كسب راتب يمكن أن يكون سببا للشعور بالحرمان، وخاصة في المدينة، حيث يرتكز الشغل و البطالة تكون أكثر تأثيرا ، فعلى ضوء هذه النتائج نتعجب أن نرى شخصا يرتكب الجريمة ،فإن مشكلة البطالة عبء ثقيل على الدولة و تؤثر على الحالة الاقتصادية و الاجتماعية و قد كانت هي السبب في مشاكل كثيرة : السرقة ، النهب ، الإدمان ، الاغتصاب ، بحيث أن من خلال المقابلات التي قمنا بها يوجد 20 حالة من 30 يعملون و البقية دون عمل، و كما جاء على لسان المبحوث العينة رقم (03) "أن مشكلتي في البطالة الشوماج، ماكانش الخدمة كبرنا والدينا غير هوما يصرفوا علينا "

وكما أضاف مبحوث آخر العينة رقم (27) "ماكانش الخدمة بسيف علينا نخونوا و ندبزوا ريسانا باش نشروا لادروق la drogue" .

و البطالة توفر للشباب العاطلين عن العمل أوقات فراغ ، فهذا الفراغ يسبب الاكتئاب و الفشل فيصبح السباب يفكر بطريقة سلبية و يتجه إلى السرقة و العنف كما جاء على لسان المبحوث العينة رقم (02) " نرقد بزاف و لا نقعد فالقهوة ، نرقد على خاطر ما عندي ما ندير الصباح ، العشية برك ندور كاش ما نافيقي زماني ".

ج-المخدرات :

إن كثرة المشاكل التي يعيشها أفراد المجتمع الجزائري دفع كثيرا من الشباب إلى الهروب من الواقع عن طريق الإدمان على المخدرات بكل أنواعها و المتاجرة بها ، فمن خلال المقابلات التي قمنا بها فمعظمهم يتعاطون المخدرات و يتاجرون بها ، و هو ما يؤثر سلبا على حياة الأفراد الاجتماعية و المهنية و على الواقع الاقتصادي للدولة ، ذلك أن أفراد المجتمع الذي يعانون من تأثير الإدمان على صحتهم و سلوكهم الإجرامي يصبحون عالة على أسرهم و على المجتمع و الدولة كما صرحت المبحوثة العينة رقم (22) من خلال علاقتها بالوسط الذي تعيش فيه (مسترجلة أي الشبيه بالرجال) :" كي نفوت يقولولي أنت خاين و... أنا يريحوا معايا غي صحاب اللي يكمو و الناس يخافوني و دارنا يكرهوني باسكو نبيع الكاسيات للشيرات الصغار".

[1] فوزية عبد الستار ، **مبادئ علم الاجرام و العقاب** ، دار الطباعة و النشر ، بيروت ، سنة 1985، ص130.

إن الصعوبات التي يعاني منها الأفراد في المجتمع و العوائق التي تعترض طريقهم و عدم القدرة على مواجهتها ، كلها عوامل تؤدي إلى مواجهة الأحداث بطرق سلبية و تتمثل في الإدمان على المخدرات و إن أهم أثر لتعاطي المخدرات هو سلوك المدمن من أجل الحصول على المال اللازم لشراء المخدرات و هناك مدمني المخدرات يتورطون في جرائم أخرى على القليل من أجل الحصول على المال لتمويل عادتهم و كما يعرف بالعامية manque الاحتياج .

5- نتائج الدراسة :

أ- لقد أصبحت ظاهرة التحضر من أهم السمات التي طبعت التغير الاجتماعي لمختلف المجتمعات الحديثة وهي التي غيرت الكثير من مكونات البناء الاجتماعي وحصل تغير في نمط العلاقات الاجتماعية والقيم والاتجاهات والمعايير ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي ليصلح التحضر ظاهرة اجتماعية غلبت على المجتمعات الحديثة بجميع مؤسساتها.

وتلعب المدينة باعتبارها الوسط الحضري الدور الحاسم في التغير ولعل اخطر التغيرات هو تفشي الفردية نتيجة الاستقلالية مما اثر على الأسرة الجزائرية بالدرجة الأولى الذي انعكس في تحولها المساس ببنائها وتركيبها والعلاقات الأسرية الداخلية، وبهذا أضحت المدينة تتميز بتعقيد وتشابك مشكلاتها وتتصف بنظام العشوائية، حيث تنتشر الأحياء العشوائية والأكواخ بسبب ظروف الإسكان التعيسة وسوء التسيير الإداري بها، هذه العوامل خلقت فضاءا واسعا للظواهر الاجتماعية، وكان العنف الحضري بمختلف أنواعه الهاجس الأكبر في المجتمع.

أن الشباب الجزائري الذي يمثل الغالبية العظمى للمجتمع قد تأثر كثيرا بهذا التغير التغير الاجتماعي السريع وبمشاكله وخاصة في المدينة ففي وقت أصبح فيه التعليم العمل المأجور، السكن، الحصول على المال من أهم أهداف الشباب إلا أن كثيرا من السباب عجزوا عن تحقيق هذه الأهداف، فمشاكل العمل والسكن شجع كثيرا من الأفراد على التسكع في الشوارع والطرقات حيث الميل إلى الإجرام والعنف مع الجماعات المنحرفة وعليه، فقد وجد المنحرفين الذين يمارسون العنف ضد أفراد آخرين يعيشون في الفقر، سكن مكتظ وسعيد، جو عائلي مضطرب، تربية سيئة، زيادة على ذلك هناك عدد معتبر من هؤلاء المجرمين طردوا من المدرسة في سن مبكرة ليجدوا أنفسهم بطالين أو متجولين في الشوارع أدى بهم التسكع في الشوارع إلى تعلم تصرفات منحرفة مثل الرقة، بيع المخدرات، شرب الخمر.

أن معظم المشكلات الاجتماعية تعود أساس إلى خلل التنشئة الاجتماعية التي تبدأ من الآسرة، لذلك فالتنشئة الأسرية للطفل من أساليب ومعاملة الوالدين تعد مسؤولية ليست هينة

خلال المراحل الأولى حتى سن المراهقة والتي تنشا عنها سلوكات سوية وغير سوية للطفل.

تعد المدرسة نقطة الالتقاء لعدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة وهذه العلاقات هي المسالك التي يتخذها التفاعل الاجتماعي ويجري فيها التأثير الاجتماعي .

وهكذا نجد أن العنف في المدينة من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها اتخذ عدة أشكال: عنف لفظي وعنف جسدي، وهذا الأخير إلتمسناه من خلال أجوبة المبحوثين والتي ظهرت في عبارات كالأتي: "مركنة ، مقودة عليا".

إذا هكذا هي المدينة مسرح للهو وملعب للعنف والجريمة وتسير دون قانون يمنع الجريمة وينظم الحظيرة السكنية حيث يعم الأمن والاستقرار، لكن من خلال ما اكتشفناه من الدراسة الميدانية أن المدينة هي ثقافة وسلوك لان الكل يجهل هذا القانون ويرى بان الفضاء ملك له وهو حر في ممارسة سلوكياته، التي هي بالنسبة له شيء عادي.

لعل الفائدة الهامة التي ترجى من الدراسة الراهنة أنها يمكن أن تساهم من خلال نتائجها في بناء تصور الأمان والوقاية من العنف في منطقة الدراسة، وفي ضوء ما تقدم تم التعرف على مدى ما يتعرض له الأفراد والأسر التي تقيم في الظروف الصعبة وينغمس فيها سكان الحي ويتمزج بها العنف، ويتعرض فيه الأفراد للحرمان، وللقضاء أو التخفيف من حدة هذه الأوضاع المتردية في الأحياء العشوائية فلا بد على المجتمع بمختلف أفراده ومؤسساته أن يضع سياسات جذرية على المستوى البعيد وحلولا سريعة، ويتم ذلك من خلال توفير أنواع من الرعاية على المدى القريب تتلخص في الأتي:

- **الرعاية السكنية**: على وزارة السكن والمجتمعات العمرانية دور يتمثل في تطوير وإعادة تخطيط للأحياء العشوائية على مستوى كل مدينة بحيث يمتد إلى العمران وكافة الأعمال الخدماتية، كما نقترح على الهيئات الخاصة بتشييد المساكن حسب ظروف كل عائلة ومراعاة ثقافتها المحلية.

- **الرعاية المادية**: وتتمثل في التخفيف من حدة البطالة في الأحياء العشوائية وذلك بخلق مناصب شغل وتوفير الدولة دعما للفئات الفقيرة وخاصة أن النتائج البحثية أفادت أن غالبية سكان الحي يزاولون أعمال حرة ذات مستوى منخفض كباعة متجولون وغيرها.

- **الرعاية الصحية:** تتم من خلال إجراءات فورية متمثلة في قوافل صحية تقوم بالمرور على سكان الأحياء العشوائية وإنشاء عيادات بالمنطقة للتكفل خاصة بالطفولة والأمومة.

- **الرعاية الخاصة بنظافة المنطقة:** نظرا لكثرة وجود أكوام القمامة والنفايات بصورة ملحوظة في المنطقة مما يسبب التلوث الذي ينتج عنه العديد من الأمراض العضوية والنفسية، فلا بد من توفير خدمات النظافة في هذه الأحياء وذلك من خلال توفير صناديق

لجمع القمامة وتعيين بعض العاملين بالنظافة بصفة يومية، كما يجب على الهيئات والجمعيات القيام بحملات توعية لسكان الأحياء العشوائية

- **الرعاية الخاصة بالمرافق:** نظرا لندرة الخدمات وسوء المرافق في الأحياء العشوائية وما يترتب عليها من مشكلات فلا بد أن تعمل الدولة على إدخال جميع المرافق(مياه ، صرف صحي، غاز) في الحي بأكمله، كما يجب إنشاء مرافق رياضية وثقافية كالملاعب ودور الشباب وإقامة ندوات بهدف ملأ وقت فراغ الشباب بما يعود عليهم بالنفع ويحميهم من الانحراف.

- **الرعاية الدينية:** لوزارة الشؤون الدينية دور اجتماعي وثقافي من خلال الإشراف على توعية الشباب داخل هذه الأحياء وحثهم على الأخلاق وتعريفهم بأمور الدين.

- **الرعاية التعليمية**: التأكيد على عملية التعليم وفوائده ككابح لجماح العنف من خلال فتح فصول لمحو الأمية للأطفال والكبار بمدراس الأحياء العشوائية وتشجيعهم بحوافز مادية وتقيد مساعدات تعليمية من خلال توفير دروس التدعيمية وتوفير الأدوات المدرسية مجانا أو بأسعار رمزية، كما تلعب القدوة دورا كبيرا في تعديل السلوك، لذلك يجل إعطاء أباء دورات إرشادية حول كيفية معاملة الأبناء.

- **الرعاية الأمنية**: تعتبر الأحياء العشوائية مكانا خصبا لتجمع المجرمين وتجار ومدمني المخدرات نظرا لافتقارها لمراكز أمنية أو حتى دوريات الشرطة، نظرا لضيق الأزقة، ومن الناحية أخرى مد جسور الثقة المتبادلة وتوطيد العلاقة بين رجال الأمن والمواطن بين هذه الأحياء وهذا يساعد في مواجهة جرائم العنف بأنواعها ويشعر المجرم انه هناك رقيبا من السكان لكبح أعماله الإجرامية.

خلاصة الفصل:

هكذا هي الحياة في المدينة، فالمدينة كتنظيم اجتماعي تؤدي مختلف الوظائف الاجتماعية، و المدينة كطريقة حياة تنظم الحياة الحضرية، و المدينة كبديل عن الريف هي روح الحياة العصرية، فهي ذلك الفضاء للتفاعل السياسي، لاقتصادي، و حتى الثقافي، رغم كل هذا إلا أنها تتميز بتعقد و تشابك مشكلاتها، تتصف بنظام العشوائية، حيث تنتشر الأحياء القصديرية و الأكواخ بسبب ظروف الإسكان التعسة، و سوء التسيير الإداري بها. هذه العوامل جعلت من الظواهر الاجتماعية أن يكون فضاء لها ، فضاء مديني و كان العنف الحضري بمختلف أنواعه من بين ظواهرها التي عرفت انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة خاصة في المدن الكبرى، و سيكون الفصل الموالي خاصا بظاهرة العنف مع التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لها.

لقد أصبحت ظاهرة التحضر من أهم السمات التي طبعت التغير الاجتماعي لمختلف المجتمعات الحديثة، و هي التي غيرت الكثير من مكونات البناء الاجتماعي و حصل تغير في نمط العلاقات الاجتماعية و القيم و الاتجاهات و المعايير و مختلف وسائل الضبط الاجتماعي ليصبح التحضر ظاهرة اجتماعية غلبت على المجتمعات الحديثة بجميع مؤسساتها.

كما أن التحضر هو انتشار نظام و مواقف و اتجاهات و سلوك، فالمدينة ليست وحدة أو حيز مكاني فقط، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية و قواعد و أعراف وقيم و نموذج تنظيم. و بظهور اتجاهات جديدة ظهرت بوادر تنظيم النسل و التي هزت المعتقدات الخاطئة و بلورت في أذهان الأفراد قيما جديدة، و قد أدركت المرأة أهمية الموضوع فيه من قائدة تلعب التوعية الدور الهام في تغيير قيم الأفراد و عاداتهم الاجتماعية.

إن التغير الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي الذي عرفه المجتمع الجزائري يؤدي إلى إضعاف الدور التقليدي للعائلة كوحدة ذاتية متضامنة و كمؤسسة فعالة لمراقبة الأفراد، و هذه الوضعية قد وسعت الهوة بين الآباء و أبنائهم و ما صاحب ذلك من صعاب و انحرافات و تسبب في ازدياد الطموحات و الخرافات في أوساط عامة الشباب الذي كثيرا ما رأى بأن هذه التغيرات هي خطر ضد طريقة الحياة التقليدية، فالطريقة الحضرية الجديدة صاحبتها احتياجات جديدة و ضغوط اقتصادية حادة بينما وسائل تحقيق تلك الاحتياجات كانت محدودة، و عليه فالحرمان النسبي كان شعور كثير من العائلات ضعيفة الدخل، و هذا يبدوا عاملا مساعدا في ارتفاع نسبة الإجرام.

إن الشباب الجزائري الذي يمثل الغالبية العظمى للمجتمع قد تأثر كثيرا بهذا التغير الاجتماعي السريع و بمشاكله و خاصة في المدينة ففي وقت أصبح فيه التعليم العمل المأجور، السكن، الحصول على المال من أهم أهداف الشباب إلا أن كثيرا من الشباب عجزوا عن تحقيق هذه الأهداف، فمشاكل العمل و السكن شجع كثيرا من الأفراد على التسكع في الشوارع و الطرقات، حيث الميل إلى الإجرام و العنف مع الجماعات المنحرفة و عليه، فقد وجد المنحرفون الذين يمارسون العنف ضد أفراد آخرين يعيشون في الفقر، سكن مكتظ و سعيد، جو عائلي مضطرب، تربية سيئة، زيادة على ذلك هناك عدد معتبر من هؤلاء المجرمين طردوا من المدرسة في سن مبكرة ليجدوا أنفسهم بطالين أو متجولين في الشوارع أدى بهم التسكع في الشوارع إلى تعلم تصرفات منحرفة مثل السرقة، بيع المخدرات، شرب الخمر.

و على الرغم من تبيان الأطر الثقافية و الحضرية بين مجتمعات العالم الثالث و بين المجتمعات الغربية، فإن دول العالم الثالث عملت انطلاقا من غيرها بقوة الشباب المادية و المعنوية و البشرية و بدورهم في إحداث النهضة الشاملة أي مجتمع يريد أن يفرض وجوده في العالم، ميزته اليوم التحديات المختلفة و المتعددة.

إن العنصر الشباني في وضع و في تجديد الحياة الاجتماعية عبر مختلف مراحل التاريخ و المجتمعات تتجلى من بين ما تتجلى في رفضه لكل الضغوط و التوترات التي تفرض عليه، و بالتالي دخوله في صراعات عنيفة مع مختلف الأشكال الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، لذلك أحدث قضايا الشباب و مشكلاته حيزا كبيرا في العديد من الأبحاث السوسيولوجية و الانتربولوجية و النفسية لتلك الأبحاث التي ترى في الشباب فئة حساسة و هي المرشحة لتحمل كل الفئات الاجتماعية و السلوكية، و هذا ابتداء من تعاطي المخدرات إلى الجريمة و العنف، و ما إلى ذلك ، لأنها تمثل أيضا أكثر الفئات هشاشة و قابلية للوقوع في تلك المشكلات.

و الجزائر لا تختلف عن بقية الأمم و الدول من حيث الأهمية التي توليها للشباب الذي أصبح يمثل وزنا ديموغرافيا خاصة في وقتنا الحالي، غير أن انخفاض القدرة الشرائية

و انتشار الفقر بسبب الانفجار الديموغرافي الذي أصبح متسارعا بشكل واضح و تمركز المراكز الاقتصادية و الاجتماعية و التكوينية في المدن الكبرى للبلاد و الوضع اللاأمني الذي عاشه المجتمع الجزائري خلال الأزمة الجزائرية (العشرية السوداء) من إرهاب جشع على هجرات سكانية كبيرة من الأرياف إلى المدن بحثا عن حياة أفضل، كما أن العديد من هؤلاء الفارين إلى المدن يعانون من انخفاض مستوى دخلهم و تردي في مستوى مجمل الخدمات، فهذان العاملان أديا بالرغم من ارتفاع العائدات البترولية إلى انقطاع جزء هام من الشباب عن الدراسة، و سقوط جزء منه في متاهات الآفات الاجتماعية.

قائمـة المراجـع

1- باللغة العربية:

1. ابراهيم توهامي : اسماعيل قيرة : عبد الحميد ديلمي : التهميش و العنف الحضري ، مخبر الانسان و المدينة ، جامعة قسنطينة ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2004.
2. احسان محمد الحسن : علم اجتماع العنف و الارهاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، سنة 2008.
3. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان 1982.
4. اسماعيل محمد الزيود : العنف المجتمعي ، اطلالة نظرية ، كنوز المعرفة ، الطبعة الأولى سنة 2012.
5. الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري: "لسان العرب، بيروت، دار الصادر، المجلد التاسع، سنة 1968.
6. أندرييه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد 3 , منشورات عويدات' بيروت و باريس 1996.
7. د. الزين عباس عمارة، مدخل إلى الطب النفسي، دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1986.
8. د. فرج عبد القادر طه، و د. شاكر عطية قنديل، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار غريب للباعة والنشر والتوزيع. الطبعة 2، سنة2003.
9. ديفيد فونتانا : الشخصية و التربية ، ترجمة عبد الحميد يعقوب جبرائيل و صلاح محمد نوري داود ، مطابع التعليم العالي ، العراق 1986.
10. سعد المغربي: سيكولوجية العدوان والعنف، مجلة البحوث والدراسات النفسية، الهيئة العصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى سنة 1987.
11. السيد حنفي عوض : سكان المدينة بين الزمان و المكان ، المكتب العلمي ، الاسكندرية ، سنة 1997.
12. صالح حسين، العنف الاجتماعي و السياسي و الإعلامي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة .
13. عبد الرحمن عيسوي : مبحث الجريمة و الوقاية منها ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1996.
14. عدلي عاطف عبد العبيد: مدخل الإتصال و الرأي العام، القاهرة، مصر 1993.
15. عمرو صلاح تركي ، آليات التصميم و البناء ،موقع عمران نت:

16. غادة حامد شحاتة : ثقافة العنف بالمناطق العشوائية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 2012.
17. فرويد : معالم التحليل النفسي ، ترجمة: د، عثمان نجاتي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، بدون تاريخ.
18. فيليب بارنو، آلان بيرو، رامون بلان: المجتمع و العنف، ترجمة إلياس الزحلاوي، منشورات دار الثقافة و الإرشاد القومي؛ دمشق 1975.
19. محمود سعيد إبراهيم الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات و تفاعلات، دار و مكتبة الإسراء للطبع و النشر و التوزيع؛ الطبعة الأولى، سنة2006.
20. معمر السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، بدون تاريخ .
21. النعيم عبد الله العلي: الأحياء العشوائية إنعكاساته الأمنية، ندوة (الانعكاسات الأمنية و قضايا السكان و التنمية)، القاهرة، 2004 .

2- الرسائل و الدوريات و المجلات:

22. أحمد بوذراع : التطوير الحضري و لمناطق الحضرية المتخلفة للمدن ، منشورات جامعية ، باتنة ، 1997.
23. جهاد صالح عبد اللطيف سلامة، الابعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء، رسالة ماجيستر في هندسة التخطيط الحضري ، جامعة فلسطين، سنة 1991
24. د, علي بوعناقة : الأحياء غير المخططة و انعكاساتها الاجتماعية والنفسية على الشباب ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر1987.
25. زينب حميدة بقارة، جنوح الأحداث و علاقته بالوسط الأسري، رسالة ماجستير, معهد علم الاجتماع ,جامعة الجزائر,سنة1996.
26. شليح توفيق، العنف في الوسط الحضري، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة وهران، سنة 2005.
27. عامر نورة : التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية ، رسالة ماجيستر في علم النفس الاجتماعي ، معهد علم النفس ، قسنطينة سنة 2005- 2006.
28. مشنان فوزي ، الأحياء العشوائية واقعها و تأثيرها على النسيج العمراني لمدينةباتنة، العدد 20، جامعة باتنة ، سبتمبر 2005.

29. نزر الدين بن فرحات، مجلة معالم المدينة و تنظيمها الحضري، العدد 3 ، دار النشر مارينور، بدون سنة.

3- باللغة الفرنسية:

1- Grand dictionnaire de la langue française, LAROUSS, Vol 7.1989.
2-Gérard pirlot : la violence et la souffrance à l'adolescence, l'harrattan, 2003.
3- Robert P : dictionnaire Le Robert alphabétique et malogique de la langue Française ; Société de nouveau livres(S.N.L) Paris1978.

4- مواقع من الانترنت:

1- http://www.rezgar.com/debat/show.art.ASP? Ald:20780,27/03/2018.
2- http : // www.alitihad.ae/details.asp? . a=1&channel = 76 journal=3/8/2005&id=1784,27/03/2018.
3- http://www.protestants.org/textes/violence/friches.htm. 28/03/2018
4- http://www.membres.fortunecity.com/2000-2001. 28/03/2018.
5- http://www.omrannet.com/vb/ardive/inder.php/t-896.html. 29/03/2018.

الفهرس

مقدمة.....07
الفصل الأول: الاطار التصوري للدراسة.
تمهيد.. 10
1- اشكالية الدراسة.....11
2- اهداف الدراسة.....12
3- أهمية موضوع الدراسة 12
4- اسباب اختيار موضوع الدراسة.....13
5- تحديد مفاهيم الدراسة.....14
1-5 مفهوم العنف.....14
2-5 الوسط الحضري.....24
3-5 الاندماج الحضري.....27
4-5 التوسع العمراني.....28
5-5 التنشئة الاجتماعية.....28
6- الفرضيات.....29
خلاصة.....31
- الفصل الثاني: العنف والأحياء العشوائية
تمهيد.....33
1- واقع العنف.....34
1-1 المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة العنف.....34
2-1 أنواع العنف.....48
3-1 أشكال العنف.....54
2- واقع الأحياء العشوائية.....60
1-2 أسباب الأحياء العشوائية 61
2-2 حجم الأحياء العشوائية.....62
3-2 أثار الأحياء العشوائية.....62
4-2 المناطق العشوائية في ضوء التوجهات النظرية.....63
5-2 أنماط المناطق العشوائية 73
خلاصة.....78

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لحي الشارة العشوائي

تمهيد.....80
1 مجال الدراسة.....81
1-1 المجال المكاني للدراسة.....81
1-2 المجال الزماني للدراسة.....84
2- منهجية الدراسة وأسلوب جمع البيانات.....85
2-1 منهجية الدراسة.....85
2-2 أدوات جمع البيانات.....85
2-3 العينة.....88
2-4 خصائص العينة.....88
3- العوامل الاجتماعية لظاهرة العنف في حي الشارة.....91
4- مشاكل الإسكان في المناطق الحضرية.....97
5- نتائج الدراسة والحلول المقترحة.....100
خلاصة الفصل.....103
خاتمة.....106
المصادر والمراجع
فهرس الجداول
ملاحق

فهرس الجداول

- الجدول رقم 01 يوضح خصائص عينة الدراسة.....89
- الجدول رقم02 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.....90
- الجدول رقم 03 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة العائلية.....91